MIDDLE EAST REPORT
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
العدد الحادي عشر: ٢٠٠١

رؤى مُغايرة

مختارات مترجمة من مجلة ميدل إيست ريبورت - ميريب

معاقبة العراق
عقد من التدمير

هذا العدد

الافتتاحية: **عقوبات الدمار الشامل**

صلاح أبو نار

أوهام السلام: **السياسة الأمريكية تجاه العراق**

فيلليس بينيس ـــــ ٧

تحولات الموقف الدولي تجاه العراق: **من الإجماع الدولي إلى الانفراد الأمريكي**

مارك لينش ـــــ ١٥

معاقبة العراق: **سياسة فاشلة**

سارة جراهام - بروان ـــــ ٢١

تأثير العقوبات الاقتصادية على الصحة العامة: **تحليل مقارن بين العراق وكوبا**

ريتشارد جارفيلد ـــــ ٢٧

كردستان كما يخبرنا واقعها: **تصدعات داخلية ومستقبل غامض**

ديفيد أكويلار لورانس ـــــ ٣٥

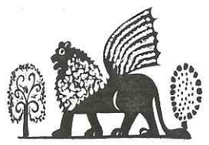

مشايخ وأيديولوجيون: **القبيلة والحزب والدولة في العراق**

فالح عبد الجبار ـــــ ٤١

رؤى مغايرة

مختارات مترجمة من مجلة
Middle East Report

الصادرة عن مشروع الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات

Middle East Research And Information Project
(MERIP)

المدير التنفيذي والمحرر
كريس تونسينج

المسئول عن المطبوعة العربية
محمد السيد سعيد

رئيس التحرير
صلاح أبو نار

تصدر عن
مركز القاهرة
لدراسات حقوق الإنسان

قام بمراجعة الترجمة
سهيل شدود

إخراج ورسومات الفنان
أحمد عز العرب

تنفيذ جرافيك
أيمن حسين

نشرت مقالات هذا العدد في
Middle East Report:
NO. 214,Spring 2000

مركز القاهرة
لدراسات حقوق الإنسان

■ هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي. ويلتزم المركز في ذلك بكافة العهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة العلمية.

■ يتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان.

■ لا ينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

٩ شارع رستم - جاردن سيتي - القاهرة
الرقم البريدي ١١٥١٦ ص. ب ١١٧ مجلس الشعب - القاهرة
تليفون ٧٩٥١١١٢ (٢٠٢)
فاكس ٧٩٢١٩١٣ (٢٠٢)
e.mail:
cihrs@soficom.com.eg

مجلس الأمناء

إبراهيم عوض (مصر)
أحمد عثمانيا (تونس)
أسمى خضر (الأردن)
السيد يسن (مصر)
آمال عبد الهادي (مصر)
سحر حافظ (مصر)
عبد الله النعيم (السودان)
عبد المنعم سعيد (مصر)
عزيز أبو حمد (السعودية)
غانم النجار (الكويت)
فيوليت داغر (لبنان)
محمد أمين الميداني (سوريا)
هاني مجلي (مصر)
هيثم مناع (سوريا)

منسق البرامج
يسري مصطفى

المستشار الأكاديمي
محمد السيد سعيد

مدير المركز
بهي الدين حسن

الناشر : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

حقوق الطبع محفوظة

٩شارع رستم جاردن سيتي القاهرة
تليفون : ٧٩٤٦٠٦٥ - ٧٩٥١١١٢ (٢٠٢)
فاكس : ٧٩٢١٩١٣
العنوان البريدي: ص ب: ١١٧ مجلس الشعب-القاهرة
E.mail:cihrs@soficom.com.eg

الإفتتاحية

عقوبات الدمار الشامل

هذا هو العدد الحادي عشر من رؤى مغايرة بين يدي قارئنا الكريم. تحتوي صفحات عددنا الجديد على ست مقالات، ينتظمها محور تأثير سياسة العقوبات الاقتصادية والاحتواء العسكري على العراق، على مدى السنوات الممتدة من غزو الكويت حتى نهاية التسعينيات. أخذنا مادته من عدد Mid-dle East Report رقم ٢١٥ الصادر في صيف ٢٠٠٠، والذي احتوى محوره الرئيسي على سبع مقالات وثلاثة تقارير صغيرة.

يصل هذا العدد لقارئه في توقيت حرج. فلقد صدر عدد ميدل إيست ريبورت أصلا، بينما كانت السياسة الأمريكية تجاه العراق قد انتهت إلى مأزق حاد، سعت للخروج منه بطرح مشروع العقوبات الذكية. ثم جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتلقي بظلالها على السياسة الأمريكية تجاه العراق، كما ألقت بظلها على كل شئ في السياسة الدولية. ومن المرجح أن تظل تلك السياسة تراوح مكانها حتى منتصف ٢٠٠٢، أي حتى نهاية فترة التمديد الجديدة لبرنامج النفط مقابل الغذاء. وخلال هذه الفترة ستتضح تدريجيا أبعاد الموقف الأمريكي الجديد. فهل سوف تستأنف واشنطن محاولة فرض العقوبات الذكية على مجلس الأمن؟ أما أنها بصدد سياسة جديدة؟ الأرجح أنها بصدد سياسة جديدة، ستتحدد ملامحها وفقا لتأثير عدة متغيرات. المسار السابق للأزمة العراقية والمواقف التي انتهى إليها، والمراجعة الأمريكية لمسئولية السياسة الخارجية الأمريكية عن أحداث سبتمبر، والرؤية الأمريكية لاستراتيجية مواجهة الإرهاب في مرحلة ما بعد أفغانستان ومدى قدرتها على اكتساب تأييد القوى الأوروبية الحليفة، ومدى ذكاء ردود الفعل العراقية تجاه الخطوات الأمريكية القادمة، وفي النهاية مصير الصراع الدائر الآن حول التسوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١

كان الهدف الرسمي المعلن للعقوبات الاقتصادية، تدعيم عملية نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية. و بجواره تواجد هدف آخر تبنته بعض قوى التحالف وأساسا الولايات المتحدة، وهو إسقاط نظام صدام حسين. ولم تكن ضرورات الوصول لأوسع إجماع دائم وفعال حول العقوبات، ولا منطق الشرعية الدولية داخل الأمم المتحدة، يسمحان بتبني رسمي لهذا الهدف.

انتهى نظام التفتيش على أسلحة العراق إلى نجاح مؤكد. وتقر بعض مقالات العدد بهذا النجاح، اعتمادا على التقارير الرسمية للأمم المتحدة. ولكن من الأفضل أن نأخذ الشهادة من مصادرها المباشرة. في يونيو ٢٠٠٠ نشرت مجلة Arms Control To-day مقالة لسكوت ريتر، رئيس وحدة الإخفاء التابعة لـ "لجنة الأمم المتحدة" (يونيسكوم) المسئولة حتى ديسمبر ١٩٩٨ عن مهام نزع أسلحة العراق. جاء فيها: "ونظرا للطبيعة الشاملة لنظام الرقابة الذي وضعته يونيسكوم موضع التنفيذ، والذي تضمن نظام رقابة دقيق على الصادرات والواردات، أصبح ممكنا منذ عام ١٩٩٧ تقرير أن العراق من وجهة نظر نوعية قد نزع سلاحه، ولم يعد يملك أي كميات ذات معنى من العوامل الكيمياوية أو البيولوجية، هذا إذا كان يمتلك أي شئ منها. والوسائل الصناعية لإنتاج هذه العوامل، إما أزيلت أو تخضع لأشد أنواع الرقابة. والأمر ذاته يصح على قدرات العراق النووية والصاروخية، وطالما ظلت تفتيشات المراقبة في الموقع فإن العراق لا يشكل تهديدا مرتكزا على أسلحة الدمار الشامل أياً كانت".

والواقع أن التشويش الدولي المكثف على نجاح عملية نزع سلاح العراق، بدأت مع تصاعد عملية تسييس اليونيسكوم. وتعني لجوء قيادتها لإخضاع آليات عملها وإعلانها الرسمي عن نتائجه، لاعتبارات السياسة الأمريكية الرامية إلى إطالة أمد العقوبات وبالتالي عدم الاعتراف بنزع سلاح العراق. ولم يتم هذا التسييس،

فقط عبر تجاهل الحقائق، والمبالغة في التعامل معها بروح التحفظ، والإصرار على تفتيش مواقع تمثل رموزا للسيادة القومية مثل القصور الجمهورية. بل أيضا وأساسا عبر التخلي عن المعيار النوعي لتقييم نجاح نزع السلاح، لصالح معيار كمي ينهمك في ملاحقة كل مخزون العراق المفترض من الأسلحة لآخر قطعة. ونجد نقدا مباشرا لهذا المعيار الكمي في دراسة "بدائل السياسة الأمريكية تجاه العراق"، الصادر عام ٢٠٠١ عن معهد دراسات السياسة في واشنطن. وتطالب الدراسة بتبني المعيار النوعي، ويعني : "منع العراق من إعادة بناء برنامج أسلحة الدمار الشامل"، وليس "إكمال تقديم اليونيسكوم بيان بمخزون العراق من أسلحة الدمار الشامل". وشارك في إعداد هذه الدراسة ٢٦ ممثلا لمؤسسات علمية ومنظمات سياسية أمريكية، معروفة بانتمائها التقدمي وتعاطفها مع معاناة الشعب العراقي. إلا أن تلك الخلفية لا تسبغ على رأيهم شيئا من النسبية. ذلك أن سكوت ريتر نفسه، وهو أشهر صقور اليونيسكوم بعد ريتشارد بتلر، يدين في مقالته بوضوح انحراف اليونيسكوم عن المعيار النوعي لصالح الكمي. ويعترف سكوت ريتر أيضا بنتائج عملية التسييس، فيكتب: "بحلول نهاية ١٩٩٨ كان العراق في الواقع منزوع السلاح إلى مستوى غير مسبوق في التاريخ المعاصر، ولكن يونيسكوم ومجلس الأمن لم يتمكنا وفي بعض الأوقات لم يرغبا- في الاعتراف بهذا الإنجاز".

والحاصل ان سياسة العقوبات الاقتصادية قد انتهت إلى تحقيق هدفها الرسمي، لكنها حققته مقابل ثمنا باهظا دفعه العراقيون. وتمنحنا مقالات العدد بيانات تفصيلية لهذا الثمن، إلا أنها ركزت على تأثير العقوبات على السكان والصحة العامة والبنية التحتية، ولم ترصد تأثيرها المدمر على الإنتاج الزراعي والصناعي والأنشطة الخدمية والتجارية. ولكن حتى في ظل تلك الحدود يظل تأثير العقوبات على الشعب العراقي تأثيرا مدمرا. وتقر دراسات أخرى عديدة بذلك. في يونيو ٢٠٠٠ ألقى دينيس هاليداي محاضرة في بيروت، شبه فيها تأثير العقوبات بتأثير أسلحة الدمار الشامل. وهاليداي هو المنسق السابق للأمم المتحدة في العراق، المستقيل احتجاجا على سياسية العقوبات. وكان قد سبق له نشر مقالة في مجلة Current History في عدد فبراير ١٩٩٩، تحت عنوان "العراق وأسلحة الأمم المتحدة للتدمير الشامل". ويضعنا تشبيه هاليداي المتكرر أما مفارقة مثيرة للسخرية، مضمونها أن العقوبات الموظفة كأداة لإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية، تحولت إلى سلاح تدمير شامل للعراق على مدى عقد من الزمان. وتقودنا هذه المفارقة لمفارقة أخرى، أكثر إثارة للسخرية بمراحل. فوفقا لرأي محللين أمريكيين يعتبرهما تشومسكي من الصقور، فاق عدد ضحايا العقوبات العراقيين عدد ضحايا أسلحة الدمار الشامل على امتداد القرن العشرين. في مقالة منشورة في عدد مجلة فورين أفيرز الأمريكية الصادرة في مايو يونيو ١٩٩٩، كتب كارل موللر وجون موللر مقالة عنوانها: عقوبات الدمار الشامل. استخلصا فيها من تقديرات الأمم المتحدة تقديرا لعدد ضحايا العقوبات في حدود ٤٠٠,٠٠٠، وانتهيا إلى أن هذا العدد يفوق عدد ضحايا أسلحة الدمار الشامل على امتداد القرن. ففي الحرب الأولى لم يتعد عدد ضحايا الأسلحة الكيميائية ٨٠,٠٠٠، ووصل عدد ضحايا قنبلتي هيروشيما ونجازاكي إلى ١١٠,٠٠٠ وبإضافة ضحايا الأسلحة الكيميائية في الحروب التالية على الحرب الأولى والمواقف القريبة من الحروب، وضحايا الاستخدام القصدي والعرضي للأسلحة البيولوجية والصواريخ ذاتية الدفع، سوف تكون الحصيلة أقل من ضحايا العقوبات في العراق.

وشكل هذا الدمار قوة أخذت في تفكيك الإجماع الدولي حول العقوبات. حدث هذا في الوقت الذي عجزت فيه العقوبات، عن تحقيق هدفها الرئيسي الثاني الذي لم يتبناه مجلس الأمن رسميا. فصدام حسين لا يزال على رأس العراق، بل ازداد سطوة وقوة. وهكذا اضطرت واشنطن لإعلان تبنيها رسميا لهدف إسقاط النظام العراق ي بوصفه شرطا لإنهاء العقوبات. ويثير هذا سؤالا منطقيا: ما الذي يدفع الولايات المتحدة للتمسك بسياسة عقوبات تلحق كل هذا الدمار بالشعب العراقي وتثير قدرا هائلا من المعارضة الدولية والسخط العربي، من أجل القضاء على نظام أصبح لا يشكل تهديدا عسكريا لجيرانه ولا يمتلك إمكانية حقيقية لأسلحة دمار شامل أو تقلدية، بينما اتضح على مدى عقد كامل عجز العقوبات عن تحقيق هذا الهدف؟ لن نجد في مقالات العدد سوى إشارات عامة لا ترقي إلى مستوى الإجابة، إذ أنها أصلا لم تطرح السؤال في بؤرة تحليلاتها. هكذا يشير مارك لينش إلى خوف الولايات المتحدة من "خسارة الحرب الدعائية"، ويتبعه فيليس بينيس في نفس الاتجاه مشيرا إلى رفضها الظهور" في صورة المتساهلة مع صدام". الأمر الذي يدفع للبحث عن إجابة مكتملة، انطلاقا من مفهوم الهيمنة. فكيف يمكن لمفهوم الهيمنة أن يساعدنا في هذا الصدد؟

٢

هناك نظرية أمريكية قديمة تدعى نظرية الدومينو، شكلت أساس سياسات التدخل الأمريكي في فيتنام. في صورتها الرسمية الرائجة إعلاميا، كانت تخبرنا أن السياسة الأمريكية يجب أن تواجه الشيوعيين في فيتنام بحسم، فإن فشلت وسقطت في قبضتهم سيقود هذا حتما إلى سقوط شرق آسيا تحت السيطرة ا لشيوعية، ومن هناك سيتدفق الزحف الشيوعي كاسحا حتى يصل لأبواب واشنطن نفسها. ولكن خلف هذه الصورة الدعائية كانت هناك صورة أخرى حقيقية ومختلفة، اكتشفها نعوم تشومسكي مخفية داخل وثائق تخطيط السياسية الخارجية الأمريكية، ودعاها: نظرية أثر العدوى. وتعني وفقا لنص كلماته: "وضع أي بلد يحاول الهروب من شبكة النظام الاقتصادي العالمي، الذي تسيطر عليه القوى الرأسمالية الغربية، في ظل أصعب وأقسى ظروف ممكنة"، من أجل "منعه من تحقيق أي تنمية اجتماعية واقتصادية تشكل نموذجا يحتذى لحركات أخرى في البلدان المجاورة". وسوف يجد تشومسكي في تلك الصيغة الثانية والمخفية تفسيرا للعدوانية الأمريكية، التي وصلت لدرجة أن الطائرات الأمريكية خلال عشرة أيام فقط ألقت على فيتنام الشمالية، نصف ما ألقته الطائرات الألمانية على بريطانيا خلال الحرب الثانية. علما بأن مساحة فيتنام ٢٢,٤٪ من مساحة بريطانيا. كما سيجد فيها ما يمكنه من تحليل هذا العنف، كمجرد شكل من أشكال أخرى استخدمت ضد الدول الاشتراكية، تراوحت بين الحروب التدخلية والحصار الاقتصادي والانقلابات العسكرية.

ولكن فيتنام كانت حركة تحرر وطني مجيدة ذات غايات ديمقراطية واشتراكية، يقودها تحالف وطني شعبي ديمقراطي واسع وحقيقي. بينما العراق كان دولة تسلطية حطمت المجتمع المدني العراقي، وأهدرت موارد البلاد في مغامرتها الإيرانية، لتتورط بعدها مباشرة في غزو دولة شقيقة وقفت جوارها بقوة خلال محنة حربها مع إيران. وإذا كان التناقض على تلك الدرجة من العمق، كيف يمكن لنظرية الدومينو أن تساعدنا على تفسير السياسة الأمريكية تجاه العراق؟ من خلال تجريد النظرية من ظرفها التاريخي الخاص، وردها إلى مفهوميها الأعم: الهيمنة وأثر العدوى، ثم رصد مدى قابليتهما لتفسير السلوك الأمريكي في حالة العراق.

بدأت الهيمنة الأمريكية تحل محل الهيمنة البريطانية من أوائل القرن العشرين، ومع نهاية الحرب الثانية وما أعقبها من تطورات كانت قد استقرت. إلا أن نفس السنوات شهدت اقتطاعات من مساحة وعمق الهيمنة الأمريكية. فالاتحاد السوفييتي خرج من الحرب بشرق أوروبا، وانتصرت الاشتراكية في الصين وفيتنام الشمالية، وظهر نظام القطبية الثنائية، وانتصرت حركات التحرر الوطني وتجذرت مع ظهور النظم القومية الراديكالية. ومهما كان الرأي الآن في مدى عمق واتساع تلك الاقتطاعات، جاءت السبعينيات والثمانينيات بما أطاح بها. وفي اللحظة التي انطلقت فيها الهيمنة الأمريكية متحررة من قيود الخمسينيات والستينيات، وأخذت الأصوات تعلو في واشنطن مشددة على حتمية القيادة الأمريكية للعالم ومبشرة بالقرن الأمريكي القادم، تقدم العراق غازيا الكويت.

وبقدر ما شكل الغزو تحديا للشرعية الدولية شكل تحديا جسيما للهيمنة الأمريكية. فهو قد وجه إلى منطقة الخليج العربي، بمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية الهائلة داخلها. كما وجه إلى وظيفة تأمين مناطق النفط وضمان تدفقه، وهى من صميم مسئولياتها كقوة مهيمنة عالميا. وهو في النهاية وجه إليها في لحظة انتصارها التاريخي، وبالتالي امتلك قيمة رمزية ضخمة سواء بالنسبة لها أو لخصومها. وسأطرح هنا أن ضرورات مواجهة التحدي العراقي لم يكن من الممكن من منظور الهيمنة الأمريكية أن تنحصر في تحرير الكويت وتجريد العراق من قوته، بل كان من الضروري أن تمتد لتشمل القضاء على النظام الذي مارس فعل التحدي. فالنظام الذي يخرج من تحدي بهذا الحجم سالما وقادرا على مواصلة الحياة، يمكن أن يشكل استمراره مصدرا خصبا لأثر العدوى، يدفع قوى أخرى لانتهاج خطاه عبر مسارات أخرى. ولم يكن الخوف من أثر العدوى حصيلة لتحسبات استراتيجية نظرية فقط، بل كان أيضا وأساسا حصيلة حسابات استراتيجية خاصة تجاه قوتين: مجموعة الدول المسماة بالدول المارقة، والحركات الجماهيرية والسياسية العربية. ولكن لابد قبل الدخول في التحليل إيراد ملاحظة هامة. لا توجد علاقة ارتباطية بين شرعية فعل التحدي العراقي، وقدرته على توليد أثر العدوى داخل القوى المؤهلة لتلقيه. ذلك أن فعل التحدي قابل للعزل عن شرعية مضمونة، من خلال ترميزه و-أو إعادة تأويله، ثم موضعته في إطار صراعات أخرى لكي يولد تحديات من طبيعة أخرى.

وظهرت استراتيجية مواجهة الدول المارقة بعد أسبوع واحد من انهيار سور برلين، كاستراتيجية أمريكية بديلة لاستراتيجية المواجهة الشاملة التي انهارت بنهاية الحرب الباردة. وطرح واضعوها أن الدول المارقة، ويقصدون بها إيران والعراق وليبيا وسوريا وكوريا الشمالية، أصبحت المصدر الرئيسي لتهديد المصالح الأمريكية والأمن العالمي. مبررين ذلك بامتلاكها ترسانة أسلحة حديثة وكثيفة، وسعيها لامتلاك أسلحة دمار شامل، وموقفها العدائي من الولايات المتحدة، ودعمها للإرهاب الدولي. إلا أن هذا الطرح لا يمثل سوى الصيغة الرسمية للاستراتيجية، التي تبالغ كثيرا في أمر التهديدات التي تمثلها الدول المارقة. وخلف تلك المبالغة سنعثر على رغبة البنتاجون في كبح جماح الكونجرس، الذي كان من المحتم ان يتجه لتخفيض مخصصات الدفاع بعد نهاية الحرب الباردة .والواقع أن خطر الدول المارقة الحقيقي، لم يكن موجودا في كونها مصدرا لتهديدات عسكرية. بل في رفضها الانضواء تحت لواء الهيمنة الأمريكية، في صورة إصرارها على انتهاج سياسات خارجية مستقلة، أو سعيها للتحول إلى قوى مهيمنة إقليميا. وعلى أي حال جاء الغزو العراقي، لكي يمنح تلك الاستراتيجية مصداقية واقعية كانت تفتقر إليها، وليدشنها كاستراتيجية مركزية. ومن المؤكد أن رسالة حرب الخليج كانت موجهة أيضا إلى بقية الدول المارقة، تخبرها بما ينتظرها إذا دخلت في تحديات استراتيجية مع

الولايات المتحدة. ورغم أن سنوات ما بعد الحرب شهدت جنوح أغلب تلك الدول لمهادنة واشنطن، لا يزال لديها وفقا للمنظور الأمريكي ما يبقيها في خانة الدول المارقة. ورغم أن استراتيجية مواجهة الدول المارقة بدأت منذ ١٩٩٨ في فقدان مصداقيتها، لا تزال محافظة على مكانتها داخل الفكر الاستراتيجي الأمريكي. ومن هنا نطرح أن الإصرار على القضاء على نظام صدام حسين، يستكمل رسالة عاصفة الصحراء الموجهة للدول المارقة برسالة أخرى، تفيد أن أي نظام يمارس تحديا من هذا النمط لا يمكن السماح له بالبقاء.

فلننتقل الآن إلى تحليل القوة الثانية المرشحة لتلقي أثر العدوى: الحركات الجماهيرية والسياسية العربية. ما إن وقع الغزو، وبدأ تدفق القوات الأمريكية واتضح مدى رد الفعل العسكري المنتظر تجاه العراق، حتى ظهر تأييد سياسي للموقف العراقي داخل قطاعات عربية واسعة. اتخذ صورة تأييد شعبي واسع، ظهر أقوى ما ظهر في اليمن وتونس والسودان وليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا. كما اتخذ صورة مؤازرة قوية من قطاعات من النخب العربية وبعض التيارات السياسية. داخل تلك القطاعات المؤيدة كانت هناك قطاعات مؤيدة للغزو نفسه لأسباب مختلفة. ولكن كانت هناك قطاعات أخرى تدينه بشدة، إلا أن بدء التدخل الأمريكي ومعارضتها له انتهى بها إلى تأييد الموقف العراقي أثناء الأزمة، وقادها ذلك عمليا إلى شكل من أشكال تأييد الغزو نفسه. كيف يمكن تفسير هذا الموقف؟. جاء الغزو ورد الفعل العسكري الأمريكي ليتفاعل مع الذاكرة الجماعية لحركة لتحرر الوطني العربي بصراعاتها الطويلة ضد التوسع الغربي وبإحباطاتها التاريخية، ومع الموقع المركزي للقضية الفلسطينية ووعي مدى الانحياز الأمريكي لإسرائيل. وانعكس ذلك في صورة تأييد متفاوت للموقف العراقي، ونوعا من الازدراء تجاه شرعية دولية تعاني من ازدواجية مزمنة. ثم جاء الغزو ورد الفعل الأمريكي ليتفاعل مع صورة كان العراق أخذ يحتلها في المخيلة السياسية العربية. المدافع الصلب عن القضية الفلسطينية، والقوة العربية البازغة القادرة على بناء قاعدة مادية صلبة لقوة عسكرية عربية حديثة. وأولدت تلك الصورة في قلب الأزمة أسطورة التربص الأمريكي للقوة العراقية، ومعها أسطورة الاصطناع الأمريكي للأزمة. وفي النهاية جاء دور الخطاب العراقي المرافق للأزمة رغم ما انطوى عليه من زيف، ليمنح التيار المؤيد مادة ساهمت في تعميق وتوسيع بعض قطاعاته. فالخطاب العراقي طرح على الولايات المتحدة المقايضة بين الانسحاب من الكويت وإرغامها لإسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. كما طرح على الجماهير غزوه للكويت كممارسة للوحدة العربية، في إطار شعار عدالة توزيع الثورة العربية بين الجماهير العربية.

والحاصل أن الموقف العربي المؤيد للعراق، كان على الرغم مما انطوى عليه من خطايا وأخطاء فادحة كان يتغذى من مصادر إيجابية، تقع في قلب خبرة التاريخ العربي المعاصر. فقد كان يتغذى من أحلام القوة العربية والوحدة العربية والعدالة الاجتماعية. إلا أن المصدر المغذي الأهم سنجده في رسالة حركة التحرر الوطني العربي برغبتها المشروعة في مواجهة الهيمنة الأمريكية، في سعيها للسيطرة على مصير المنطقة ودورها الرئيسي في دعم العدوان الإسرائيلي واستمرار المأساة الفلسطينية. ويذكرنا هذا الموقف بظواهر التمرد البدائي. دوافع نبيلة عادلة، ورغم ذلك ينخرط المتحركون بقوتها في أعمال بدائية جائرة. هكذا لم يكن هذا الموقف في جوهره تأييدا للعراق، بل تمردا بدائيا ضد الهيمنة الأمريكية. وكانت الولايات المتحدة تدرك ذلك، وتدرك معه عمق واتساع السخط الجماهيري العربي المكتوم على سياساتها.

وساعدها على ذلك أن السخط العربي لا يشكل ظاهرة استثنائية، بل جزء من تيار عام قوي وواضح. يقر صمويل هينتجتون في عدد مارس-أبريل ١٩٩٩ من مجلة فورين أفيرز أنه يوما بعد يوم يزداد عدد بلدان العالم الثالث، التي ترى الولايات المتحدة بوصفها "قوة متعدية، متدخلة، مستغلة تعمل وفقا لحساباتها فقط، مهيمنة، تطبق معايير مزدوجة، ومنهمكة تماما فيما يدعونه: الإمبريالية المالية والاستعمار الثقافي". وتأسيسا على ذلك نطرح النتيجة التالية: تدرك السياسة الأمريكية أن بقاء النظام العراقي بعد رفع المقاطعة، يمنح القطاعات التي عبرت عن هذا الموقف العربي واقعة ضخمة قابلة للترميز وإعادة التأويل، عبر مسار قد يسفر عن تجذير رفضها للهيمنة الأمريكية. وبالتالي تصر على القضاء على النظام العراقي تحسبا لتلك التداعيات.

٣

عالجت أغلب مقالات العدد التأثير المتناقض للعقوبات الاقتصادية. فنراها تقر بأن العقوبات بقدر ما ألحقت بالمجتمع العراقي من تأثيرات مدمرة، بقدر ما دعمت من قوة النظام العراقي وزا دت من سطوته. وسنحاول هنا تحليل هذا التأثير المتناقض من خلال مفهوم الدولة التسلطية، الأمر الذي سوف يساعدنا على إثارة بعد جديد من أبعاد المفارقة التي أسفرت عنها العقوبات.

يندرج نظام الحكم العراقي في إطار نموذج الدولة التسلطية الشعبوية، الذي تواجد في المنطقة العربية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، والذي مثلت الدولة الناصرية أنقى حالاتها وأكثرها ريادية. كان النموذج في وجهه الأول يشرع في عمليات تنمية واسعة، قوامها دور الدولة وملكيتها وخاصة في المجال الصناعي، ويطلق سلسلة من السياسات الاجتماعية الموجهة للقاعدة الاجتماعية العريضة في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والرعاية الاجتماعية والإسكان والمرافق العامة. بينما كان في وجهه الثاني ينقض على أشكال الحياة الليبرالية فيحيلها حطاما، ويصادر كافة صور التعبير المدني والسياسي المستقل جاعلا من الجماهير مادة للتعبئة والتلاعب السياسي في إطار الحزب الواحد، ويحصر إلى أبعد الحدود دون النخب السياسية والثقافية في إطار التخديم على الصفوة الحاكمة ومؤسساتها. ثم يلجأ إلى تأمين نفسه من أسفل، من خلال عمليات التعبئة السياسية المتصلة وخلق شبكات من المؤسسات الإدماجية

القادرة على ربطهم بمؤسسات الدولة. ثم يؤمن نفسه من أعلى من خلال موازنة ضعف القاعدة الطبقية للنخبة وقوة العمليات الصراعية والانقسامية داخلها، بالاستعانة بنمط من الروابط الشخصية -أو حتى اصطناعه- يربط بين فرقها ويوحدها ضد خصومها.

جاءت سياسة العقوبات الاقتصادية لكي تجرد النظام من أي قدرة مؤثرة على ممارسة وجهه الأول الاجتماعي والتنموي، مبقية له فقط على وجهه الثاني السياسي التسلطي ولكن بعد أن ارتد إلى أسوأ صوره ممارسته. يذكر فيلليس بينيس في مقالته إن غالبية المدنيين العراقي في فترة ما قبل الحرب كانوا يتمتعون بمستوى معيشة مقارب لأفضل مستويات المعيشة في العالم، و"نظام تعليم مجاني يقف بجوار نظام رعاية صحية مجاني أيضا، وكلاهما متوفر لكل عراقي، ويمكن اعتبارهما ضمن أفضل النظم الصحية والتعليمية في العالم النامي".

ولكن بعد الحرب وبفضل العقوبات الاقتصادية، فقد النظام الموارد اللازمة للاستمرار في أداء هذا الدور. وإذا تفحصنا مقال ريتشارد جارفيلد سنجد عرضا موثقا، لأبعاد الانهيار الذي أصاب الوجه الاجتماعي والتنموي للدولة العراقية التسلطية. ويدلل على ذلك بتتبع التدهور الذي شهدته التسعينيات في معدلات وفيات الأطفال الرضع وتحت الخامسة، ونسبة السكان الذين عمرهم أقل من ١٥ عاما وأكثر من ٦٥ عاما، ومعدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، ونسبة الأطفال الذين فشلوا في إتمام الدراسة الابتدائية، ونسبة معرفة القراءة بين السكان الراشدين، ونسبة الزيجات المسجلة، ومعدل الخصوبة المكتملة، ومتوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية، ومعدل سوء التغذية الحادة وسوء التغذية المزمنة، ونسبة الأهالي الذين تصلهم إمدادات المياه النظيفة، ومقدار النقص في إنتاج الكهرباء قياسا على الطلب، ونسبة الأعطال في شبكات إمداد المياه.

هكذا بفضل سياسة العقوبات فقد النظام العراقي وجهه الشعبي الاجتماعي الإيجابي، فلم يبق له سوى وجهه الآخر السياسي التسلطي الذي شهد بفضل ذات السياسة مزيدا من القوة والرسوخ. فلقد أنتجت تلك السياسة، مصحوبة بتأثير الضربات الجوية المتلاحقة، سلسلة من التناقضات والأزمات والصراعات والعمليات ساهمت في ترسيخ الوجه السياسي التسلطي للدولة العراقية. قادت تلك السلسلة إلى توطيد قوة النظام من أعلى، كما ساهمت بذات القدر من ترسيخ قوته من أسفل. رسخته من أعلى من خلال تركيز الموارد في يده أكثر مما كانت مركزة من قبل، ومن خلال منحه شرعية تدخلية أكبر في إدارة موارد الحياة الاقتصادية. ثم من خلال تركيزه للسلطة أكثر مما كانت مركزة من قبل، كوسيلة لمواجهة أي تمردات جماهيرية محتملة أو انقلابات عسكرية من داخله. ثم رسخته من أسفل بفعل مساهمتها في تصاعد المنافسة الاجتماعية على موارد نادرة، الأمر الذي فاقم من حدة التنافسات الإثنية والدينية والقبلية. ثم بفعل التأثير المدمر الناتج عن تدهور الأوضاع الاقتصادية، على مختلف الفئات الاجتماعية. فلقد شوه هذا التأثير رؤى وقيم الطبقة الوسطى بفئاتها المهنية النافذة من أطباء ومهندسين وأساتذة جامعيين والشباب، أي الفئات المرشحة لأداء دور حيوي في تنشيط المجتمع ومقاومة الدولة التسلطية. أما الفئات الفقيرة فوجدت نفسها مشغولة في تدبير أمر الحفاظ على بقائها. وفي غمار ذلك تغلغل داخلها نمط خاص من أنماط الاقتصادي الموازي، اتخذ حسب توصيف سارة جراهام - براون "صورة الجريمة والتهريب والفساد الصغير والاعتماد على الاتصالات المباشرة سواء داخل الجيش أو العائلة أو العشيرة". الأمر الذي يعني تجميد فعاليتها السياسية المحتملة، إن لم يعن دفعها للارتماء في أحضان السلطة بحثا عن مدد ولو ضئيل يمكنها من مجرد العيش بكرامة.

إلا أن ما سبق لا يخبرنا بكل أفضال نظام العقوبات، على الوجه التسلطي للدولة العراقية. فلم تخرج التسلطية من نار العقوبات أقوى فقط، بل أضحت أيضا بفضلها تعيش أسوأ صورها. فالتسلطية التي وجدت نفسها محرومة من إمكانية ممارسة وجهها الاجتماعي المدعم لوجهها التسلطي، وفي ظل وضع يهددها في صميم وجودها، أضحت تبعا لذلك مجبرة على الدخول في سلسلة من التحولات الارتدادية من أجل أن تحافظ على بقائها. هكذا أخذ العنف المجرد يتضخم داخلها، كأداة لضبط علاقات الصفوة الداخلية وعلاقتها بالجماهير. وشرعت في التعامل مع شعبها من خلال استنهاض الغرائز والمخاوف والعداءات الجماعية والقومية، بعد أن كانت تستنهضه من قبل بالعقائد السياسية والأحلام والتطلعات القومية. واتجهت لتوليد الانقسامات والصراعات الداخلية، بعد أن كانت تعمل في اتجاه الوحدة والاندماج. وبعد أن كانت تنشر ثقافة المواطنة، أفسحت المجال فسيحا أمام ثقافة الاستتباع. وأخذت في نشر الروابط الاجتماعية الطبيعية المباشرة داخل مؤسساتها أفقيا ورأسيا، على حساب الروابط المؤسسية أو الاجتماعية العامة أو السياسية المجردة.

صلاح أبو نار

أوهام السلام*

فيلليس بينيس**

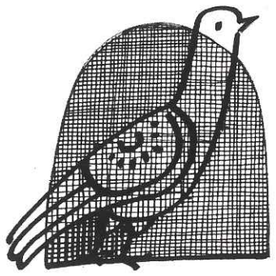

منذ سنوات عشر وفي الثاني من أغسطس ١٩٩٠ انقلبت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق وفيما يتعلق به. ومن حلفاء مقربين-الحكومة العراقية والرئيس العراقي- أو أحيانا منفرين لأمريكا، تحولوا إلى "عدو الشعب" رقم واحد. صرخ بوش مرة: إنه هتلر.

وترافق هذا التعاطي الجديد مع سياسات جديدة دخلت حيز التطبيق، كانت بدايتها الاعتداءات العسكرية ومن ثم العقوبات الاقتصادية التي استهدفت ودمرت المدنيين وما تزال.

وقد زعمت واشنطن "تغيير النظام" هدفا لسياستها، وهو هدف مازال بعيدا كما كان أبدا، وصدام حسين بكل ثبات قابع على رأس الحكم.

السياسة الأمريكية تجاه العراق

قبل الغزو العراقي للكويت بفترة طويلة، كان يمكن للمرء أن يتعجب من أمر التحالف الأمريكي العراقي القائم آنذاك. ولكن من المؤكد أن هذا التحالف كان إلى حد ما ذا طبيعة تكتيكية، وكان الهدف منه منع جمهورية إيران الإسلامية الصاعدة آنذاك من تحقيق انتصار صريح على العراق. هذا من جهة، ومن جهة أخرى من المؤكد أن هذا التحالف لم يكن معزولا عن الأهداف الثلاثة الدائمة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط: حماية إسرائيل والتحكم في الوصول إلى مصادر النفط والاستقرار العام للمنطقة. كذلك كان من حق المرء أن يتعجب من موقف المسئولين الأمريكيين، تجاه الجرائم التي كان النظام العراقي يرتكبها في تلك الفترة. فلقد أداروا الأذن الطرشاء، بإرادتهم إن لم يكن بحماس، تجاه جرائم النظام كأنهم كانوا لا يعرفون شيئا عن ممارسات الحكم العراقي القمعية، مثل حملته الشهيرة باسم حملة الأنفال التي وجهها ضد قرى الشمال الكردية من أجل تفريغها من سكانها، واستخدامه للغازات السامة المحرمة قانونا ضد المدنيين العراقيين والجنود الإيرانيين. ولم تكن تلك الممارسات العراقية أمرا شاذا داخل المنطقة. فانتهاكات حقوق الإنسان شائعة فيها، من السجن والاعتقالات التعسفية واضطهاد الشيوعيين مرورا بالتعذيب وقمع المعارضين وحتى تدمير المنازل. والحق أن الحكومة العراقية كانت تمضي في هذا الطريق بأقصى ما في وسعها. وبمنطق الأمور لم يكن ما يحدث في العراق بعيدا عن معرفة واشنطن، إذ كانت تعرف جيدا ما تمارسه الحكومة العراقية من انتهاكات لحقوق الإنسان، لكنها كانت تقف موقفا لا مباليا ولا تُبد سوى القليل من الاهتمام الرسمي بها. بل

* " 'And They Called it Peace' US Policy on Iraq" Middle East Report; No 215, Summer 2000.

** Phyllis Bennis : أحد محرري ميدل إيست ريبورت، وزميل في معهد الدراسات السياسية Institute for Policy Studies بواشنطن.

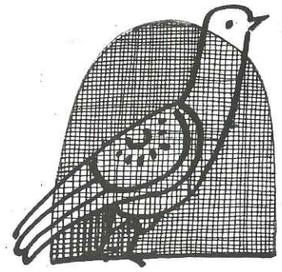

أوهام السلام

إن واشنطن لم تكن تحفل أيضا بوجود جانب إيجابي في الواقع العراقي، وإن لم يشكل وجوده هذا جزءا من جوهر النظام؛ ففي تلك الفترة نفسها تمتع غالبية المدنيين العراقيين بمستوى معيشة مقارب لأفضل مستويات المعيشة في العالم، ونظام تعليم مجاني يقف بجواره نظام رعاية صحية مجاني أيضا، وكلاهما متوفر لكل عراقي، ويمكن اعتبارهما ضمن أفضل النظم الصحية والتعليمية في العالم النامي .

وقد لا نجد في هذا التحالف شيئا يستلزم الدهشة، بعد أن نلقي نظرة على الواقع السياسي للدول المجاورة للعراق. إذ لن نعثر داخل تلك الدول على حاكم في مقدوره أن يتباهى بديموقراطيته، بل حكام مستبدون. ولم يكن في هذا ما يثير عداء واشنطن، ولم يحجم مسئولوها عن احتضانهم بلا تحفظ. والواقع أن قوة بغداد كانت تعتمد على وجود شبكة من الروابط، مع الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين وروسيا وآخرين، تزودها بالأسلحة والتكنولوجيا والمواد الخام اللازمة لإنتاج الأسلحة البيولوجية وغير ذلك مما تحتاجه. وفي إطار هذه العلاقة كانت واشنطن تلجأ إلى تغليب أولوية مصالحها التجارية، على أي تردد سياسي يمكن أن يطفو على السطح تحت تأثير طبيعة نظام الحكم العراقي. وهناك ملاحظة أخرى من شأنها أن تثير لنا الطريقة التي كان العراق يفكر بها عندما اتخذ قرار الثاني من أغسطس ١٩٩٠. في منطقة مثل الشرق الأوسط نلاحظ أن قيام إحدى دول المنطقة، باحتلال أراضي دولة مجاورة بل دولتين أو ثلاث، كما هو حال الاحتلال الإسرائيلي للبنان وفلسطين وسوريا والتركي لقبرص والمغربي للصحراء، يمثل عمليا أحد المطالب المعتادة للقوى الإقليمية. وفي ظل وضع كهذا لم يكن هناك أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد بأن العراق قد توقع معارضة الولايات المتحدة عندما قرر الالتحاق بقافلة المحتلين في المنطقة. ومن باب أولي لم يتوقع هذا المستوى العالي من المعارضة الذي جسدته حملة عاصفة الصحراء.

تشكلت الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج العربي ـــ الفارسي تحت تأثير فكرة "الاحتواء المزدوج". ورغم أن تلك الفكرة لم يفصح عنها رسميا إلا في أوائل التسعينيات، سوف نجدها حاضرة فاعلة قبل ذلك. ولقد استهدفت واشنطن من تلك الاستراتيجية وكما هو واضح من اسمها، منع كل من العراق وإيران من التحول إلى قوة تشكل تحديا خطيرا للمصالح الأمريكية في المنطقة. ربما لم تكن الولايات المتحدة

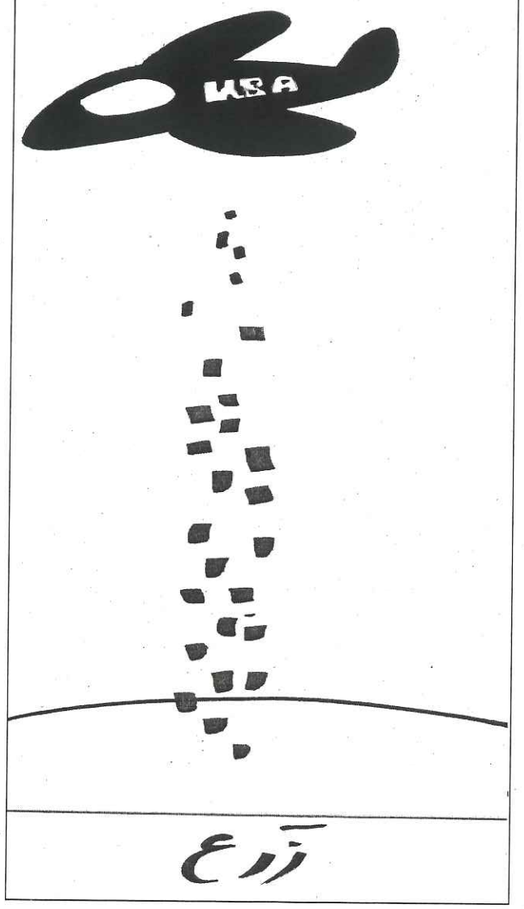

متأكدة من أن العراق هو أهون الشرين، لكنها كانت متأكدة من أنه أضعفهما. ذلك أن جمهورية إيران الإسلامية الوليدة كانت قد ورثت عن جيش الشاه عتاده الأمريكي الضخم، مما دفع واشنطن للانضمام إلى جانب بغداد عندما قامت بغزوها لإيران عام ١٩٨٠. هذا من جهة. ومن جهة أخرى كان العراق، ورغم كل ما يؤخذ عليه، بلدا علمانيا، برهنت الأيام على توجهه المؤيد للولايات المتحدة. وفي المقابل كانت واشنطن تنظر إلى وجود الإسلاميين في طهران، كوجود يعبر عن توجهات أخرى مغايرة تبعث على الشعور بالقلق الشديد. و علاوة على ما سبق نلاحظ أن الهدف الفعلي للدعم الأمريكي للعراق، لم يكن مساعدته على هزيمة الإيرانيين. فلقد استهدفت المساعدات الأمريكية ضمان استمرارية الحرب نفسها، بما تنطوي عليه من مذابح للعسكريين والأبرياء من العراقيين والإيرانيين على قدم المساواة، وتدمير للبترول والثروة والممتلكات والبيئة في كلا البلدين.

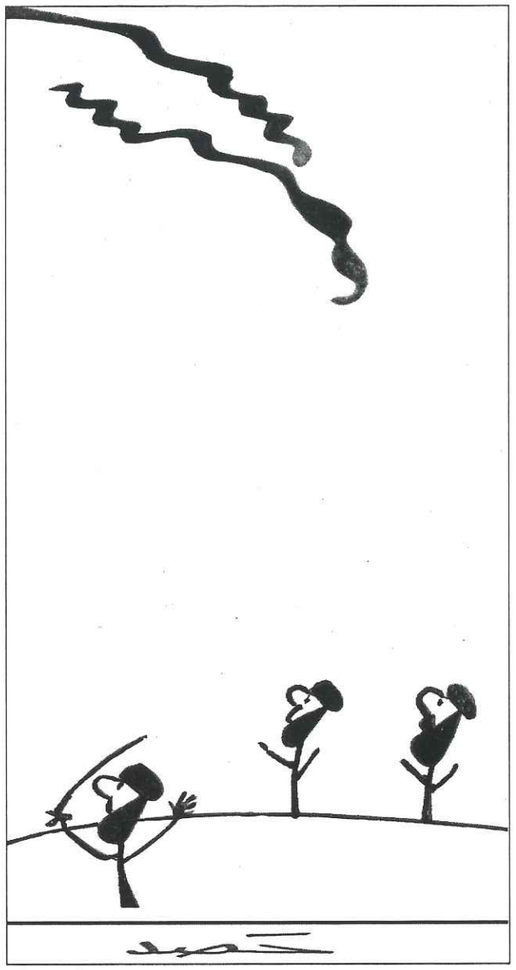

عليها أن تبحث عن وغد عالمي ما جدير بالمواجهة. وغد عالمي تقاتله وتلحق به الهزيمة. وعندما تقدم العراق غازيا الكويت وجدت فيه ضالتها، فرفعته إلى المكانة المناسبة لتأكيد المكانة التي تريدها لنفسها، وهكذا تحول العراق إلى وغد عالمي لا يضارعه أحد في شره.

وفي خضم المواجهة الدائرة قامت الولايات المتحدة بتحويل العراق إلى شيء ينتمي إلى عالم الشياطين، وهكذا استطاعت تهيئة المسرح السياسي الأمريكي لقبول واسع لسياسة العقوبات الاقتصادية وسنوات متصلة من الضربات الجوية غير الشرعية. وإذا بحثنا عن تفسير لتلك السلبية العامة؛ فسوف نجد جذورها بدرجة كبيرة داخل افتقار الجمهور للمعلومات حول معاناة المدنيين العراقيين. ثم أخذت السلبية في التفاقم تحت تأثير وجود اعتقاد مضمر في عالم اللا شعور يرى أن كل العراقيين صورة من صدام حسين. ففي العراق هناك ٢٣ مليون صدام حسين، وهو ما يعني أن أي شيء يضر بالعراق سينال منه عمليا.

بعد أقل من مائة ساعة من اجتياح الجيش العراقي للكويت، دعت الولايات المتحدة مجلس الأمن للانعقاد ونجحت في فرض نظام العقوبات الاقتصادية ضد العراق. في هذا الوقت كان العراق يعتم د على استيراد الغذاء، بنسبة تصل إلى ٧٠٪ من احتياجاته الغذائية. وخلال الشهور الأولى من تطبيق النظام طال المنع الغذاء والأدوية. ومع قرار منع بيع البترول العراقي، وتجميد أرصدة العملة الصعبة العراقية في البنوك الخارجية، وجد العراق نفسه فجأة خالي الوفاض. بلا أي نقود، لشراء أي شيء، من أي مكان. وكان لهذا الوضع نتائجه الفورية: عجز في تلبية الاحتياجات ومعاناة واسعة النطاق. ولقد كان الهدف الأصلي الذي اعتنى واضعو نظام العقوبات بتحقيقه، هو الضغط على القيادة العراقية من أجل إجبارها على الانسحاب من الكويت. وخلال الغارات الجوية العقابية، والعمليات الحربية البرية أوائل ١٩٩١، استمر تطبيق العقوبات. وفي أبريل ١٩٩١ أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم ٦٨٧ الذي فرض وقف إطلاق النار، ومجموعة من المطالب الصارمة يتعين على العراق الاستجابة لها. وبمقتضى هذا القرار استمر نظام العقوبات كما هو، ولم يتغير فيه سوى التبرير المطروح له.

قوة عظمى تبحث عن تحدٍ

بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية مباشرة وجد العالم نفسه يمر بمرحلة، لم يعد من الممكن فيها استمرار النظام العالمي السابق الثنائي القطبية. كان الاتحاد السوفيتي على وشك الانهيار، وهكذا لم يعد أمام الولايات المتحدة قوة قادرة على تحديها إستراتيجيا، فاستدارت تبحث عن مبرر لممارسة هيمنتها كقوة عظمى. في تلك اللحظة تقدم العراق ليغزو الكويت، وليمنح أيضا الولايات المتحدة ذريعة لإعادة تأكيد مكانتها الدولية. وسوف تستخدم الولايات المتحدة مختلف الوسائل، بدءاً من الرشاوى مرورا بالتهديدات وحتى العقوبات، من أجل ضمان موافقة الأمم المتحدة على سياستها. ومن هناك ستقود واشنطن العالم ضد صدام حسين الذي منحته لقب "هتلر الجديد". واقع الأمر أن الولايات المتحدة كانت ترغب وقتها أن يراها العالم بوصفها "قوة استثنائية" لا يضارعها أحد على المستوى العالمي، ولكي تحقق ذلك كان

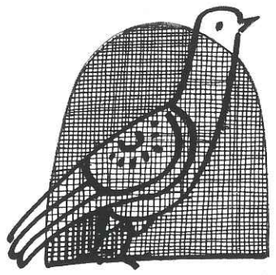

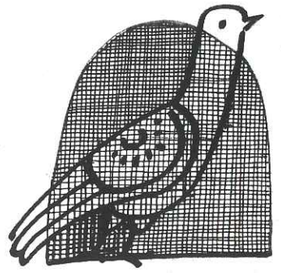

أوهام السلام

الولايات المتحدة تمضي في طريقها وحدها (تقريبا)

كان الهدف الأصلي المبرر لنظام العقوبات هو إجبار العراق على الانسحاب من الكويت، أما نظام العقوبات الجديد النابع من القرار ٦٨٧ فقد جرى تبريره وربطه بمحاولات العراق إنتاج أسلحة الدمار الشامل، ويقصد بها إنتاج الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والصواريخ اللازمة لإيصالها إلى أهدافها. وصاحب دخول العقوبات مرحلتها الجديدة افتراض أن العمل بها سينتهي، عندما يخضع العراق للحظر المفروض على برامج إنتاج أسلحة الدمار الشامل. ثم قامت الأمم المتحدة بتأسيس "لجنة الأمم المتحدة الخاصة" UN Special Commission والتي تدعى اختصارا: اليونسكوم، كجهاز تابع لها يتولى الإشراف على إزالة برامج تلك الأسلحة. وعلى مدى الأعوام الماضية، وعلى الرغم من العناد الذي أظهره العراق والاكتشافات المخجلة لتغلغل عملاء المخابرات الأمريكية والإسرائيلية إلى اليونسكوم وإعاقتهم لعملها، استمرت تلك الهيئة في اكتشاف وتدمير أغلبية مواقع الأسلحة العراقية.

وسرعان ما حدث انفصال أساسي، بين الموقف الأمريكي من العراق وموقف الأمم المتحدة منها، أي بين القوة التي قامت بوضع العقوبات فعليا والقوة التي طبقت تلك العقوبات باسمها. فالقرار الصادر عن الأمم المتحدة القاضي بفرض العقوبات، حدد بدقة المطالب التي يتعين على العراق تنفيذها من أجل رفع العقوبات عنه، ولكن المسئولين الأمريكيين لم يلتزموا بمضمون القرار، ولجأوا باستمرار إلى سياسة زحزحة الأهداف من مواقعها القديمة إلى مواقع أخرى جديدة. هكذا قام المسئولون الأمريكيون، بدءاً من الرئيسين بوش وكلينتون مرورا بوزراء خارجيتهما وانتهاء بمسئولي سلسلة مؤسسات المعونة الغذائية المرتبطة بالسياسة الخارجية، بالتأكيد مرة تلو الأخرى على أن العقوبات سوف تستمر "إلى الأبد" طالما بقي صدام حسين حاكما على العراق، ثم توسعوا مضيفين شروطا أخرى مثل احترام حقوق الإنسان داخل العراق وعودة الأسرى الكويتيين إلى بلدهم. والواقع أن ذلك يعني أن الولايات المتحدة قد قررت استبعاد أي حافز من شأنه دفع العراق للخضوع للمطالب الخاصة بإزالة أسلحة الدمار الشامل. وبدلا من ذلك قامت بإرسال إشارات إلى بغداد تفيد أنها لن تسمح برفع العقوبات عنها، سواء اتبعت ما هو مطلوب منها بشأن الأسلحة أم لم تتبعه. وها هو باتريك كلاوسون Patric Clawson ، عضو معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى Washington Institute on Near East Policy وأبرز المدافعين عن سياسة العقوبات غير الحكومية، يتجاهل تماما شروط الأمم المتحدة بشأن أسلحة الدمار الشامل. ففي الثالث من مايو ظهر كلاوسون في برنامج "ساعة الأخبار مع جيم ليرنر" The News Hour With Jim Lehrer برفقة هانز فون سبونيك Hans Von Sponeck ، وأثناء حديثه في البرنامج لم ترد كلمات "أسلحة الدمار الشامل" على لسانه مركزا حديثه على "الاحتواء" و"تغيير النظام" فقط. والحاصل أن مسيرة تطبيق العقوبات انتهت وقد أضحت الأمم المتحدة، مثلها في ذلك مثل العراق نفسه، ضحية للسياسة الأمريكية تجاه العراق.

وخلال هذا العقد الممتد من ١٩٩٠ حتى الآن أضحت سياسة العقوبات أساس السياسة الأمريكية تجاه العراق. وعندما نرصد تلك السياسة التي فرضتها واشنطن على العراق، سنجدها أكثر سياسات العقوبات تشددا وشمولا في التاريخ. هكذا تحول هذا العقد في حياة العراقيين إلى عقد الموت. ولو لم تكن هذه العقوبات موجودة لكان نصف مليون طفل عراقي، دون سن الخامسة، على قيد الحياة حسب إحصائيات اليونيسيف (صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة). ولقد ألحقت الولايات المتحدة وتحالفها المزعوم دمارا بالعراق لا يزال من الضروري العمل على تداركه وإصلاحه. فتجهيزات البنى التحتية الخاصة بإنتاج البترول العراقي حل بها التآكل والبوار، ومعامل تكرير المياه ومعالجة مياه المجاري أصابها الصدأ بعد أن توقفت عن العمل في انتظار قطع غيار لا تأتي من الخارج، والمدارس والجامعات تذبل وتتداعى. وها هو جيل كامل من العراقيين ينمو دون أن يعرف في حياته شيئا غير الحرب والعقوبات والحرمان وكراهية حكومات الغرب. كل هذا ولا يزال النظام العراقي قابضا على السلطة. وعندما نرصد رؤية العراقيين لهذا النظام سنجد أن أغلبهم يرون الآن أن سياسات النظام العراقي المتوالية التي ألحقت بهم الدمار، قد أضحت منذ فترة طويلة أقل خطورة من هذا الدمار الطبيعي الذي حاق بهم بفعل سياسة العقوبات التي توجهها الولايات المتحدة.

التسلل إلى الخليج

في ديسمبر ١٩٩٨، أي في الوقت الذي شنت فيه واشنطن حملة جديدة لقصف العراق، ظهرت سياسة إدارة كلينتون تجاه العراق في صورة السياسة غير القابلة للتغيير. وقبل تلك الحملة المسماة رسميا باسم ثعلب الصحراء Desert Fox بشهور قليلة، تدفق عشرات الآلاف من الأمريكيين معبرين عن احتجاجهم إلى شوارع المدن الأمريكية واجتماعات عامة قامت السلطة بتنظيمها. وفي نفس الوقت طار السكرتير العام للأمم المتحدة إلى العراق، في محاولة للتفاوض استهدفت إيقاف هجوم جوي كان يبدو وشيك الحدوث. وهناك تمكن كوفي عنان من الوصول إلى صفقة أقرها مجلس الأمن. وفي تصديقه على الاتفاق الذي توصل إليه عنان في بغداد، أعلن المجلس بوضوح أن أية ردود على أية انتهاكات عراقية يحتمل حدوثها في المستقبل، يتعين

اتخاذها بالتشاور مع المجلس ومشاركته، إلا أن الولايات المتحدة كان لها رأي آخر. ففي مواجهة موقف مجلس الأمن، أعرب ريتشارد هولبروك R. Holbrooke سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة بشكل واضح، أن بلاده لم تعد في حاجة إلى أي موافقة من الأمم المتحدة على ما تفعله في العراق، مؤكدا بوضوح على أن أي شيء يصدر من العراق وتعتبره واشنطن انتهاكا، سوف تواجهه فورا بعمل عسكري تقرره بمفردها. وبعد عدة شهور من ذلك شنت واشنطن حملة "ثعلب الصحراء".

قبيل ضربات حملة ثعلب الصحراء ترك مفتشو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة بغداد. وقبل رحيلهم من العراق لم يزعجوا أنفسهم، بتحذير مئات العاملين في هيئات المساعدة الدولية والمحلية التابعة للأمم المتحدة، من الضربات الجوية الوشيكة. ولقد أدى انسحاب اليونسكوم من العراق إلى نهاية عملية الرقابة على التسلح، وإن كانت التقارير التي قدمها العاملون فيها خلال شهر نوفمبر ١٩٩٨ أوردت أدلة قاطعة على إزالة برامج الأسلحة العراقية بشكل جذري.

لم يقتصر القرار ٦٧٨ على فرض العقوبات الاقتصادية، بل طالب أيضا بأن تكون عملية نزع السلاح العراقي خطوة تجاه عملية نزع سلاح أوسع على المستوى الإقليمي، تستهدف إقامة "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والصواريخ التي تقوم بتسديدها" على امتداد الشرق الأوسط. إلا أن أسلحة إسرائيل النووية ظلت خارج نطاق التفتيش الدولي ومحصنة ضده. ثم تدفقت الأسلحة على المنطقة المتخمة أصلا بالسلاح. وها هي قوات الولايات المتحدة وطائراتها تقف متأهبة في قواعدها داخل السعودية وتركيا وأماكن أخرى من المنطقة. وها هو الأسطول السادس الأمريكي يتسلل إلى مياه الخليج في مهمة تحولت عمليا إلى مهمة دائمة. والواقع أن تمركز القوات العسكرية الأمريكية في الخليج، يمثل جائزة من أكبر الجوائز التي جنتها واشنطن من الحرب. وحتى عندما حدث وتعرضت ثكنة الجنود الأمريكيين في أبراج الخبر لهجوم شاحنة محملة متفجرات، مما أسفر عن سقوط عشرات القتلى من أعضاء الهيئة الإدارية لخدمات القوات الأمريكية، لم يدفع الحادث الولايات المتحدة لسحب قواتها من هناك. وهكذا يبدو أن القوات الأمريكية حلت بأرض الخليج لتمكث هناك لفترة طويلة.

وتقوم الطائرات الحربية الأمريكية بدوريات منتظمة لمراقبة مناطق الحظر الجوي في شمال العراق وجنوبه. وهي تفعل ذلك دونما قرار من الأمم المتحدة، يمنحها الحق في أداء هذه المهمة. كما تهاجم بمعدل

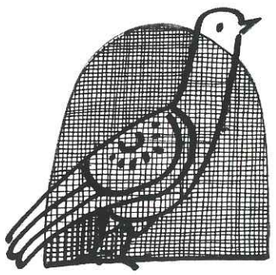

أوهام السلام

مرة كل ثلاثة أيام أنظمة الدفاع الجوي العراقي التي عفى عليها الزمان، وتردفها بمجموعة من الأهداف المدنية. ووفقا لما أعلنه هانز فون سبونيك، وهو ثاني منسق لأنشطة الأمم المتحدة الإنسانية UN Humanitarin Coordinator في العراق يتقدم باستقالته احتجاجا على تأثيرات العقوبات الاقتصادية، أدت غارات القصف الأمريكية ـــوالبريطانية أحيانا ـــ إلى مصرع ١٤٤ مدنيا وأعداد لا حصر لها من الأغنام خلال عام ١٩٩٩ فقط. وخلال السنوات الممتدة من عاصفة الصحراء حتى الآن لم يتمكن العراق من استعادة قوته العسكرية. هكذا نجد أن مدفعيته المضادة للطائرات قد تقادمت وعلاها الصدأ، وأضحت عاجزة عن إلحاق الأذى بالطائرات المغيرة، ولم يحدث أن نجح نظام الدفاع الجوي العراقي في إصابة أي طائرة أمريكية، أثناء دورياتها المنتظمة داخل مناطق الحظر الجوي أو قصفها لها.

"عزلة ومعارضة"

بعد أعوام من الجهود المستميتة، التي بذلتها جماعات الأمريكيين العرب والجماعات ذات التوجهات الدينية وجماعات السلام وجماعات أخرى، أخذ موقف الرأي العام في التغير البطيء. وعلى مدى أعوام عديدة لم تثمر تلك الجهود إلا عن مكاسب متناثرة. ولكن مع بداية عام ١٩٩٨ أضحت حركة مقاومة العقوبات قوة قادرة على النماء والتجدد. ومع كل قصف جديد وجهته أمريكا إلى العراق، ظهرت تحركات واسعة النطاق تعلن احتجاجها على القصف ومعارضتها القوية لاستمرار العقوبات. وعندما نرصد القوى المحركة لتلك الاحتجاجات، سنجدها تنتمي إلى جماعات ودوائر سياسية مختلفة يزداد تنوعها مع مرور الأيام.

وحتى ربيع عام ٢٠٠٠ كانت العقوبات الموجهة من جانب الولايات المتحدة لا تزال كما هي في مكانها. ولكن كانت هناك تغيرات تجري مجراها، بشكل لا يسمح لأحد أن ينازع في وجودها. وتمنحنا الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم ١٢٨٤ في ديسمبر ١٩٩٩ مؤشرا نافعا في هذا الصدد. لم يؤد القرار إلى تغيرات نوعية، في طبيعة التأثيرات المدمرة للعقوبات الاقتصادية الراهنة، الأمر الذي دفع فون سبونيك إلى الاستقالة بعد الموافقة عليه بفترة وجيزة. ولقد حاول هذا القرار إصلاح نظام العقوبات، لكنه فعل ذلك بطريقة شابتها المسالب. إذ نص على تكوين هيئة جديدة للرقابة على الأسلحة، وطرح إمكانية الإيقاف المؤقت لبعض القيود الاقتصادية بعد مرور عام كامل. ولكن القرار أبقى على سياسة العقوبات الاقتصادية الخاطئة، إلا إذا قام مجلس الأمن -بما في ذلك منطقيا الولايات المتحدة- بالتصويت لصالح تعليقها مؤقتا بعد كل أربعة شهور. وفي ظل قيود كهذه، ليس من المحتمل وجود شركة جديرة فعلا بثقة المساهمين فيها، يمكنها المخاطرة باستثمار واسع في العراق مهما كان إغراء ثروة البترول العراقي. ودونما وجود تلك الاستثمارات ماذا نتوقع؟ استحالة إصلاح وإعادة بناء صناعة البترول العراقي. وفي إطار مثل هذا الوضع ما هو مستقبل حالة الفقر الراهنة في العراق؟ لا شيء سوى المزيد من

التعمق والانتشار.

وحتى مع وجود تلك القيود، من المؤكد أن القرار لم يكن ليحصل على رضا الولايات المتحدة، تماما كما كان الأمر منذ عامين. والمثير للسخرية أن يحدث هذا بينما اتضح منذ وقت طويل، افتقاد سياسة العقوبات المتبعة لأي قيمة استراتيجية. وهو ما ظهر في موقف مختلف الدوائر السياسية منها. فحتى فترة قصيرة لا تتعدى بضعة شهور، لم تعد هناك دائرة سياسية فيما عدا الأسرة المالكة الكويتية، تطالب ببقاء العقوبات الاقتصادية. والواقع أن رفض مجرد التفكير في رفع العقوبات، يعكس مخاوف سياسية يتخللها الجبن؛ وهكذا نجد أن الولايات المتحدة ترفض ذلك، لأنها لا تستطيع أن تظهر في صورة الـ: "متساهلة مع صدام".

وفي أوائل ربيع ٢٠٠٠ غيرت لجنة الشئون العامة الأمريكية-الإسرائيلية The American Israel Public Affairs Committe (AIPAC) موقفها تجاه قضية العقوبات. وقررت فجأة وبلا مقدمات ارتداء عباءة المناصرين للعقوبات. وحتى ذلك التوقيت كانت اللجنة التي تدعى اختصارا آيباك تتجنب إلى حد كبير الدخول في النزاع القائم حول العراق والعقوبات. وكان موقفها هذا يعكس رؤيتها لمصادر التهديد الحقيقية الموجهة لإسرائيل، وتفيد تلك الرؤية أن مصدر التهديد المحتمل الأكثر خطورة، يأتي من إيران وليس من بغداد بجيشها المتهالك. وفي فبراير ٢٠٠٠ غيرت اللجنة موقفها هذا. ففي أعقاب خطاب أرسله بعض أعضاء الكونجرس إلى الرئيس كلينتون يطالبون برفع العقوبات الاقتصادية، بدأت اللجنة حملة تأييد لخطاب "ابقوا على العقوبات" Keep the Sanctions الذي كان الجمهوري توم لانتوس Tom Lantos رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب House Rights Caucus صاحب المبادرة بإرساله. ووفقا لما جاء في بعض التقارير اتخذت اللجنة موقفها الجديد هذا مدفوعة من جانب البيت الأبيض.

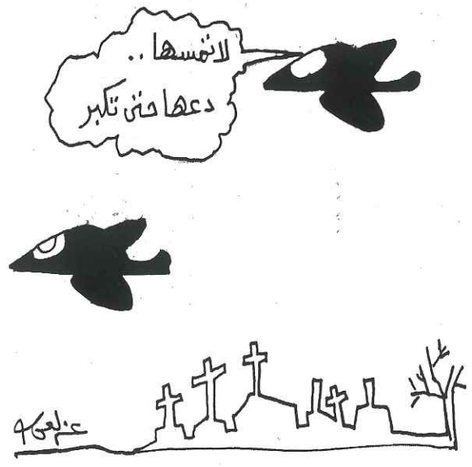

بحلول شهر ديسمبر ١٩٩٩ أضحت السياسة الأمريكية تجاه العراق تواجه عزلة داخلية ودولية. وهكذا لم تجد داخل الأمم المتحدة من يؤيدها تأييدا جوهريا سوى حليفتها بريطانيا. ومع مجيء وزير خارجية جديد في هولندا ينتمي إلى الحزب الليبرالي المحافظ، اتجهت سياسة هولندا الخارجية نحو الدفاع عن التحالف الأمريكي ـــ البريطاني. ولقد وجد هذا التوجه الهولندي الرسمي الجديد تأييدا فاترا وتعوزه الحماسة، من الدبلوماسيين الهولنديين الخائفين من مخالفة وإغضاب وزيرهم الجديد. ورغم ذلك كان تأييد العقوبات آخذا في التلاشي والتحلل. مر القرار ١٢٨٤ بصعوبة شديدة، مع امتناع أعضاء مجلس الأمن الدائمين فرنسا وروسيا والصين عن التصويت، واتبعت ماليزيا خطاهم. فلم يكن القرار مرضيا بالنسبة لهؤلاء الأعضاء الدائمين الثلاثة، لكنهم في نفس الوقت لم يكونوا على استعداد لدفع الثمن السياسي المترتب على الاعتراض عليه. وفي الأول من مايو وصفت صحيفة الوول ستريت جورنال الوضع الذي انتهت إليه سياسة العقوبات كما يلي: "ليس من الواضح أي جانب من طرفي النزاع هو الأكثر عزلة من الآخر. هل هو الديكتاتور العراقي الذي نجح في تحدي العقوبات؟ أم أنه التحالف الانجلو- أمريكي الذي لا يزال مصرا على بقاء العقوبات في مكانها؟".

وفي هذا السياق اتخذت المعارضة الداخلية المتنامية شكلا جديدا. في عام ١٩٩٩ أرسل عضو الكونجرس جون كونييه John Co-nyers رسالة إلى كلينتون وقعها معه أربعون من زملائه، تطالب بـ"فك الارتباط" بين العقوبات الاقتصادية والعقوبات العسكرية ضد العراق. في نفس العام وفي توقيت سابق على إرسال تلك الرسالة، وأثناء جولة للحديث في اجتماعات عامة نظمتها بعض كبرى المنظمات العاملة في مجال السلام وذات التوجهات الدينية ومعها منظمات الأمريكيين العرب، تحدثت ومعي دينس هاليداي Denis Halliday منسق الأمم المتحدة السابق للشئون الإنسانية أمام ما يزيد عن عشرة آلاف مستمع، ونجحنا في إيصال صوتنا أيضا من خلال مقالات وتحليلات منشورة في صفحة الرأي في الصحف الأمريكية والمقابلات الإذاعية التليفزيونية في ٢٢ مدينة. إلا أن النتائج احتاجت لفترة أطول لكي تبدأ في الظهور.

في صيف ١٩٩٩ قامت أول مجموعة من أعضاء الكونجرس بالسفر إلى العراق من أجل فحص تأثير العقوبات على أرض الواقع. وكان كل أعضاء المجموعة فيما عدا واحد فقط أعضاء في اللجنة التقدمية Progressive Caucus داخل مجلس النواب، كما كان منهم أيضا من ينتمي إلى لجنة الكونجرس السوداء. Congressional Black Caucus ومع حلول ربيع عام ٢٠٠٠ تمكن آخر خطاب أرسله أعضاء الكونجرس للمطالبة برفع العقوبات الاقتصادية من الحصول على توقيع ٧١ عضوا. وفي سياق تلك التطورات اشتدت لهجة بعض الأعضاء ضد العقوبات. وهكذا سمعنا ويب Whip عضو الكونجرس الديمقراطي ومعه ديفيد بونوا David Boneir حليف كلينتون الحميم، يصفان العقوبات الاقتصادية بكونها "قاتل أطفال متنكر في شكل سياسة". أما العضو الديمقراطي توني هال Tony Hall المشهور باسم "السيد جوع" Mister Hunger، لالتزامه على

مدى عقدين من الزمان بقضية العقوبات الاقتصادية، فقد سافر بدوره إلى العراق في أبريل ٢٠٠٠ من أجل دراسة الأوضاع الإنسانية على الطبيعة. وعندما عاد من هناك لم يطالب برفع العقوبات، لكنه طرح من جديد النقد السابق لنظام العقوبات والذي يدين تأثيراتها المدمرة، منوها ومقراً بأن الولايات المتحدة كانت هي المشكلة الرئيسية داخل لجنة العقوبات Sanctions Committee التابعة للأمم المتحدة. وفي مايو ٢٠٠٠ طالب عضوا الكونجرس كونيية Conyers وسينثيا ماك كيني Synthia McKinney بإرسال وفد برلماني رسمي لزيارة العراق.

وعلاوة على ما سبق كانت هناك ظاهرة الاستقالات. في أكتوبر ١٩٩٨ استقال دينس هاليداي الذي كان آنذاك يشغل منصب مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة، احتجاجا على ما دعاه فيما بعد بتأثير العقوبات الاقتصادية الذي يشبه تأثير "الإبادة الجماعية". وبعد مرور عام فقط على استقالة دينس هاليداي، أعلن خلفه هانز فون سبونيك استقالته، معربا عن قناعته بأن كل شهر يمر على العراق في ظل استمرار العقوبات "يصيب النسيج الاجتماعي العراقي بثقوب تزداد مع الأيام اتساعا". ولم يمر سوى يوم واحد على استقالة فون سبونيك حتى لحقت به جوتا بورجهاردت Juta Burghardt مدير برنامج الأمم المتحدة للغذاء الخاص بالعراق. وبعد تقديم فون سبونيك لاستقالته علقت الايكونوميست البريطانية على الحدث قائلة إن استقالة هاليداي كانت شيئا مثيرا للاهتمام أما استقالة خلفه سبونيك فهي إدانة. وعندما علم جامي روبين Jamie Rubin المتحدث باسم الخارجية الأمريكية باستقالة سبونيك علق بارتياح قائلا: هذا جيد. ثم كرر الاتهامات الكاذبة الموجهة لسبونيك بأنه يعمل "لصالح النظام" العراقي.

وقبل أن يقدم فون سبونيك على استقالته، كان السكرتير العام للأمم المتحدة يتعرض لضغوط المسئولين في إدارة كلينتون ومعهم نظراؤهم البريطانيون، من أجل إقالة فون سبونيك من منصبه. وكانوا يسعون إلى ذلك بسبب إصراره على أن تقصي، الإصابات التي يلحقها القصف الجوي بالمدنيين في منطقتي الحظر الجوي، يمثل جزءاً من مهام وظيفته. ومثل سلفه المستقيل من قبله أعلن فون سبونيك أن العقوبات الاقتصادية مارست تأثيرا مدمرا على الشعب العراقي. ووفقا لما جرى عليه العرف داخل الإدارة الأمريكية أعلن الناطق باسم الخارجية الأمريكية في نوفمبر ١٩٩٩ أن سبونيك تخطى التفويض الممنوح له، عندما "طرح آراءه الشخصية فيما يتعلق بحكمة نظام العقوبات".

وفي مواجهة التطورات السابقة لجأت الإدارة الأمريكية إلى الخداع. في اليوم التالي لإدلاء هاليدي وسبونيك لشهادتيهما أمام الكونجرس، قام ساندي بيرجر Sandy Berger مستشار الأمن القومي الأمريكي بشن هجوم مضاد اتخذ صورة مقالة صحفية، حملت العنوان التالي: "صدام أصل وسبب كل مشاكل العراق". وعندما نقرأ تلك المقالة سنجدها غارقة في الخداع، ولكن ما الذي يدعونا للدهشة من هذا؟. ادعى ساندي بيرجر في مقالته التي نشرت في الفايننشيال تايمز في الرابع من مايو في الصفحة المقابلة لصفحة افتتاحية الجريدة، أن النظام العراقي لم يكن ينفق في الماضي على شعبه بما فيه الكفاية. وفي معرض إثباته لذلك أورد المثال التالي: "في عام ١٩٨٩ جنى العراق من صادراته البترولية ١٥ بليون دولار، أنفق منها ١٣ بليون على جيشه". والمشكلة في المثال الذي أورده بيرجر أن السيد مستشار الأمن القومي قد تجاهل، أن تلك السلع العسكرية التي وصلت قيمتها إلى ١٣ بليون دولار وجاء أغلبها من الولايات المتحدة وحلفائها، لم يقم العراق بشرائها نقدا مدفوعا في عام واحد بل عن طريق قروض ضخمة طويلة الأجل، جاء أغلبها من الكويت ودول الخليج. ومن الإدانة انتقل بيرجر إلى التباهي. وهكذا كتب انه عندما "عبر بعض أعضاء الأمم المتحدة عن قلقهم تجاه إجراءات مراجعة عقود الشراء التي تقوم بها لجنة العقوبات، لم نصم آذاننا بل قمنا بتقصي الوضع وأفرجنا عن عقود وصلت قيمتها إلى ٣٠٠ مليون دولار". لا بأس، لقد حدث هذا فعلا. ولكن الشيء الذي لم يذكره السيد المستشار أنه لا يزال هناك لدى الولايات المتحدة عقود "محتجزة" On Hold تصل قيمتها إلى ١,٦ بليون دولار.

في يناير ١٩٩١ عشية حرب عاصفة الصحراء اقتبس إقبال أحمد في إحدى مقالاته من تاسيتوس Tacitus العبارة التالية: "كان الرومان يأتون معهم بالدمار ثم يدعونه سلاما". وتنطبق كلمات تاسيتوس البليغة على السياسة الأمريكية. فلقد جاءت تلك السياسة معها بالدمار للعراق وسباق التسلح للمنطقة، وفعلت كل ذلك تحت راية السلام وباسمه. هكذا تواجه حركة مناهضة العقوبات مهمة إثارة النقاش حول الثمن السياسي المدفوع من أجل الحفاظ على الوضع الراهن. ولا يبدو لنا أن انتخابات ٢٠٠٠ الرئاسية تحمل معها ما يبشر بالخير❖. فعندما ننظر إلى المرشحين سنجد أنفسنا مخيرين بين شرين: جورج دبليو بوش ابن جورج بوش رئيس حملة عاصفة الصحراء، وآل غور الذي يمكننا تسميته بـ "غور الموافق على أي شيء من أجل إسرائيل". ولكن في المقابل هناك ما يمنحنا بعض الأمل. فمن الملحوظ الآن تنامي الوعي العام بحقيقة العقوبات والكارثة التي دفعت العراق إليها. هذا الوعي المتنامي هو الذي يجعل مادلين أولبرايت لا تستطيع الظهور في اجتماع عام، دون أن تجد نفسها مضطرة لمواجهة تحديات مناصري حملة مناهضة العقوبات. وعندما وقفت أولبرايت تخطب في حفلة تخرج مايو ٢٠٠٠ في جامعة بيركلي، جادلها المحتجون على سياسة العقوبات جدالا عسيرا. وهو نفس ما فعله الطالب الذي ألقى خطبة وداع الدفعة. والحاصل أن ثمة تطورات إيجابية في حركة مناهضة العقوبات تبعث على الأمل. ولعلها المرة الأولى التي تجد فيها الحركة نفسها أمام فرصة لبعث الصراع من أجل سلام حقيقي. سلام لا يقف عند حدود العراق، بل يمتد ليشمل المنطقة المحيطة بها.

❖ صدر عدد ميدل إيست ريبورت في صيف ٢٠٠٠، أي قبل إجراء الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة التي فاز فيها جورج بوش الابن.

تحولات الموقف الدولي تجاه العراق❖

من الإجماع الدولي إلى الإنفراد الأمريكي

مارك لينش❖❖

عندما كانت الطائرات الحربية الأمريكية والبريطانية تنطلق من أجل قصف العراق في ديسمبر ١٩٩٨، كانت في نفس الوقت ترسم مشهدا سياسيا ينطوي على مفارقة حادة؛ ففي اللحظة التي كانت توجه فيها قذائفها صوب العراق، لم تكن القذائف تستهدف فقط الأهداف التي جاءت من أجل تدميرها، بل كانت تستهدف أيضا بقايا الإجماع الدولي حول الموقف من العراق. فلنلق نظرة مختصرة على ما مضى. بعد حرب الخليج أقر مجلس الأمن عقوبات اقتصادية على العراق، وعمليات تفتيش ذات طبيعة اقتحامية تستهدف إزالة أسلحة الدمار الشامل. في تلك الفترة كانت أغلب الدول تجمع على أن العراق قد انتهك معايير دولية هامة، وأن العقوبات والتفتيش يشكلان الرد المناسب على هذا الانتهاك. إلا أن تلك السياسة التي حظيت في بدايتها بالإجماع الدولي، شهدت تحولات هامة في مسار تطبيقها. فبينما كانت الخسائر الإنسانية الواضحة الناتجة عن العقوبات تتزايد، وبينما ازداد التسييس الظاهر لعمليات التفتيش على أسلحة الدمار الشامل. كانت الولايات المتحدة تغير من موقفها صوب الانفراد المتزايد بإدارة الأزمة، في إطار سياسة تسعى صوب تغيير النظام العراقي، وتقوم على العمل الفردي العنيف ضد العراق بدلا من النضال من أجل إقناع المجتمع الدولي بما تريده. والحاصل أن السياسة التي ارتكزت في بدايتها على الشرعية الدولية، قد انحدرت إلى ما هو أكثر قليلا من مباراة استراتيجية تلعب الدوافع الفاسدة دورا خاصا في توجيهها. وهنا يظهر سؤال منطقي: هل توحي العزلة الأمريكية الراهنة بأن العراق يكسب المعركة السياسية؟ ونحن نعتقد أن هذا التصور للتفاعلات الأمريكية العراقية الراهنة بوصفها مباراة Game من شأنه أن يخفي معاناة المدنيين في العراق، وأن نجاح العراق في تحقيق نصر نسبي في مباراة مجلس الأمن قد جاء على حساب الدمار الذي حل بالعراقيين أنفسهم. وفي تناولنا للسياسة الدولية تجاه العراق وتحولاتها، سوف نركز في مقالتنا هذه على السياسة الدولية المحيطة بنظام التفتيش، أكثر من تركيزنا على سياسة العقوبات الاقتصادية. وعلة هذا الاختيار أمران. أولهما أن نظام التفتيش الذي يقوم بوظيفة التحقق من وجود برامج أسلحة الدمار الشامل واضعافها، يقوم بتقديم التبرير السياسي بل وحتى الأخلاقي لوجود

❖ "The Politics of Consensus in the Gulf" , Middle East Report: No. 215, Summer 2000.

❖❖ Marc Lynch: يقوم بتدريس علم السياسة في Williams College، ونشر كتابه: The State Interests and Publich Sphere: the International Politics of Jordan's Identity عن مطبوعات جامعة كولومبيا عام ١٩٩٩.

تحولات الموقف الدولي تجاه العراق

واستمرارية نظام العقوبات. وثانيهما أن نظام العقوبات سوف تتولى مقالات أخرى في هذا العدد تحليله تحليلا وافيا.

الإجماع والشرعية الدولية

عندما شرع المجتمع الدولي في صياغة سياسته تجاه العراق، كان لابد لتلك السياسة أن تنطلق من إجماع دولي. واكتسب هذا الإجماع أهميته الجذرية من واقع أن تلك السياسة، صيغت كاستجابة لمطلب كان تحقيقه يتطلب وجود الإجماع. تطبيق نظام عقوبات اقتصادية متعدد الأطراف ومكلف وقادر على البقاء ، مرتبط ببرنامج تفتيش اقتحامي على الأسلحة ليس له سابقة. ولقد أرغم هذا الإجماع العراق على الخضوع لعمليات التفتيش، وساعد على تأمين التزام عام بالعقوبات، كما حافظ على شرعية الأمم المتحدة في مركز العلاقات الدولية، وفي النهاية لعب دور الكابح على نزوع الولايات المتحدة للعمل من جانب واحد. وإذا أخذنا في اعتبارنا انتهاكات الحكومة العراقية الفاضحة لحقوق الإنسان، وسعي العراق وراء أسلحة الدمار الشامل وعدم تعاونه مع اليونسكوم، فإن هذا الإجماع كان يجب أن يكون إجماعا من السهل الحفاظ عليه عبر طرق عديدة. ولكن على الرغم من ذلك أخذت مصالح الدول الأعضاء مع مرور الوقت في الافتراق والتباعد، وفي نفس الوقت تباعدت واختلفت تفسيراتها للنتائج المترتبة على تطبيق العقوبات الاقتصادية والتفتيش على الأسلحة. وكان لكل دولة من الدول الأعضاء أسبابها القوية للتراجع عن موقفها السابق. في تركيا كان هناك تأثير القلق تجاه إمكانية قيام دولة كردية في شمال العراق، وفي روسيا وفرنسا كان هناك تأثير مصالحهما الاقتصادية ورفضهما للهيمنة الأمريكية. وفي الأردن كان هناك تأثير احتياجاته الاقتصادية، وتعاطف الشعب الأردني مع العراق. وفي مصر سنجد تأثير رغبتها في إعادة تأكيد وضعها القيادي داخل العالم العربي. أما دول مجلس التعاون الخليجي فكانت قد انتهت إلى تقدير جديد لطبيعة الخطر العراقي، علاوة على تأثير الإحباط العام تجاه النتائج الإنسانية التي أسفرت عنها العقوبات. ووسط هذا الوضع الذي تتباعد فيه المصالح والتفسيرات، ظهرت فكرة ساهمت في دفع الموقف إلى مستوى المواقف السياسية العملية. وكانت الفكرة تقول انه حتى لو اقتصر الأمر على دولة كبرى واحدة، تبادر بأخذ قرارها بالابتعاد عن السياسة الراهنة المتبعة تجاه العراق، فإنه من المرجح أن يجر هذا في أعقابه سلسلة من الانفصالات، من واقع أن كل دولة سوف تندفع لانتزاع نصيبها من الغنائم. ولم تقف الولايات المتحدة صامتة في مواجهة ظواهر تراجع الإجماع الدولي، فبذلت كل ما في وسعها للحفاظ على التعاون في وجه الاختلافات المتنامية. هكذا بذلت جهودا ضخمة لإقناع الدول بالالتزام بالسياسات الراهنة، وقدمت الحوافز المادية لتعويضهم عن خسائرهم الاقتصادية، ولم تتورع أحيانا عن استخدام الإكراه السافر لإجبارهم على البقاء في مواقعهم. ولكن إذا اقتصرت واشنطن على استخدام التهديدات والحوافز، دونما العمل على تعزيز الإجماع حول الهدف من التفويض الممنوح لمجلس الأمن تجاه العراق، فإن استخدام ذهب المعز وسيفه فقط ليس من المرجح أن يحافظ على وحدة التحالف واستمراره. وكما طرح رولف ايكوس Rolf Ekeus رئيس اليونسكوم "شكلت وحدة مجلس الأمن الحقيقة السياسية التي مكنت عمليات اليونسكوم من الاستمرار، وكان الفشل في الحفاظ على تلك الوحدة هو الذ ي أدى إلى تقويضها".(١) وهناك نموذج بارز لتراجع الالتزام بالأحكام المنظمة للعقوبات يكثر الحديث عنه في وسائل الإعلام، هو التزايد الذي صاحب انهيار الإجماع داخل مجلس الأمن في عمليات تهريب النفط في العراق.

ولقد أضحت كل الأطراف الضالعة في الموقف تستجد بالشرعية الدولية بانتظام. هذه الشرعية التي تحددت معاييرها الرسمية من خلال قرارات مجلس الأمن، وانتهى إليها المجلس عبر إجراءات صحيحة. إلا أن ذات الشرعية الدولية تمثل في نفس الوقت معيارا مثاليا Normative Ideal قابلاً للعديد من التفسيرات المختلفة. وإذا نظرنا إلى الدو ل المطالبة بالتضحية بمصالحها الذاتية باسم الشرعية الدولية، سنجد أن الالتزام الصارم بقرارات مجلس الأمن قد أصبح اختبارا كاشفا لطبيعة تقييمها لموقف كل من العراق وأمريكا وأفعالهما. وفيما يتعلق بالدول العربية فلقد وفرت الشرعية الدولية لها جوهر تبريرها السياسي، لالتزامها بالعقوبات ضد العراق في مواجهة الرأي الشعبي. ويمضي أنصار الموقف المدافع عن الالتزام بالشرعية الدولية قدما بالقول: إن الدول العربية بدعمها للشرعية الدولية ضد دولة عربية، تدعم في نفس الوقت قضية الضغط الدولي على إسرائيل من أجل الالتزام بقرارات مجلس الأمن.

دأب مجلس الأمن على القيام بمراجعات دورية ملزمة لمدى التزام العراق بقراراته، بالتوازي مع جلساته الاستثنائية للتعامل مع الأزمات. ولقد كان للإجراءات المنظمة لعمل مجلس الأمن دورها في استمرار العقوبات. فهي بطبيعتها ذاتها تجعل من استمرار العقوبات، في ظل وضع سياسي يشهد تراجعا في الإجماع السياسي، مهمة أسهل كثيرا من اتخاذ قرار جديد برفع العقوبات. والمعنى الذي نقصده واضح تماما. فالقاعدة المنظمة للتصويت في مجلس الأمن، هي قاعدة الأغلبية دونما وجود حق النقض Veto من أحد أعضاء المجلس الدائمين. وفي ظل الخلاف الراهن بين أعضاء المجلس حول الموقف من العراق، تغيب القدرة على توفير الشرط السياسي لعمل آلية الأغلبية. والحاصل: استمرار الوضع على ما هو عليه. ولما كان المسئولون الأمريكيون يعون تماما ضرورة الحفاظ على أغلبية مؤيدة لموقفهم داخل مجلس الأمن، نراهم يسعون باستمرار لإقناع وتكتيل القوى في اتجاه تأييد سياستهم، والتشاور مع الأعضاء الحاليين والمستقبليين في المجلس، وإرفاق التشاور بالضغوط عند الحاجة. ومن

بين أعضاء مجلس الدائمين، لم يعد هناك من يؤيد التعامل الأمريكي تأييدا قويا، سوى بريطانيا العظمى. بينما بدأت فرنسا والصين في الابتعاد عن الموقف الأمريكي من أوائل عام ١٩٩٤. وبالإضافة إلى التحولات في مواقف أعضاء المجلس الدائمين، تحرك كوفي عنان سكرتير عام الأمم المتحدة باسم المنظمة الدولية، وكانت أشهر تحركاته مفاوضاته الشخصية في فبراير ١٩٩٨ والتي نتج عنها الوثيقة المعروفة باسم "مذكرة تفاهم" Memorandum of Understanding . ولقد أدى حرص عنان على استقلالية ومبدئية مجلس الأمن، إلى دخوله في خلافات مع المسئولين الأمريكيين. فالسكرتير العام وفقا لشكوى هؤلاء المسئولين، قد انساق في تأييده للحجج العراقية انسياقاً بعيدا.

إلى أي مدى يجب مساواة التفويض الممنوح لمجلس الأمن بالشرعية الدولية؟. مع توافر الوقائع الدالة على معاناة الشعب العراقي تصاعد نقد الرأي العام الدولي للعقوبات، معربا عن تشكيكه في أخلاقية سياسة تؤدي إلى إلحاق الدمار بشعب بأسره. ونلاحظ أن أغلب المنتقدين ميز بعناية، بين الاهتمام بواقع ومعاناة الشعب العراقي، وتأييد حكومة صدام حسين. ولكن انتقاداتهم الهادفة إلى تقليل معانة العراقيين، أدت عمليا إلى تقوية قبضة حكومة صدام حسين التي لا يؤيدونها. ولقد دفعت المخاوف من "خسارة الحرب الدعائية" بالولايات المتحدة، صوب الاستخفاف بجهود المواطنين والدول الم ه تمة بتدارك الكابوس الإنساني في العراق، الناتج على الأقل بشكل غير مباشر- عن الحصار الاقتصادي الذي صدق عليه المجتمع الدولي. وفي سياق هذا الاتجاه الاحتجاجي المتنامي، تقدم دينيس هاليداي ومن بعده هانز فون سبونيك بالاستقالة من عملهما على رأس العمل الإنساني للأمم المتحدة في العراق، تعبيرا عن احتجاجهم المبدئي ضد تأثير العقوبات. وتكشف لنا هاتان الاستقالتان، عن مدى انتشار الإحباط تجاه السياسات الراهنة، حتى داخل بيروقراطية الأمم المتحدة. هذا الشعور بالظلم الذي حل بالشعب العراقي، خلق ضغوطا من أجل تغيير الوضع الراهن، كما قوض الشرعية الدولية للعقوبات، وأفرغ الإجماع الصوري داخل مجلس الأمن من معناه. وفي وجه تلك الإدانة الجماهيرية الواسعة النطاق، فإن الاستناد إلى الشرعية الدولية أو الإجماع الدولي يبدو أمرا فارغا بلا معنى حقيقي.

الحفاظ على وحدة التحالف

وبينما كانت الولايات المتحدة تحاول الاحتفاظ بوحدة التحالف، كان العراق يركز جهده على تفتيته. وفي سعيه الملحّ والدائم إلى التصدعات داخل التحالف الدولي، استغل العراق الخلافات المتواجدة بين مصالح أعضاء مجلس الأمن، كما استغل أيضا حالة "الإنهاك من العقوبات" المتنامية داخل المجتمع الدولي. وتولت روسيا وفرنسا التعبير عن تلك التحديات داخل مجلس الأمن. وحيث أن الدليل الوحيد القادر على تبرير استمرار العقوبات الاقتصادية، هوُ الدليل المؤكد لاستمرار العراق في سعيه لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، فإن استقامة نظام التفتيش على الأسلحة أضحت خاضعة لدرجة كبيرة للاعتبارات السياسية. على الأخص بعد أن حلَّ ريتشارد بتلر محل رولف ايكوس عام ١٩٩٧ في رئاسة اليونسكوم. وجاءت حملات سكوت ريتر Scot Ritter التفتيشية الفجائية ذات الطابع الصدامي، لتوفر للعراق الفرصة لخلق أزمات سوف تساهم بدورها في تسييس اليونسكوم. وفي عام ١٩٩٨ ركز العراق جهوده على مسألة أعضاء اليونسكوم الأمريكيين، من أجل استغلال الإدراك المتنامي لوجود اختلاف بين السياسة الأمريكية والسياسة الدولية. ومن جهة أخرى لعب العراق ورقة الوعد بمنح عقود التنمية للشركات الروسية والفرنسية بعد رفع العقوبات الاقتصادية، لتوسيع شقة الخلافات بين قوى التحالف مستغلا في ذلك اختلاف مصالحها الاقتصادية. والأمر المؤكد أن بعض التصرفات العراقية عند بعض المواقع كانت تشكل تحديا للمنطق. هكذا سنجد الرسميين الفرنسيين والروس يصابون بالارتباك عندما قرر العراق إنهاء تعاونه مع اليونسكوم، بالضبط في الوقت الذي كان مجلس الأمن يتحرك في اتجاه موقفهم. (٢) وفي إمكاننا فعليا أن نبرهن على أن اختلاف مصالح الدول أعضاء التحالف، قاد إلى تفككه بشكل طبيعي. أما أفعال العراق فلم يكن لها سوى تأثير هامشي على تصاعد هذا التفكك، وفي بعض المواقع نراها على العكس تقوم فعليا بإعاقة انهياره.

ويمكننا أن نرصد تراجع الإجماع الدولي في تلك المناقشات العامة الدائمة والمتزايدة حول السياسة العراقية، والانتقال من الإجماع إلى الامتناع عن التصويت والتصويت بالرفض داخل مجلس الأمن، والرغبة الأمريكية في العمل من جانب واحد. ولقد قام القرار ٦٨٧ بإرساء حدود الإجماع الدولي، ونقصد بها الإدراك المشترك للتهديد العراقي، والاتفاق على وجود انتهاك واضح لمعيار دولي، والنفور الشديد من وحشية النظام العراقي، ووجود توقع بأن الأمر سوف يستغرق وقتا قصيرا من أجل استكمال نزع سلاح العراق. إلا أن القرار المذكور لم يعبر عن أي نوايا تجاه تغيير النظام العراقي، أو معاقبة العراق بشكل دائم. وخلال عام ١٩٩٤ أظهر الإجماع الدولي علامات التوتر، بسبب غياب أي نهاية منظورة للمباراة الدائرة الآن من جهة، وتراكم الأدلة حول الأزمة الإنسانية التي حلت بالعراق من جهة أخرى. وهكذا شهد شهر مارس من هذا العام وللمرة الأولى، فشل مجلس الأمن في الوصول إلى بيان يحظى بالإجماع، خلال إحدى مراجعاته الدورية لوضع العقوبات. وأعقب

تحولات الموقف الدولي تجاه العـــــراق

ذلك في أكتوبر من نفس العام قيام وزير الدفاع الفرنسي بإعلان رفضه العلني، للتبرير الأمريكي لعمل عسكري موجه للعراق. (٣) وفي مجلس الأمن نجحت المقترحات الفرنسية والروسية، الخاصة بتأسيس آلية لرفع العقوبات عن العراق من خلال التصديق على التزام العراق بالقرار ٦٨٧، في اجتذاب المزيد من الدعم والتأييد. وفي صيف ١٩٩٥ حدثت واقعة هروب حسين كامل الشهيرة من العراق، ولكن المعلومات التي أفشاها هذا القيادي العراقي المنشق حول الخداع العراقي لمفتشي الأمم المتحدة، لم ينتج عنها سوى تعويق مؤقت لتفكك التحالف الدولي.

وفي سبتمبر ١٩٩٦ أضحت الخلافات أكثر وضوحا، عندما وجدت الولايات المتحدة نفسها عاجزة عن حشد تأييد الحلفاء لقصفها لأهداف في جنوب العراق، ردا على التحرك العراقي داخل المناطق الكردية. فلم تقم دولة عربية واحدة بتأييد القصف، أما تركيا فقد رفضت السماح باستخدام قواعدها الجوية، ولم تحجم كل من روسيا وفرنسا عن الإدانة العلنية للعمل العسكري. بل أن الأمر وصل إلى درجة أن الكويت ذاتها رفضت تأييده. وخلال عام ١٩٩٧ تصاعدت حدة الخلافات داخل التحالف، عندما قام المسئولون الأمريكيون بالربط العلني بين إنهاء العقوبات وتغيير النظام العراقي. وتزايدت قناعة روسيا وفرنسا بأن مجلس الأمن قد أصبح رهينة للمصالح الأمريكية الخاصة، وأن الموقف الأمريكي قد تزايد ابتعاده عن الرأي العام الدولي.

وفي مواجهة تلك الخلافات التي أخذت تعصف بالتحالف الدولي، حاولت الولايات المتحدة تدارك الموقف. ويمثل القرار رقم ٩٨٦ الذي أسفر عن تأسيس برنامج النفط مقابل الغذاء، أهم التنازلات الأمريكية أمام مطالب الاجماع الدولي. فلقد أدركت واشنطن تنامي قوة الشعور الدولي بالقلق تجاه معاناة الشعب العراقي، وهكذا تقدمت للمشاركة في إعداد مشروع قرار ينظم بيع العراق لنفطه مقابل ما يحتاجه من أساسيات الغذاء والدواء. ونص القرار ٩٨٦ على وضع سلطة التحكم في مبيعات النفط وإنفاق عوائد المبيعات، في أيدي المسئولين عن حساب شرطيٌ تابع لهيئة الأمم المتحدة، وليس في نطاق سلطة الحكومة العراقية. ودفع هذا الحكومة العراقية في البداية إلى مقاومة تطبيقه، ثم تراجعت وبدأت في المساهمة فيه عام ١٩٩٧ فقط. وفي مناسبات عديدة وافقت الولايات المتحدة على توسيع برنامج النفط مقابل الغذاء، من أجل تغيير وجهة الانتقادات الموجهة لها أو اكتساب التأييد. وفي هذا السياق جاء القرار ١٢٨٤ الصادر في ديسمبر ١٩٩٩، لكي يلغي الحد الأعلى للمبيعات التي يسمح بها البرنامج.

وفي فترة متأخرة كثيراً: يونيو ١٩٩٧، نجد مجلس الأمن يقر بالإجماع القرار رقم ١١١٥ الذي أدان العراق لـ "انتهاكاته الواضحة والآثمة"، كاستجابة للتقرير الذي قدمه رولف ايكوس رئيس اليونسكوم. ثم جاء أسلوب التفتيش ذو الطابع الصدامي الذي اتبعه كل من ريتشار بتلر وسكوت ريتر، في فترة كان الإجماع الدولي آخذاً في التراجع، لكي يؤدي إلى المزيد من التفجيرات السياسية ويسهل من تحدي العراق لوحدة مجلس الأمن. ولقد وجهت انتقادات حادة إلى بتلر تتهمه بخدمة المصالح الأمريكية في الإبقاء على العقوبات في مكانها، من خلال رفضه الدائم للإقرار باتباع العراق لأحكام الأمم المتحدة الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل. وفي مقابل هذا الاتهام سمعنا بتلر يشكو بمرارة من طبيعة الأساليب العراقية، التي تركته دونما خيار سوى اتباع أسلوب التفتيش الفجائي لمواقع شديدة الحساسية.

وفي أكتوبر ١٩٩٧ امتنعت خمس دول من أعضاء المجلس من ضمنها مصر وروسيا وفرنسا والصين، عن التصويت لصالح القرار رقم ١١٣٤ الذي ارتكز على تقرير بتلر عن عدم التزام العراق بالقرارات الدولية. وفي مارس ١٩٩٨ وافق مجلس الأمن بالإجماع على قرار يؤيد وساطة كوفي عنان لتهدئة الموقف في العراق، في خطوة انطوت على نوع من التوبيخ للسياسة الأمريكية. ولقد أعادت الولايات المتحدة تفسير هذا القرار من جانبها، فادعت أن القرار لا يطالب بتفويض آخر لاستخدام القوة ضد العراق. تبنت الولايات المتحدة هذا التفسير الخاص، على الرغم من صياغة القرار الواضحة التي تشير إلى المعنى المضاد، ورغم معارضة كل أعضاء مجلس الأمن الآخرين فيما عدا حليفتها بريطانيا.(٤)

في أغسطس ١٩٩٨ قام العراق بتجميد تعاونه مع اليونسكوم مطالبا بعزل بتلر من منصبه. وفي سبتمبر من نفس العام وافق مجلس الأمن بالإجماع على القرار رقم ١١٩٤، الذي أدان قرار العراق بتعليق تعاونه مع اليونسكوم، ودعا بوضوح إلى مراجعة إجراءات التفتيش الراهنة. ثم دخلت الولايات المتحدة في خلاف حاد مع روسيا وفرنسا

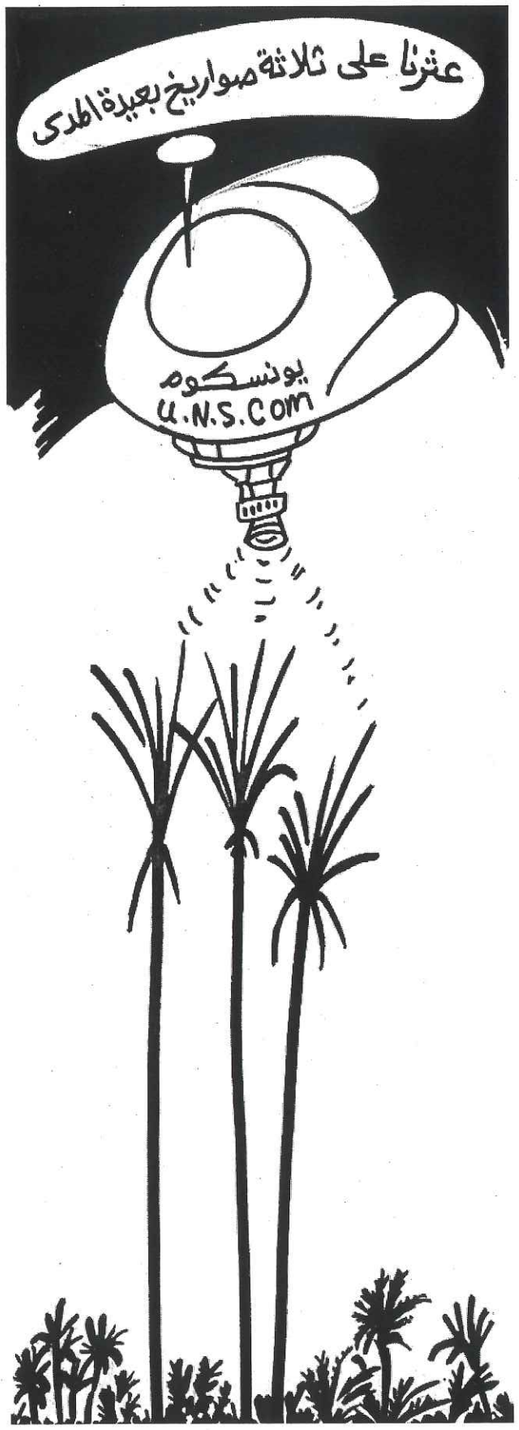

والصين بل ومع ريتشارد بتلر نفسه، فيما إذا كان اتباع العراق للتفتيش على الأسلحة سوف يسمح برفع العقوبات الاقتصادية أم لا. وفي نوفمبر ١٩٩٨ رد بتلر على قرار أغسطس ١٩٩٨ العراقي بتجميد التعاون مع اليونسكوم، بأن قرر بدوره سحب اليونسكوم خارج العراق. وفي مواجهته لتلك التطورات نجح مجلس الأمن نسبيا في تخطي انقسامه، فأصدر في نفس الشهر قرارا بالإجماع يدين العراق. فما كان من العراق الذي فوجئ بمجلس أمن غير منقسم نسبيا، إلاّ أن قرر قبول المهادنة والتراجع. إلا أنه لم يمر سوى شهر على تلك التطورات، حتى استأنفت الأحداث مسيرة التصعيد؛ فلقد قرر بتلر إعادة اليونسكوم إلى العراق دونما التشاور مع مجلس الأمن، كما قامت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا بشن هجمات عسكرية على العراق تحت اسم ثعلب الصحراء دونما تفويض من مجلس الأمن. واختارت واشنطن لحملة ثعلب الصحراء توقيتاً يحمل رسالة واضحة تماما، فشنتها بينما مداولات مجلس الأمن حول الموقف من العراق قائمة على قدم وساق، والواقع أن تلك الحملة لم تسفر عن تدمير الإجماع الراهن فحسب، بل إنها أيضا أقصت إلى حد بعيد هدف إعادة بناء إجماع جديد.

وعندما شنت الولايات المتحدة حملة ثعلب الصحراء، كانت في الواقع تحل الصيغة العسكرية لسياسة الاحتواء، محل السعي من أجل تحقيق إجماع دولي. وأثناء الحملة كانت الطائرات الأمريكية والبريطانية تقصف العراق يوميا تقريبا، ردا على تحديات العراق لمناطق الحظر الجوي. ويعني ما سبق أن غياب الإجماع الدولي، قد أدى إلى تصاعد حاد في استخدام العنف ضد العراق، رافقه تراجع في الاهتمام العام بدواعي هذا العنف وبمراقبته. حدث هذا بينما كانت العقوبات الاقتصادية لا تزال مستمرة. ووسط كل هذا لم تتخل الولايات المتحدة بالكامل عن مجلس الأمن، فاستمرت في اعتمادها على الأمم المتحدة في تطبيق العقوبات، وإيقاف استيراد المواد ذات الاستخدام المزدوج، وإدارة برنامج النفط مقابل الغذاء، والتفاوض من أجل تجديد نظام التفتيش على الأسلحة. ثم اتخذ مجلس الأمن القرار رقم ١٢٨٤ مع امتناع ثلاث دول عن التصويت، وبمقتضاه حل محل اليونسكوم هيئة جديدة للأمم المتحدة تدعى يونموفيك UN-MOVIC تقوم بأداء وظيفة اليونسكوم السابقة ذاتها في العراق، ولكن مع تفويض أكثر تقييدا من الذي كان ممنوحا لليونسكوم. وأثناء التصويت على القرار امتنعت عن تأييده فرنسا وروسيا والصين، أي الدول الثلاث ذات العضوية الدائمة المنشقة على الموقف الأمريكي. وعلى الجانب الآخر لم يقبل العراق فورا بالقرار الجديد. وعلى الرغم من الدعم الأمريكي أو ربما بسبب هذا الدعم نفسه، فشل ترشيح رولف ايكوس لرئاسة الهيئة الجديدة. أما هانز بليكس Hanz Blix الذي انتخب في النهاية رئيسا لها، فلا يزال يتعين عليه الحصول على موافقة بغداد للقيام بعمليات تفتيش جديدة. وحتى وقت كتابة مقالنا هذا، لم يشهد العراق أي تفتيش على الأسلحة منذ أواخر عام ١٩٩٨، كما تراجع الالتزام بتطبيق العقوبات، وأضحت الاشتباكات العسكرية هى القاعدة.

تحولات الموقف الدولي تجاه العراق

تقييم الإجماع الدولي

عند أواخر عام ١٩٩٨ وجدت الولايات المتحدة نفسها تتحرك بمفردها، بل وفوق ذلك اكتشفت صورتها المنفرة لدى الرأي العام الدولي، التي تضعها في صراعها مع العراق في خانة الأوغاد. وهناك عامل هام ساهم في تشكيل هذا التحول، في إدراك الرأي العام الدولي للسياسة الأمريكية تجاه العراق؛ فلقد ازداد السخط على الاستفراد الأمريكي بقضايا السياسة العالمية، وطموحات الهيمنة العالمية الأمريكية السافرة، كما ترافق ذلك مع تدخل حلف الأطلنطي العسكري في كوسوفو، ورفض واشنطن الدفع مستحقاتها تجاه الأمم المتحدة. هذا من جهة. ومن جهة أخرى وجدت واشنطن نفسها في ظل سياستها الجديدة تجاه العراق: "الاحتواء علاوة على تغيير النظام"، وتصريحاتها حول استحالة رفع العقوبات طالما أن صدام حسين لايزال موجودا، تقف خارج نطاق الإجماع الدولي حول قضية نزع سلاح العراق.

ويقودنا التحليل السابق إلى النتيجة التالية: انتهى الإجماع الدولي إلى نتائج ضارة وعكس تلك التي استهدفها أصلا. وإذا أخذنا في اعتبارنا تلك النتيجة هل يحق لنا أن نعتبر تحلل هذا الإجماع أمرا سيئا؟. أم أن العكس هو الصحيح؟ هناك الآن الكثير من الأمريكيين، الناقدين لما اعتبروه "تنازل" كوفي عنان الكبير في بغداد في فبراير ١٩٩٨، والساخطين على ما يعتبرونه استفراق الفرنسيين والروس في المكائد السياسية، انتهى بهم الأمر إلى اعتبار مجلس الأمن عبئا وليس مصدرا للقوة. وهناك الآن حوار داخل واشنطن حول السياسة الأمريكية تجاه العراق يدور أساساً حول أمرين: مدى قدرة الولايات المتحدة على مواجهة الموقف في العراق بشكل أفضل دون وجود العقوبات والتفتيش، وإمكانيات تغيير النظام العراقي. والمشكلة في هذا الحوار الدائر داخل واشنطن أنه يتجاهل إلى حد بعيد، النتائج المترتبة على سياسة "فلنمضي في طريقنا وحدنا". وها هو كين بولاك Ken Pollack عضو مجلس الأمن القومي، يشير إلى بعض تلك النتائج المتجاهلة: "قبل ذلك كنا على خلاف مع العراق، والآن نجد أن حلفاءنا ضد العراق في طريقهم إلى أن يصبحوا هم أنفسهم المشكلة. وأعتقد أننا سوف ننتهي إلى وضع مزعج، عندما نجد أنفسنا نعمل على أكراه حلفائنا بدلا من إكراه العراقيين". (٥)

ينبع الكثير من المشاكل المتعلقة بالإجماع الدولي، من هذا الانفصال المتواجد بين الإجراءات الرسمية لمجلس الأمن والرأي العام الدولي. وعلينا أن نقر بأن ليس كل إجماع قد تكون على قاعدة المساواة. والإجماع الذي بدأ في الحالة العراقية، كنوع من التلاقي بين تهديد سافر ومصالح ومعايير دولية، قد تدهور ليصبح مسرحاً للأخذ والرد حول نظامي العقوبات والتفتيش، تفاعل توجهه دوافع مفرطة في الفساد. وها نحن الآن قد انتهينا إلى وضع يعاني منه الجميع. فالشعب العراقي يعاني، والأمم المتحدة تعاني، بل أن السياسة الخارجية الأمريكية ذاتها تعاني. أما الأهداف الأصلية المشتركة فقد ضاعت في خضم الصراعات السياسية. وما العمل؟ هل يعني ما سبق أننا لا يجب أن نسعى وراء إجماع دولي جديد؟ لا. بل المطلوب هو العكس تماما فعلينا أن نسعى لبناء إجماع دولي من نوع جديد، إجماع يعمل على تحقيق المصالح الجماعية من خلال التبادل الحر والمنطقيّ للآراء. وأثناء تلك المداولات الساعية لبناء إجماع جديد، علينا أن نأخذ في اعتبارنا المصالح الأساسية للمدنيين العراقيين المتأثرين بالعقوبات والتي لم تحظ حتى الآن سوى بالقليل من الاهتمام، إلى جوار القلق الدولي تجاه أسلحة الدمار الشامل العراقية. وفي النهاية لا ينبغي أن ندع النتائج السلبية لنظامي العقوبات والتفتيش، تحجب عن أبصارنا مزايا المطالبة بوجود محفل دولي International Forum يتعين أن يتم فيه تحليل العمل العسكري والعقوبات، أمام جمهور انتقادي.

هوامش المقال

1- Rolf Ekerus interviewed in Arms Control Today 30/2 (March 2000):6.

2- French Foreign Minister Hubrt Vedrine, November 4,1998 As quoted by Anthony Cordesman, "Iraq in Crisis", Center for Strategic and International Studies, p4, Russian Foreign Minster Igor Ivanov, interviewed on Russian TV, November 3, 1998.

3- Franciow Leotard quoted in the Times(London), October 13.1994.

4-Jules Lobel and Michael Ratner, "Bypassing the Security Council: Ambiguous Authorizations to Use Force, Cease-Fires, and the Iraq Inspection Regime, American Journal of International Law 93/1(January 1999) .

5- Los Angelos Times, December 23. 1998. P.A.l.

معاقبة العراق

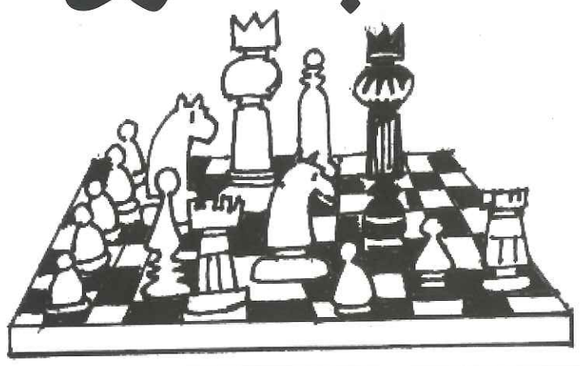

سياسة فاشلة *

سارة جراهام - براون **

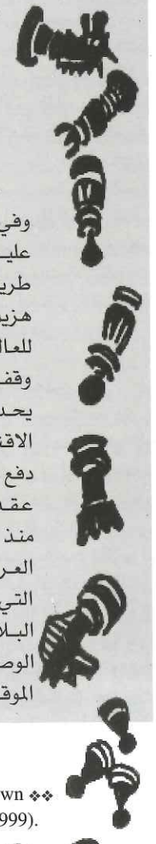

في أغسطس ١٩٩٠ قام العراق بغزو الكويت، وفي أعقاب فرض العقوبات الاقتصادية الدولية عليه، عمت العالم قناعة بأن أزمة الخليج في طريقها للحل السريع، ثم أسفرت الحرب عن هزيمة فادحة للجيش العراقي، أوحى ثقلها للعالم أن الحكومة العراقية سوف تقبل شروط وقف إطلاق النار أو سوف تسقط. وعندما لم يحدث أي من الأمرين بدأ توقُّع أن يؤدي الحظر الاقتصادي المستمر المفروض على العراق، إلى دفع النظام العراقي صوب الإذعان. والآن هاهو عقد كامل من الزمان تقريبا قد مر وانقضى، منذ بداية فرض العقوبات الاقتصادية على العراق. مر دون أن تسقط الحكومة العراقية، التي لا تزال كما كانت قابضة على مصائر البلاد. وها هو المجتمع الدولي يناضل من أجل الوصول إلى أي إجماع حول كيفية متابعة الموقف. وعلى مدار سنوات هذا العقد، وعلى الأخص خلال السنتين الأخيرتين منه، تصاعد تحول الصراع الدائر حول العراق إلى صراع ثنائي طرفاه الولايات المتحدة ومن خلفها بريطانيا حليفتها، والعراق مدعوما ومؤيدا بدرجات مختلفة من جانب بعض أعضاء مجلس الأمن. والحاصل أن الصراع لم يعد الآن كما كان سابقاً، ممارسة سياسية تستهدف فرض معايير القانون الدولي، انطلاقا من إرادة دولية متعددة الأطراف.

وعلى عكس ما حدث في إطار خبرات سابقة، استخدمت القوة العسكرية في العراق مقترنة بالعقوبات الاقتصادية الشاملة. ولكن لا استخدام القوة العسكرية، ولا فرض الأمم المتحدة للحظر الاقتصادي على العراق، قد أثمر ثماره المستهدفة. فلم يذعن العراق للمطالب الدولية، ولم تصل صراعاته الداخلية التي اشتعلت في أعقاب حرب ١٩٩١ إلى حل سلمي.

** "Sanctioning Iraq: A Failed Policy", Middle East Report No. 215, Summer 2000.

** Sarah Graham- Brown : محررة مشاركة في ميدل ايست ريبورت، ومؤلفة الكتاب التالي:
Sanctioning Sadam: The Politics of Intervention in Iraq (I. B. Touris, 1999).

معاقبة العراق: سياسة فاشلة

وقبيل عملية ثعلب الصحراء في ديسمبر ١٩٩٨ انهارت اليونسكوم وانتهى وجودها، وعلى مدار العام التالي ١٩٩٩ استمر المأزق الدولي، الذي تواجهه العقوبات الا قتصادية وعمليات التفتيش على الأسلحة. وقاد ذلك الولايات المتحدة إلى انتهاج أسلوب "الفرض العدواني" Aggressive Enforcement لسياسة المناطق المحظورة أمام الطيران العراقي، كجزء من سياسة "الاحتواء المعزز" للعراق. ففي يناير ١٩٩٩ أجرى كلينتون تغييرا هادئا لمبادئ اشتباك الطيران الأمريكي أثناء عمله في مناطق الحظر الجوي. وما كان من بريطانيا إلا أن اتبعت خطاه. وفي ٢٣ فبراير ١٩٩٩. قدم المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع الأمريكية، تحديدا واضحا للأهداف التي يمكن أن تتجه إليها عمليات الطيران الأمريكي، فذكر أنها تشمل "مواقع الصواريخ والمواقع المضادة للطائرات، ومواقع القيادة والتحكم، ومحطات تقوية الاتصالات، وبعض مواقع التجميع الاستخباري".(١) ولقد سمح هذا الأمر الذي أصدره كلينتون للولايات المتحدة وبريطانيا، بشن حملة قصف متواصل على العراق أسفرت عن خسائر مرتفعة من القتلى والمصابين المدنيين.(٢)

في سنوات التسعينات بذل بعض الأعضاء الأساسيين في مجلس الأمن، جهودا استهدفت تقديم حلول سريعة للصراعات "التي تهدد الأمن والسلام الدوليين". إلا أن تلك الجهود عجزت عن تحقيق نجاح شامل، ويشهد على ذلك ما حدث في يوغوسلافيا أعقاب انهيارها من حروب رافقتها عمليات تطهير عرقي. ولقد أتاحت لنا نهاية الحرب الباردة إمكانية التفكير في التدخل العسكري والإنساني في تلك الصراعات، وإن كنا نلاحظ أن هذا عندما قدر له أن يحدث لم ينطلق من معايير ثابتة وواحدة، بل شابهه قدر كبير من الانتقائية . ليس هذا فقط، بل أضحى حلف الأطلنطي في الفترة الأخيرة هو الذي يتدخل بدلا من قوات الأمم المتحدة. ورغم الأولوية القصوى التي أضحى التدخل الإنساني يتمتع الآن بها، قامت القوى القائمة على أمر تلك التدخلات في أغلب الأحيان بتركيز اهتمامها على أهداف قتالية قصيرة المدى. وكان لهذا التوجه نتائجه السلبية. فلم تساهم تلك التدخلات بصفة عامة في الوصول إلى حل للمشاكل الجوهرية المسئولة بشكل أساسي عن تصاعد الصراع.

وهناك خبرات عديدة بشأن استخدام العقوبات الاقتصادية كوسيلة من وسائل الإكراه السياسي. وترشدنا دراسة تلك الخبرات إلى وجود علاقة عكسية بين المدى الزمني للعقوبات والنتائج المترتبة عليها. فكلما طال أمد الحظر الاقتصادي كلما اتجهت التأثيرات الناتجة عنه إلى الضعف. لماذا؟ لأن الحكومات الخاضعة للعقاب تتمكن مع مرور الزمن، من اكتشاف طرق جديدة للتكيف مع الظروف الجديدة المفروضة عليها(٣) وكلما طال أمد العقوبات كلما حدث المزيد من التكيف، وهذه الحجة المستمدة من تحليل خبرات العقوبات، تبدو لنا مناسبة تماما للحالة العراقية.

في أواخر الثمانينات، وبعد ثمانية أعوام مستمرة من الحرب مع إيران، أضحت بنية الاقتصاد العراقي المركزية تعاني فعليا من حالة من الخلل والاضطراب. ثم جاء قرار الأمم المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية شاملة على العراق في أغسطس ١٩٩٠، لكي يفاقم بشدة من حدة المشاكل المتواجدة، ويمنع العراق من بيع بتروله الذي يعتمد عليه اقتصاده. وعلى الرغم من ذلك استمرت الحكومة العراقية في إنفاق الكثير من مواردها المتناقصة لمصلحة القائمين عليها والفئات المقربة منهما.

وعلى الرغم من الصرامة النسبية لنظام العقوبات المطبق، تمكنّ العراق من إقامة علاقات تجارة سرية مستمرة مع أغلب جيرانه، كذلك تمكنت بعض الدول المشاركة في المقاطعة من نقل بعض الموارد المالية إلى العراق عبر السياقين الإقليمي والدولي. كما يبدو أن حجم التجارة عبر الحدود، بالإضافة إلى مقدار السلع المسموح بها في إطار برنامج "النفط مقابل الغذاء"، قد أخذا في التزايد زيادة كبيرة منذ أواخر عقد التسعينات.

إلا أن استمرار الحظر الاقتصادي قد خلق مشاكل حادة للعراق. لا تقتصر على حالة الطوارئ الإنسانية المستمرة التي أصبح يحياها جزءاً كبيراً من السكان، بل تؤثر أيضا على التوقعات الاجتماعية والاقتصادية لمستقبل العراق على المدى الزمني الطويل. كذلك يواجه مستقبل العراق الاقتصادي مخاطر أخرى، ناجمة عن عبء ديونه الخارجية الكبيرة، التي جاءت الحرب لتضيف إليها أعباء التعويضات المالية الضخمة. ولا يبدو أن العراق قادر على مواجهة الموقف، إلا إذا قرر الدائنون التنازل عن ديونهم واتجهت الأمم المتحدة إلى تخفيض تعويضات الحرب. وعندما يأتي يوم رفع العقوبات الاقتصادية، من المؤكد أن الوضع الراهن بما ينطوي عليه من خلل اقتصادي وعجز مالي، سوف يؤثر على قدرة أي حكومة تمسك بمقاليد السلطة على إعادة بناء البنية التحتية التي تقوم عليها حياة البلاد المدنية. بنية تحتية حل بها الخراب، ليس فقط أثناء حرب عاصفة الصحراء عام ١٩٩١، بل أيضا قبل ذلك خلال سنوات الثمانينات التي شهدت حرب العراق مع إيران، وبعد ذلك خلال سنوات الحظر الاقتصادي في التسعينات التي دفعت بها صوب المزيد من التدهور.

تأثير العقوبات الراهن والمستقبلي

يختلف الحظر الاقتصادي الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق، عن عمليات الحظر الاقتصادي الأخرى التي فرضها مجلس الأمن، في كونه قد طبق ثم تواصل تطبيقه في أعقاب حرب أعقبها تمرد مدني ألحقا بالبنية التحتية المدنية أضرارا فادحة، وعلى الأخص نظم توفير المياه والطاقة. ويضاف إلى ذلك أن تلك النظم كانت قد حلّت بها أضرارٌ فادحة في الثمانينات. في الجنوب تحت تأثير الحرب العراقية- الإيرانية، ثم في الشمال بفعل الخراب الذي خلفته وراءها حملة النظام ضد الأكراد المعروفة باسم حملة الأنفال. ومع أن بعض الأضرار التي حاقت بالبنية التحتية قد جرى إصلاحها سريعا في أعقاب حرب ١٩٩١، شهدت البنى التحتية في السنوات التالية وباستمرار تدهورا مصدره التآكل الطبيعي لمنشآتها. حتى إذا وصلنا إلى منتصف التسعينات، وجدنا حالة انهيار فعلي داخل بعض قطاعات الخدمات التي يعتمد عليها أغلب الأهالي، وتشمل المياه والخدمات الصحية والرعاية الصحية والتعليم.

وفي مواجهة الوضع الاقتصادي المتردي اتخذت الحكومة بعض الخطوات، لتوفير شبكة أمان للمواطنين في صورة توزيع حصص تموين أساسية. وربما تكون تلك الحصص قد ساهمت في عدم حدوث مجاعة جماهيرية، لكنها في النهاية كانت ضئيلة في قيمتها الغذائية

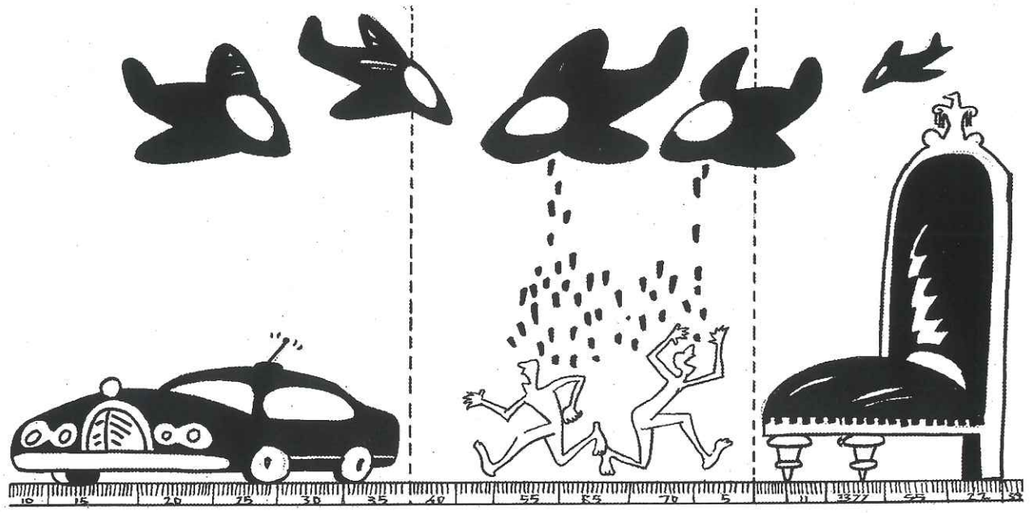

خطوط تقسيم العراق

وذات محتوى بروتيني منخفض. ومع الانخفاض الحاد في القوة الشرائية للأجور والمرتبات دخلت الطبقات الوسطى دائرة الإفقار. أما تلك الفئات التي كانت من قبل تعاني الفقر، فقد أضحت الآن مهددة في وجودها نفسه وتعيش على حافة البقاء.

وكامتداد لهذا الوضع العام المتردي شهد العراق ظاهرة مقلقة إلى حد بعيد، وهي الارتفاع الحاد في معدلات انتشار الأمراض والوفيات، وعلى الأخص بين صغار الأطفال. فلنلق نظرة على المؤشرات الإحصائية التي وفرتها لنا المسوح والدراسات المتاحة. في عام ١٩٩٩ أظهر المسح القومي الشامل لوفيات الرضع Infant والأطفال تحت الخامسة والأمهات منذ ١٩٩١، ارتفاعا مطردا في نسبة الوفيات منذ نهاية الثمانينات.(٤) وأشار المسح الذي أجراه فريق البحث الدولي In-ternational Study Team في أغسطس-سبتمبر ١٩٩١إلى أن وفيات الأطفال تحت سن الخامسة، تضاعفت ثلاث مرات خلال الشهور الثمانية الأولى من عام .١٩٩١ وفي عام ١٩٩٩ أظهرت أرقام مسح صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة -يونسيف، الذي غطى ٢٤٠٠٠ أسرة معيشية تعيش في مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة العراقية، أن معدلات وفيات الأطفال تحت سن الخامسة قد ارتفعت إلى ما يزيد عن الضعف على مدى عقد من الزمان. ففيما بين ٨٤-١٩٨٩ كان المعدل ٥٦ حالة وفاة لكل ألف طفل، ارتفع فيما بين ٨٩-١٩٩٤ إلى ٩١,٥ حالة وفاة لكل ألف طفل، ليقفز إلى ١٣٠,٦ في سنوات ٩٤-١٩٩٩ وفي المناطق الوسطى والجنوبية ارتفعت وفيات الرضع من ٤٧ حالة وفاة لكل ألف طفل فيما بين ٨٤-١٩٨٩، إلى ١٠٨ لكل ألف فيما بين ٩٤- ١٩٩٩ . وفي المحافظات العراقية الثلاث ذات الأغلبية الكردية والواقعة تحت سيطرة الأكراد منذ ١٩٩١، أظهر مسح غطى ١٦,٠٠٠ أسرة معيشية أن معدل وفيات الرضع فيها كان أعلى كثيرا منه في بقية العراق. وأما خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٤ فكان ارتفاع هذا المعدل أقل حدة، حيث كان ٩٠ حالة وفاة لكل ألف طفل، وعلى عكس الوضع في بقية العراق، انخفض المعدل فيما بين ٩٤-١٩٩٩ إلى ٧٢ حالة وفاة لكل ألف طفل.

أصبح قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ لعام ١٩٩٥ والقرارات اللاحقة والمتعلقة به، والتي تعرف في مجملها باسم برنامج "النفط مقابل الغذاء"، قيد التنفيذ منذ منتصف ١٩٩٧. ورغم إيجابيات هذا البرنامج، كان تأثيره على تلك السلسلة المتصلة من أزمات البنى التحتية ونقص الموارد المالية، محدودا نسبيا. لماذا؟ تضمن البرنامج داخله رؤية تخطيطية، إلا أنها رؤية تخطيطية مدرجة في آفاق شبه سنوية. الأمر الذي كان من شأنه تشجيع الاستجابات ذات المدى الزمني القصير، أي ذات نمط الأفعال الذي ميز البرامج الإنسانية الدولية في العراق منذ ١٩٩١. وفي نفس الوقت وجدت الحكومة العراقية نفسها مضطرة لتركيز أغلب الاعتمادات المالية المتاحة لها على الغذاء والعلاج. والأمر المؤكد أن برنامج "النفط مقابل الغذاء" عاجز عن التعامل على المدى الزمني الطويل، مع الأزمات التي ميزت العقد الذي أعقب حرب ١٩٩١، أي الفقر والتدني في معايير الخدمات الصحية والتعليمية والانهيارات التي حلت بهياكل البني التحتية.

إن دعاية "الحفاظ على صدام داخل القفص" توحي بأن العلاقات الاجتماعية في العراق هي في حالة شلل مؤقت، ولكن الواقع يفترض أن الحصار قد أوجد نمطا من الديناميكيات الاجتماعية والسياسية الجديدة، التي ستشل العراق لسنوات عديدة قادمة، وستلحق به المزيد من الكوارث؛ فالتأثير الناتج عن هذا الخطر لم يتوقف عند حدود تقويض مستويات المعيشة بشكل مأساوي، بل امتد أيضا ليلحق الدمار برؤى Visions وقيم Values الفئات المهنية من مهندسين وأطباء وأساتذة جامعيين، كنتيجة للتدهور المستمر في مرتباتهم ومكانتهم الاجتماعية. وبعد عقد من الزمان تقريبا، تركت العقوبات علاماتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية على كل العراقيين، وعلى الأخص الفئات الشابة منهم. هكذا من المرجح أن الطفل العراقي الذي بدأ حياته الدراسية عام ١٩٩٠، وأصبح الآن عمره فيما بين ١٥ أو ١٦ سنة، ينظر إلى مستقبله وعلاقته ببقية العالم نظرة تختلف تماما عن نظرة الجيل السابق. وها هو تقرير صدر مؤخرا عن لجنة خدمات الأصدقاء الأمريكيين American Friends Service Committee يخبرنا أنه في حالة رفع العقوبات لن يعود المجتمع العراقي إلى وضعه العادي الذي كان يحياه قبلها.(٥) فالاتجاهات والتوقعات والبنى الاجتماعية

معاقبة العراق: سياسة فاشلة

سوف تحل بها تغيرات عميقة. تغيرات من المرجح أن تؤثر على مستقبل العراق السياسي، أي نمط حياته السياسية الداخلية وعلاقاته الخارجية.

قادت البطالة وانخفاض القوة الشرائية للمرتبات إلى تعميق الانقسامات والتفاوتات الاجتماعية. وفي ظل نظام حكم تسلطي كالنظام العراقي، لم يكن للحظر الاقتصادي أن يمارس تأثيره بذات الدرجة على الجميع، بل تفاوت تأثيره فيما بين الطبقات الاجتماعية والمناطق الجغرافية. وفي ظل ندرة الموارد الناتجة عن الحظر ازدادت المنافسة عليها، الأمر الذي فاقم بلا جدال من حدة التنافسات الإثنية والدينية والقبلية. ثم ازداد تفاوت التأثير الاقتصادي للعقوبات قوة، تحت تأثير استمرار النظام في ممارسة تلك العادة التي درج على ممارستها طويلا، أي توزيع الهبات على الأفراد والجماعات المقربين منه.

ألحقت العقوبات الاقتصادية والنقص الناتج عنها في السلع والخدمات إضرارا بغالبية العراقيين، ولكن في مقابل هذا العدد الكبير من الخاسرين، كانت هناك قلة من الرابحين. ففي المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة العراقية وفي مناطق الشمال الكردي، تطور اقتصاد واسع مواز للاقتصاد الرسمي يقوم على التهريب والتجارة في عملات المنطقة. وعندما ننظر إلى الشبكات المتحكمة في هذا الاقتصاد التحتي، سنجدها مرتبطة ارتباطا وثيقا -ولكن ليس كاملا- بالقيادة السياسية وأجهزة الأمن. ولقد خلقت الفرص الاقتصادية أيضا منافسات جديدة. ويبدو أن بعض الاشتباكات وضحاياها الذين سقطوا فيها، والتي دارت بين العراق والأردن منذ عام ١٩٩١، ليست مرتبطة فقد بالصراعات السياسية والعشائرية، بل أيضا بحروب المتنافسين من أجل السيطرة على هذا الاقتصاد الموازي.

قاد التدهور الذي أصاب الخدمات الاجتماعية، إلى التخفيف من اعتماد العراقيين على نظام الخدمات الممولة من جانب الدولة الذي عاشوا في ظله لفترة طويلة. داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة العراقية ظل السكان معتمدين على نظام الحصص الحكومية. وهو النظام الذي تستخدمه الدولة أيضا كوسيلة للحفاظ على تبعية الأهالي لها والتحكم السياسي فيهم. وتبعا لتدهور الخدمات الحكومية ظهرت فجوة بين العراقيين العاديين، والعراقيين الموسرين القادرين على دفع تكاليف الرعاية الصحية الخاصة ولديهم إمكانية الحصول على موارد مالية من الخارج أو مساعدات أقاربهم الأكثر ثراء.

ولقد تمكن بعض الأثرياء والأفراد ذوي الارتباطات القوية بالسلطة، من تحقيق أرباح سريعة من تعاملات الاقتصاد الموازي. ولكن على الجانب الآخر ظهر هذا الاقتصاد، في صورة الجريمة والتهريب والفساد الصغير والاعتماد على الاتصالات المباشرة سواء داخل الجيش أو العائلة أو العشيرة، من أجل الحصول على المزيد حتى ولو كان قليلاً. وعلى الرغم من وجود اختلافات هامة في الأوضاع السياسية المرتبطة بكل منهما، في إمكاننا إجراء تحليل مقارن بين النتائج الاجتماعية للعقوبات الشاملة التي فرضتها الأمم المتحدة على صربيا ـــ مونتيجيرو في التسعينات خلال الحروب التي اشتعلت في كرواتيا والبوسنة، وتلك النتائج التي أسفرت عنها ذات العقوبات الشاملة في حالة العراق. لاحظ المراقبون أن الحظر الاقتصادي في الحالتين، قد أدى إلى توطيد الحكم التسلطي، كما قاد في نفس الوقت إلى إفقار المجتمع ونشر الجريمة فيه. كما أن الانهيار الذي حدث في المداخيل والخدمات في الحالتين، وكلاهما كان يعتمد اعتمادا كثيفا على خدمات الدولة، أسفر عن نتائج مماثلة في كل منهما.

كردستان العراقية: الأوضاع المعلقة

هناك ضرورة لإلقاء نظرة خاصة على الوضع في كردستان العراقية، من أجل رصد خصوصية تأثير العقوبات الاقتصادية عليها. عانت كردستان من حظر اقتصادي مزدوج، حظر نابع من العقوبات الاقتصادية الخارجية، وحظر آخر داخلي مارسته الحكومة العراقية فيما بين ١٩٩١-١٩٩٧. هذا الحظر الاقتصادي المضاعف، شجع عبر تداخله مع تأثير تصاعد الاستقطاب بين القوى السياسية الكردية، على تطور وضع اقتصادي لا يشكل النشاط الاقتصادي قاعدته الأساسية. بل على العكس من ذلك يرتكز على أنشطة التجارة الإقليمية وعمليات التهريب، التي يقوم بها حزب سياسي قوى وقادة قبليون مسيطرون. وداخل هذا الاقتصاد غير الإنتاجي تبرز علاقات الولاية Patronage ، التي تربط بين هؤلاء القادة الحزبيين والقبليين واتباعهم. فمع انقطاع التمويل الحكومي المركزي انقطع الدخل الرسمي لإدارة المنطقة الكردية، واصبح دخلها يأتي أساسا من عوائد الجمارك والتهريب إلى تركيا وإيران والمناطق الخاضعة لسيطرة السلطة المركزية. كذلك أصبحت التحويلات النقدية القادمة من الخارج، مصدرا هاما من مصادر القدرة على الاستمرارية في الحياة.

وتشكل المساعدات الدولية العنصر الأساسي الأخير من عناصر الدخل الكردستاني. هذه المساعدات الدولية تتدفق على كردستان، بمستوى أعلى بكثير من تدفقها على بقية أجزاء العراق، وذلك بمقارنة نصيب كل فرد منها في كلتا المنطقتين. ولقد حقق الأكراد بعض النجاح في جهودهم لإنعاش الاقتصاد الريفي. إلا أن تطبيق برنامج "النفط مقابل الغذاء"، جاء معه بمؤثرات قوضت جزئيا هذا النهوض. فلقد أدى البرنامج إلى زيادة في الواردات الزراعية، كانت ضرورية لمواجهة احتياجات سكان الحضر على المدى الزمني القصير. وفي نفس الوقت وجد قدر طيب من المساعدات طريقه إلي أيدي ملاك الأرض والمقاولين ومسئولي الحزب.

وقاد هذا الوضع الاقتصادي الشاذ، متفاعلا مع تأثير عدم ثقة الأكراد في مستقبل كردستان السياسي ووضعها القانوني، إلى تأجيج الصراع بين الفريقين السياسيين الرئيسيين المتنافسين؛ أي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. فلقد سعى كل حزب منهما إلى التحكم في عوائد تجارة الحدود، من أجل تعظيم قدرته الاقتصادية وبناء قواته العسكرية. ومع توطيد سلطة القادة الحزبيين داخل كل حزب، توطدت علاقة الولاية داخلهما بوجهها الآخر: علاقة الاستتباع، ومن جهة أخرى حرص الحزبان المتنافسان على ضمان ولاء القوى الأخرى القوية، ومن ضمنها رؤساء القبائل. فإن تعذر ذلك فعلى الأقل تحييدها.

خلال عام ١٩٩٥ انتهت المنافسة الاقتصادية والسياسية بين الأنداد السياسيين في كردستان، إلى انهيار فعلي للإدارة الكردية الضعيفة التي كانت قد تأسست أعقاب انتخابات مايو ١٩٩٢ في المحافظات الكردية الثلاث. ومنذ ذلك الوقت تواجدت في كردستان إدارتان منقسمتان وفقا للانقسام الموجود بين الحزبين الرئيسيين. وفيما بين ١٩٩٤و ١٩٩٧ سادت حالة حرب أهلية منخفضة الوتيرة بين الحزبين المتنافسين. ورافق ذلك تزايد التداخل بين تلك الحرب الأهلية وحرب أخرى دائرة بالقرب منها، وهي الحرب بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني PKK ، والتي كانت تنتهي جولاتها غالبا داخل أراضي كردستان العراقية. ومنذ عام ١٩٩٨ ساهمت بعض العوامل في دفع تلك الحرب الأهلية صوب نهاية غير مستقرة لم تنجح في إرساء تسوية حقيقية بين القوتين المتصارعتين. ماهي تلك العوامل؟. التدفق المتزايد للنقود والسلع في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، والضغوط التي مارستها واشنطن ولندن من أجل إنهاء الحرب، وفي النهاية تآكل قوة حزب العمال الكردستاني التركي.

أما الصراع الذي نشب بين الأكراد العراقيين والحكومة العراقية، والذي سبب اللجوء الجماعي الكردي الواسع إلى الخارج في عام ١٩٩١، فلم يتم التوصل إلى حل له حتى الآن. وهو ما يعني أن عقداً كاملاً من تطبيق العقوبات الاقتصادية والتدخل الدولي، قد أخفق في إحلال السلام أو الأمن الحقيقي في هذه المنطقة من العراق. وفي المرحلة الراهنة يسيطر الأكراد على شئونهم، ولكن دونما أن يكون لهم وضعهم القانوني الدولي المعترف به. وعلى مدى تلك السنوات لم تسفر الاتصالات المستمرة مع الحكومة العراقية، عن إنجاز تقدم ملموس نحو الاتفاق على صيغة ما لتحقيق الحكم الذاتي للإقليم الكردي. ومن الواضح أن بقاء المشكلة الكردية في وضعها الراهن ودونما حل، يعرض بالفعل مستقبل الأمن في المنطقة للخطر، وبالتالي يثير المخاوف في نفوس أهلها من أن تأتي لحظة رفع العقوبات فيجدون أنفسهم في العراء بلا معين أو مدافع عنهم، وكان لتلك المخاوف تأثيراتها السلبية. فهي من جهة دفعت الأكراد إلى الإحجام عن تأييد الجهود الرامية إلى رفع العقوبات. ومن جهة أخرى ساهمت مساهمة أكيدة في تصاعد هجرة الأكراد الخارجية، على الرغم من التحسن الذي شهدته كردستان مؤخرا في أوضاعها الاقتصادية. ومن الواضح أن فقدان كردستان لفئاتها المتعلمة والماهرة، تبعا لهذا المستوى العالي للهجرة الخارجية الذي تعاني منه منذ منتصف التسعينيات، سوف يعرض احتمالات تطورها الاجتماعي والاقتصادي في المستقبل للخطر.

المسئولية الدولية

أثناء متابعتنا للأزمة العراقية سيصل إلى سمعنا تصريح يتكرر كثيرا، يعلن أن العقوبات الموجهة إلى العراق "تستهدف النظام وليس الشعب". هذا التصريح في أفضل الأحوال تصريح مخادع. وإذا كانت الحكومة العراقية لا يمكن بأي شكل من الأشكال، أن تعفى من المسئولية عن الدمار الذي ألحقته العقوبات بالعراق، فإن القوى الخارجية الممثلة في مجلس الأمن المسئولة عن تطبيق واستمرار سياسة الحظر الاقتصادي، يتعين عليها أن تواجه بأمانة طبيعة هذا الحظر وتقر بمسئوليتها عن نتائجه أيضاً.

من المحتم أن تلحق العقوبات الاقتصادية الشاملة بالمدنيين قدرا من العسر، من واقع أن شمولها يؤثر على كافة أبعاد وأشكال الحياة المدنية، حتى لو كانت بنى المجتمع التحتية لم تصبها الأضرار والفوضى الناجمة عن الحروب كما هو حال العراق. والسماح للعراق ببيع بتروله من أجل تمويل واردات غير مقيدة من الغذاء والدواء يقدم له العون، لكنه لا يعالج القضية الأوسع وهي كيفية حماية مستويات حياة المدنيين العراقيين. ومن المؤكد أن هيئات المساعدة العاملة في العراق في الفترة التالية على الحرب، قد أدركت أن مشكلات البنية التحتية في العراق ككل لا يمكن مواجهتها وحلها من خلال المساعدات الإنسانية، أو من خلال الاقتراب غير المخطط والقصير المدى المسيطر على برنامج "النفط مقابل الغذاء".

وعندما ننظر إلى التطبيق العملي للحظر الاقتصادي، سنلاحظ بسهولة أن المشاكل والصعوبات الناجمة عنه تهبط على رؤوس المدنيين، بدلا من أن تصيب النظام. فالحظر ينتهك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأهالي، أي حقهم في الحياة والصحة ووسائل عيش قادرة على تلبية أساسيات الحياة والتعليم. ولهذا السبب نعتقد أن القوى الخارجية، التي اتخذت قرارات فرض الحظر الاقتصادي واستمراره في صورته الراهنة، يجب أن تتحمل نصيبها من المسئولية.

لم يسفر تطبيق العقوبات، كما لم تسفر حرب ١٩٩١ الدامية من قبلها، عن إسقاط القيادة العراقية. بالضبط كما حدث لقيادة سلوبودان ميلوسيفيك. ومنذ لحظة بداية تطبيق العقوبات لم يراود أحد أي شك، في أن الحكومة العراقية سوف تضع بقاءها على رأس أولوياتها، حتى لو كان هذا على حساب احتياجات شعبها نفسه. وفي تقرير صدر مؤخرا عن لجنة تابعة لمجلس العموم البريطاني، جاءت الملاحظة الدالة التالية: "إن نظام العقوبات الذي يعتمد على الإرادة الخيرة لصدام حسين، يتعرض لانتهاك جذري". (٨)

وفي نفس الوقت لم يشهد العراقيون المقيمون في مناطق السيطرة الحكومية، وبعد مرور عقد كامل من تطبيق العقوبات الاقتصادية، أي تحسن في حقوقهم السياسية والمدنية. وإذا كانت الحكومة العراقية لم تفعل ذلك، فإن المجتمع الدولي بدوره خلال نفس الفترة لم يحاول دفع الحكومة العراقية من خلال القوة أو الضغط أو الاحتجاج، صوب تعديل سلوكها تجاه مواطنيها وحقوقهم. أما الإدانة الدولية لسجل حقوق الإنسان في العراق، والاهتمام العام المتزايد بقضايا حقوق الإنسان خلال عقد التسعينات فلم ينتج عنهما تأثير يذكر.

وهناك قضية أساسية متصلة بإدارة سياسة العقوبات، هي قضية هذا التداخل المستمر بين الأحكام القائمة على أساس الاحتياجات الإنسانية، وصنع القرار في مجلس الأمن الذي توجهه بشكل أساسي أولويات السياسة الأمريكية. وها هو مثال بارز على هذا التداخل: في عام ١٩٩٥ قدمت مقترحات النفط مقابل الغذاء، بعد فشل محاولة سابقة في ذات الاتجاه؛ فإذا بحثنا عن القوة المحركة لعملية إعادة التقديم لتلك المقترحات، سنجدها أساسا في الخوف من قيام بعض أعضاء مجلس الأمن بالمطالبة برفع العقوبات، وعلى الدوام رجحت كفة الرغبة في إحباط أي تحد لاستمرار العقوبات، كفة الرغبة في مراعاة الاعتبارات الإنسانية. (٩) وتشكل تلك الرغبة القوة المحركة الموجهة للتفكير الأمريكي والبريطاني، في ظل غياب أي استراتيجية للتعامل مع وضع العراق المستقبلي في منطقة الخليج.

وسوف نلاحظ وجود نفس الصراع بين الاعتبارات الإنسانية والاعتبارات السياسية، في عمل لجنة عقوبات العراق Iraq Sanctions Committee المعروفة باسم "لجنة ٦٦١"، والتي يشارك في عضويتها كل أعضاء مجلس الأمن. ومنذ أن تم تأسيس اللجنة في عام ١٩٩١، شعر المراقبون بقلق من جراء تأثير الاعتبارات السياسية وأولويات ضبط التسلح، على الأحكام بشأن الاحتياجات الإنسانية. وفي نفس الاتجاه سمعنا هانزفون سبونيك المنسق السابق للأمم المتحدة في بغداد، يطالب مرارا بفك الارتباط الحادث بين المناقشات حول المسائل الإنسانية في العراق والقضايا المتصلة بضبط التسلح. وكانت آخر المناسبات التي عاود فيها فون سبونيك تناول موضوعه، في الثالث من

مايو ٢٠٠٠ أمام الكونجرس الأمريكي في إطار جلسة اطلاع عقدت تحت رعاية الممثل الجمهوري دينس كوكينش Dennis Kucinich . وحتى عامنا هذا لا نجد لدى اللجنة المذكورة تعريفا واضحا للسلع "الإنسانية" Humanitarian goods ، كما أن تعريفها لمصطلح المواد ذات الاستخدام المزدوج "Dual- Use Items" يتسم بالميوعة. علما أن مصطلح المواد ذات الاستخدام المزدوج هذا، يستخدمه على الدوام الممثل الأمريكي داخل اللجنة، من أجل منع أو إعاقة أوامر الشراء.

وعلى ضوء الأضرار التي ألحقتها العقوبات بالعراق، أثيرت تساؤلات داخل الأمم المتحدة وخارجها حول فعالية أي حظر اقتصادي شامل، من نمط الحظر المفروض على العراق. والأمر المؤكد أن الصعوبات التي ظهرت في الحالة العراقية، تشير إلى أن عملية إعادة التفكير في معايير تطبيق العقوبات وآلياتها وتوجيهها، قد تأخرت عن التوقيت الصحيح الذي كان يجب على المجتمع الدولي أن ينجزها فيه. ولن نجد أحداً في استطاعته أن ينكر أن الحالة العراقية، ليست حالة يسهل التعامل معها، بل هى وضع صعب إلى حد بعيد. هكذا سنجد أن حتى هؤلاء الذين ينتقدون الطريقة التي استخدمتها الولايات المتحدة على الأخص في تطبيق العقوبات، يشعر الكثير منهم بالقلق تجاه ما يمكن أن يحدث إذا حدث ورفعت العقوبات بلا قيد أو شرط. ولكن علينا أن ننتبه إلى ما يلي: لا يمثل الرفع الشامل للعقوبات البديل الوحيد لاستمرار السياسة الراهنة، وفي إمكاننا أن ننهي الحظر الاقتصادي الشامل، الذي ألحق تلك الأضرار المؤكدة بالحياة المدنية في العراق. بينما نحافظ في نفس الوقت على عقوبات اقتصادية أكثر قابلية للإدارة والتوجيه، نركز من خلالها على التأثير على مصادر قوة النظام الحاكم نفسه. والواقع أن أحد أوجه الضعف الرئيسية لنظام الحظر الاقتصادي الراهن، هو عدم إجراء تقييم منظم لتأثيره كأحد الشروط الحاكمة لعمله، والمحدودية الشديدة للرقابة على تأثيره الاجتماعي والاقتصادي.

وسوف نكون أيضا في حاجة لحظر صارم على الأسلحة، وعلينا أن نعترف بأن أحد أوجه الضعف، التي شابت التوجهات خلال العقد الأخير تجاه المنطقة بأزماتها، يتجسد في الفشل في تحقيق أي ضبط للتسلح فيما يتصل بمشتريات السلاح على امتداد المنطقة. والآن نجد أن كل الدول المجاورة للعراق، لديها ترسانات أسلحة تقليدية ضخمة، بينما البعض الآخر لديه أيضا أسلحة دمار شامل.

يمكننا القول بصفة عامة أن سياسة مجلس الأمن تجاه العراق منذ عام ١٩٩١، تقدم لنا نموذجا بارزا يوضح لنا التوتر بين قوتين دافعتين؛ قوة أولى تدفع صوب تحقيق أهداف السياسة القومية لبعض القوى الكبرى من أعضاء مجلس الأمن الدائمين وعلى الأخص الولايات المتحدة، وقوة ثانية تدفع صوب بناء إجماع دولي متعدد الأطراف من أجل تبني بدائل أكثر إنسانية للحرب. وكما استنتجت لجنة خبراء مجلس الأمن المعنية بالقضايا الإنسانية UN Security Council Panel on Humanitarian Issues في مارس ١٩٩٩: "وحتى إذا لم يكن من الممكن أن نعزو كل معاناة الشعب العراقي للعوامل الخارجية، وعلى الأخص العقوبات الاقتصادية، فإن هذا الشعب لم يكن ليعاني هذه المعاناة والحرمان لو لم تكن هناك الحرب بنتائجها وكل تلك الإجراءات المستمرة التي فرضها مجلس الأمن". (١١)

هوامش المقال

1- Defensel INK, February 23, 1999, 2: 15 Pm

٢- في ٢٤ مارس عام ٢٠٠٠ أخبر الممثل الروسي سيرجي لافتوف مجلس الأمن أن هناك ١٤٤ مدنيا قد قتلوا في غارات القصف خلال عام ١٩٩٩. (وكالة أنباء رويترز في ٢٥ مارس عام ٢٠٠٠) كما أن التحقيق الذي قام به هانز فون سبونيك، والذي أداره مسئولو الأمم المتحدة قبل ترك سبونيك للعراق، قدم ذات الرقم الذي أورده الممثل الروسي. ويجب أن نلاحظ أن هذا الرقم أقل من مختلف تقديرات الحكومة العراقية التي نقلتها عنها وسائل الأعلام.

٣- إحدى أكثر الدراسات لدينا دقة ووضوحا، الدراسة التالية:

Gary Clyde Hufbauer, Jeffrey J. Schott and Kemberley Elliot, Econmic Sanctions Reconsidered: History and Current Policy, Second Edition (Washington DC: Institute for International Ecnomics, 1990).

وانظر أيضا:

David Cottright and George A. Lopez, eds, Economic Sanctions: Panacea or Peace Building in a Post Cold War World (Boulder, CO: Westview Press, 1995).

4- UNICEF/Irqi Ministry of Health, Child and Maternal Mortality Survey 1999, Preliminary Report, Baghdad, July 1990.

5-American Friends Service Committee, Living under Sanctions in Iraq: The Oil for- Food Programm and the Intellectual Embargo (Philadelphia, Revised November 1999).

٦- انظر:

Susan I.Woodward, "The Use of Sanctions in Former Yugoslavia: Misunderstanding Political Realities", in: Cottright and Lopes, pp. 141-151.

٧- انظر:

Michiel Leazenberg, "Iraqi Kurdistan since the Second Gulf War", in: Ethmizitat Nationalismus, Religion and Politick in Kurdistan, eds, C. Borck, S. Hogo and E. Savelsberg (Munster: LIT verlag, 1997) (German).

8- House of Commons, International Development Select Committee, Second Report "The Future of Sanctions", February 10, 2000.

٩- من أجل الحصول على معلومات تفصيلية حول برنامج النفط مقابل الغذاء، انظر:

Sarah Graham- Brown, Sanctioning Sadam: the Politics of Intervention in Iraq (London: I. B. Tours, 1999), ch. 20.

١٠- نجد في المصدر التالي مناقشة لموضوع مستقل العقوبات:

The Humanitarian Policy Group And the Relief and Rehabilitation Network, Overseas Development Institute, "Can Sanctions be Smarter? The Current Debate", Report of a Conference Held in London, December 16- 17 1998 (London Overseas Development Institute, May 1999).

١١) مقتطف أورده المصدر التالي:

UNICEf, "Questions and Answers for Iraq Child Mortality Surveys", Baghdad,: August 16, 1999.

تأثير العقوبات الاقتصادية على الصحة العامة

تحليل مقارن بين العراق وكوبا*

ريتشارد جارفيلد**

خلال عقد التسعينات شهدت الأوضاع الاجتماعية في العراق تدهورا مستمراً، انتهى بها إلى مستويات كان آخر عهدها بها منذ ثلاثة عقود مضت أو أربعة. وصاحب هذا التدهور انخفاضا حادا في إجمالي الناتج القومي، ليهبط من حوالي ٣٥٠٠ دولار إلى ٧٠٠ دولار لكل فرد. إلا أن التغيرات التي شهدها الناتج القومي الإجمالي لا تخبرنا بكل شيء، فلا يزال للقصة بقايا كثيرة. ومن المؤكد أن المؤشرات الاجتماعية في العراق، ومن ضمنها معدل وفيات الأطفال، لا تمثل الآن أدنى المؤشرات في العالم. ومع ذلك فإن مدى التدهور الذي شهدته المؤشرات العراقية ومعدله، أمران لا سابقة لهما في عالمنا الحديث.

وعندما نلقي نظرة على تجارب الحظر الاقتصادي، سنلاحظ أنها قد طبقت بدرجات شمول مختلفة. ولم يصل أي منها إلى درجة الحظر الشامل بالمعنى الدقيق للكلمة، ففي ظل أكثر ممارسات الحظر صرامة وتشددا كان مسموحا بدخول بعض السلع. إلا أن الكثير من ممارسات الحظر حملت معها خسائر واضطرابات اجتماعية تتزايد مع مرور الأيام، ولم يكن في مقدور برامج المساعدة الإنسانية أن تخفف من آلامها ووطئتها. وإذا ركزنا اهتمامنا على تأثير الحظر الاقتصادي السلبي على الصحة العامة، سنلاحظ أن أكثر حالات الحظر تأثيرا هي حالات الحظر الشامل المتعدد الأطراف التي تطبق على بلدان تعتمد اعتمادا كبيرا على استيراد احتياجاتها من الخارج، وحالات التطبيق السريع للحظر، والحالات التي يصاحب تطبيق الحظر فيها كوارث اقتصادية

❖"The Public Health Impact of Sanctions: Contrasting Responses of Iraq and Cuba", Middle East Report: No. 215, Summer 2000.

❖❖ Richard Garfield : أستاذ كرسي هينريك بيندكسين للرعاية الدولية الاكلينيكية بجامعة كولومبيا. زار البروفيسير جارفيلد كوبا عدة مرات والعراق مرتين منذ عام ١٩٩١، وكانت آخر زياراته في عام ١٩٩٩ كعضو في فريق من الأطباء وخبراء الصحة العامة تحت رعاية "لجنة خدمات الأصدقاء الأمريكيين". American Friends Service Committee

تأثير العقوبات الاقتصادية على الصحة العامة

واجتماعية. وعندما نراجع الحالة العراقية سنلاحظ تقاسمها لتلك الخصائص، أما كوبا فهي تتقاسمها أيضا ولكن بدرجة أقل من العراق. ولكن الاختلاف بينهما لا ينحصر في هذا البعد فقط، بل يمتد إلى طبيعة استجابة كل منهما للحظر. فرد الفعل الكوبي تجاه الحظر فيما يتعلق بحماية القطاعات الأكثر حساسية Vulner-able ، يختلف عن ذات رد الفعل العراقي. وهذا الاختلاف يوضح لنا دور النظام السياسي في البلد المعرض للحظر، في تحجيم أو تصعيد نتائج هذا الحظر.

لا ينحصر تأثير العقوبات على الصحة العامة، في حدود مشاكل توفير الأدوية لمن يحتاجها. فالصحة والخدمات الصحية تعتمد على تشغيل تجهيزات البنى التحتية للمياه والمرافق الصحية، كما تعتمد على الكهرباء اللازمة لتشغيل تلك البنى. علاوة على اعتمادهما على الأجهزة الصحية مثل أشعة أكس وغيرها من أجهزة تشخيص الأمراض، والثلاجات اللازمة لتخزين اللقاحات. وهكذا يمكننا القول أنه إذا كانت الاستثناءات الإنسانية في عملية تطبيق الحظر فيما يتعلق بالغذاء والدواء تشكل ضرورة لا غنى عنها، فإن تلك الضرورة غير كافية في حد ذاتها من أجل الحفاظ على الصحة. والبنية الصحية التحتية تتدهور، ليس فقط لغياب الواردات من الخارج، بل أيضا تبعا لانخفاض قدرة الحكومة على توفير رؤوس الأموال للاستثمارات المطلوبة، وتغطية نفقات صيانة وتشغيل التجهيزات الموجودة. وعندما تتجه الخدمات الصحية للتدهور، يصبح الناس أقل ميلا ورغبة في استخدامها، ومن هنا يتجهون للتعامل مع تأثير العقوبات على وسائل عيشهم عبر طرق بديلة.

معدلات الوفيات

هناك من يدعي أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، قد ألحقت بأطفاله ما يزيد عن مليون حالة وفاة. هذه الادعاءات لا سند لها سوى المعلومات التي أعلنتها و زارة الصحة العراقية منذ عام ١٩٩٣ حول عدد الوفيات التي سجلتها المستشفيات العامة. وفي إطار هذه التقديرات العراقية الرسمية، اعتبرت كل حالات الوفيات تحت سن الخامسة المنسوبة إلى أمراض الجهاز التنفسي والإسهال والالتهابات المعدية والمعوية وسوء التغذية ، وفيات ناتجة عن تأثير العقوبات الاقتصادية. وفي إطار ذات التقديرات الرسمية فإن كل الوفيات فوق سن الخامسة، المنسوبة إلى أمراض القلب وارتفاع ضغط الدم و السكري وأمراض الكلى والكبد والسرطان، قد اعتبرت وفيات ناجمة عن العقوبات. والواقع أن هذه البيانات الرسمية حول الوفيات في العراق تواجهها مشاكل منهجية حادة. فلا يمكننا من جهة أولى إرجاع كل الوفيات الناجمة عن تلك الأسباب إلى تأثير العقوبات. فالسرطان وأمراض القلب على سبيل المثال، كانت من ضمن أكثر أسباب وفيات الراشدين شيوعا قبل حرب الخليج. ويمكن للطبيب في تحديده لسبب بعض الوفيات ، أن يقوم بإرجاعها إلى تأثير العقوبات الاقتصادية. إلا أن هذا التحديد قد لا يكون في النهاية أكثر من افتراض نابع من تفسير تشخيصي، يجرف الطبيب صوب اعتقاد أن العقوبات تقف وراء تلك الوفيات التي تتوالى أمامه. وهكذا يرتفع عدد الوفيات المنسوبة إلى هذا السبب في السجلات الرسمية.

ومن جهة ثانية هناك وفيات كثيرة تحدث خارج المستشفيات، وبالتالي لا يتم إدراجها في تلك البيانات الرسمية. وعلى سبيل المثال لم يسجل في عام ١٩٨٩ في سجلات المستشفيات، سوى حوالي ثلث الوفيات المقدرة بين الأطفال دون الخامسة. والواقع أن الحظر الاقتصادي قد أجبر الكثير من العراقيين على عدم الذهاب للمستشفيات، أو الذهاب إليها لفترات قصيرة فقط. فطالما أنهم لا يجدون فيها العلاج، سوف يفضلون العودة إلى بيوتهم ليموتوا هناك، وبأعداد أكبر كثيرا مما كانت قبل فرض العقوبات. وعلاوة على ما سبق يلاحظ أن الكثير من الوفيات التي تحدث في المستشفيات، تسجل كوفيات مجهولة السبب. ويرجع ذلك إلى افتقار المستشفيات للأجهزة التشخيصية والتجهيزات المعملية الملائمة. ليس هذا فقط، فأغلب نظم المعلومات الخاصة بالمستشفيات تعاني الآن من الفوضى. بل إن ملاحظات الأطباء في العيادات تكتب على أي قصاصات من الورق كيفما توفرت، أو حتى على أوراق قديمة لمرضى سابقين.[٢] ولم تعد أغلب إدارات الإحصاء داخل المستشفيات تقوم بإعداد تقاريرها النظامية، كما أن القليل فقط من حواسبها الآلية لا يزال يعمل حتى الآن. وعلى الرغم من أن برنامج النفط مقابل الغذاء بدأ في عام ١٩٩٨في إعادة تزويد النظام باحتياجاته، فإن المشكلة لا زالت قائمة ولم يحدث سوى القليل من التحسن. هكذا لا يزال الكثير من الوفيات التي تحدث داخل المستشفيات، معرضا لإساءة تشخيص سبب الوفاة، أو لا يدون أصلا في سجلاتها الرسمية. وتبعا لكل تلك الأسباب التي أوردناها، لا يمكننا التعامل مع بيانات الوفيات التي سجلتها الحكومة العراقية، بوصفها تقديرات يمكن الاعتماد عليها فيما يتعلق بتغيرات معدلات الوفيات في ظل العقوبات.

فلنبحث إذن عن تقديرات أخرى، خلاف تلك التقديرات العراقية الرسمية. في عام ١٩٩٩ قام صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة -اليونسيف بإجراء مسح ديموجرافي في العراق، الذي وفر

لنا أول تقديرات للوفيات في العراق يمكن الاعتماد عليها منذ عام ١٩٩١. أقرت تلك الدراسة أن معدل الوفيات قد ارتفع أكثر من الضعف، بالنسبة للأطفال تحت سن الخامسة داخل المحافظات الخمس عشرة الواقعة في وسط وجنوب العراق، من ٥٦ حالة وفاة لكل ألف من المواليد فيما بين ٨٤-١٩٨٩ إلى ١٣١ حالة وفاة لكل ألف مولود فيما بين ٩٥-١٩٩٩.[٣] ولقد حدث ارتفاع قصير الأمد في الوفيات خلال فترة الحظر الأولى عام ١٩٩٠ والسابقة على الحرب. ثم ارتفعت الوفيات الناتجة عن الإسهال والوفيات ذات الصلة بالحرب ارتفاعا حادا، خلال حرب الخليج وبعدها وأثناء التمردات الشعبية التي شهدتها البلاد أوائل عام ١٩٩١. وابتداء من عام ١٩٩١، قاد النقص في الحصول على الغذاء وتزايد مخاطر الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والإسهال، إلى زيادة ملحوظة في سوء التغذية بين الأطفال الذين أكملوا الاثنى عشر شهرا. أي في تلك السن التي تتراجع فيها الحماية الطبيعية التي توفرها الرضاعة الطبيعية للطفل، وترتفع المخاطر الناجمة عن ممارسات الفطام الفقيرة في قيمتها الغذائية.

أما هؤلاء الأطفال الذين لم ترضعهم أمهاتهم، وبالتالي لم تتوفر لهم الحماية الطبيعية الناجمة عن الرضاعة الطبيعية، فقد واجهوا مخاطر صحية أعظم من التي واجهها الأطفال الآخرون. ومع أن الرضاعة الطبيعية كانت شديدة الانتشار، أخذت الرضاعة الصناعية في التزايد منذ عام ١٩٩٧. وحدث ذلك تحت تأثير قرار الحكومة العراقية بإدراج ألبان الرضع في إطار نظام الحصص الحكومية، وضد نصيحة اليونسيف وغيرها من المنظمات الدولية. ولكن قبل ذلك أيضا لم يكن هناك سوى القليل من الرضع، الذين يحصلون على غذائهم من الرضاعة الطبيعية حصراً خلال الشهور الستة الأولى من حياتهم. كما فشلت الجهود الرامية إلى إدخال أغذية مكملة شبه صلبة، في الوصول إلى ثلث عدد الرضع الذين يتراوح عمرهم بين ستة وتسعة أشهر. ومن جهة أخرى أدى سوء تغذية الأمهات الحوامل، إلى ارتفاع معدل المواليد ذوي الوزن المنخفض، وأيضا معدل وفيات الرضع خلال أسابيع حياتهم الأولى. وإذا لم تحدث تحسنات أساسية في المرافق الصحية والمواد الغذائية والعناية الطبية، فإن الكثير من الأطفال الذين يعانون الآن من سوء التغذية بعد دخولهم مرحلة الفطام، سوف يعانون أيضا من سوء تغذية مزمن مع دخولهم مرحلة تعلم المشي. وهكذا تزداد مخاطر إصابة هؤلاء الأطفال بالأمراض الخطيرة وموتهم، وعلى الأخص أمراض الحصبة والإسهال والجهاز التنفسي.

ولقد شهد العراق تدهورا في مجالات عديدة، كان لها تأثيرها على أوضاع العراقيين الصحية. فعلى امتداد البلاد انخفض إنتاج الحبوب واللحوم، وانحدرت طاقة الأهالي الشرائية، وتراجع المستوى التعليمي، وتدهورت أوضاع البنية التحتية للمياه والطاقة والنقل والرعاية الطبية. ونتج عن تلك التغيرات تعريض صحة الأهالي للمزيد من المخاطر، وعلى الأخص الفتيات والفقراء وسكان المناطق الريفية أو المحافظات الجنوبية، وغيرهم من الفئات الأقل قدرة على الحصول على التعليم والسلع والخدمات وتجهيزات البنى التحتية.

ووفقا للتقديرات الرسمية للأمم المتحدة، انخفضت نسبة السكان العراقيين الأقل من ١٥ عاما، من ٤٦٪ من السكان عام ١٩٨٧ إلى ٤٠٪ منهم عام ١٩٩٧. وسنجد علة هذا التراجع في انخفاض الخصوبة، مع التزايد الحاد في نسبة وفيات الأطفال تحت سن الخامسة. وبالتوازي مع هذا الانخفاض في نسبة السكان الأقل من خمسة عشر عاما، حدث انخفاض مماثل في نسبة السكان الذين يزيد عمرهم عن ٦٥ عاما، من ٥٪ من السكان عام ١٩٧٧ إلى ٣,٢٪ عام ١٩٩٩.[٤] والحاصل أن العراق شهد في ظل سياسة العقوبات تغيرات حادة غير مسبوقة. من ارتفاع وفيات الأطفال تحت سن الخامسة بما يزيد عن الضعف، مرورا بالتراجع في عدد الزيجات، وانتهاء بالتغيرات الديموجرافية التي أشرنا إليها أعلاه. وإذا بحثنا عن تقدير متحفظ لوفيات الأطفال الزائدة عن معدل الوفاة الطبيعي تحت سن الخامسة، فسوف يصل هذا التقدير إلى ٣٠٠,٠٠٠ طفل منذ عام ١٩٩١. ومع أن هذا الرقم أقل كثيرا مما تدعيه الحكومة العراقية، يظل قادرا على تأكيد حدوث ارتفاع خطير ومطرد في الوفيات التي يمكن تلافيها تحت سن الخامسة. والواقع أن هذا التقدير رغم تحفظه، يلفت انتباهنا إلى مفارقة هامة. فعلى الرغم من أن هذا التقدير يمثل التقدير الأكثر انخفاضا، يظل رغم انخفاضه أكثر بكثير من أكثر التقديرات ارتفاعا لضحايا حرب الخليج ذاتها، وتُقدر بـ ٥١,٠٠٠ ضحية. وعلاوة على ما سبق لا تمثل نتائج مسح اليونسيف لمعدل الوفيات سوى غيض من فيض، وذلك بالنظر

تأثير العقوبات الاقتصادية على الصحة العامة

إلى الأضرار العديدة التي ألحقتها العقوبات بكل أربعة من كل خمسة عراقيين، قدر لهم أن يعيشوا الحياة بعد اكتمال عامهم الخامس.

التغيرات في أوضاع المعيشة

سننتقل الآن إلى إلقاء نظرة على التغيرات في أوضاع المعيشة في ظل العقوبات، على أن يبدأ تحليلنا بالأوضاع التعليمية.

على سبيل المثال انخفض معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في محافظات الوسط والجنوب الخاضعة لسلطة الحكومة العراقية، من ٩٨٪ من إجمالي الأطفال فوق سن السادسة عام ٨٨-١٩٨٩ الدراسي، إلى ٨٨٪ بالنسبة للذكور و٨٠٪ بالنسبة للإناث خلال عام ٩٧-١٩٩٨ الدراسي.(٥) ووفقا لما جاء في بعض التقارير، ارتفعت نسبة الأطفال الذين فشلوا في الحصول على شهادة إتمام المرحلة الابتدائية من ١٧٪ عام ٩١-١٩٩٢ الدراسي، إلى ٤٠٪ عام ٩٣-١٩٩٤ الدراسي. هذا الانحدار التعليمي على مدى عقدين من الزمان، ساعد على انخفاض نسبة عارفي القراءة والكتابة من ٨٠٪ من السكان الراشدين عام ١٩٨٧، إلى ٥٨٪ منهم عام ١٩٩٥.

وفيما بين ١٩٨٩ و١٩٩٥ انخفض عدد الزيجات المسجلة من ١٧٠,٠٠٠ إلى ١٢١,٠٠٠، كما انخفضت الخصوبة المكتملة Completed Fertility فيما بين النساء المتزوجات، من متوسط ثمانية أطفال إلى سبعة.

وخلال الفترة الممتدة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٦، هبط متوسط السعرات الحرارية المتاحة من كافة المصادر الغذائية بمقدار الثلث، أي من ٣,٥٠٠ سعرة إلى ٢,٣٠٠ سعرة. أما السعرات المتوفرة من خلال الحصص الغذائية التي تقوم الحكومة بتوزيعها، فقد هبط مقدارها من ١٧٧٠ في ١٩٩٣ إلى ١١٣٠ عام ١٩٩٤، ثم ارتفع إلى حوالي ٢٠٠٠ عام ١٩٩٨. (٦)

ولقد أدى سوء توزيع الغذاء بين العائلات، والنقص المعمم في البروتين وفيتامين أ والحديد والايودين، إلى حدوث سوء تغذية بين ثلث كل الأطفال تحت سن الخامسة. وفي عام ١٩٩٦ قاد التحسن في الحصول على الغذاء وبعض الخدمات في المنطقة الشمالية المستقرة التي تسيطر عليها الأحزاب الكردية، إلى هبوط طفيف في معدل سوء التغذية. فهبط معدل سوء التغذية المزمن Chronic إلى ٢٦,٣٪، كما هبط معدل سوء التغذية الحاد Acute إلى ٣,٨٪. وفي مقابل هذا التقدم الذي تحقق في الشمال، نتج عن نقص المواد الغذائية المرتبط بالحظر الاقتصادي ارتفاع في معدل سوء التغذية في المناطق الوسطى والجنوبية. فهبط إلى ٣٢٪ بالنسبة لسوء التغذية المزمن، وإلى ١١٪ بالنسبة لسوء التغذية الحاد.

وفي عام ١٩٩٠ كان هناك ٩٠٪ من إجمالي ٢١٨ مصدرا للمياه في الحضر، و١١٩١ محطة لتكرير المياه في الأرياف، ينتج مياها صالحة للشرب. ومنذ ذلك التاريخ أدت انقطاعات الطاقة الكهربائية المتكررة والتوصيلات غير المصرح بها، إلى ارتفاع مستويات تحرك المياه في عكس اتجاهها الطبيعي، الأمر الذي أسفر عن تدمير سريع لأنابيب شبكة مياه الشرب. وخلال الفترة الممتدة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠، سجلت المصادر العراقية الرسمية حدوث ١٨ عطلا فقط في شبكة أنابيب المياه، ارتفعت خلال الأعوام الستة الأولى من عقد التسعينات ١٨٠٠ عطلا. ولقد تسببت التسربات الناتجة عن أعطال شبكة المياه فيما بين ٩١-١٩٩٦، في خسارة ٥٥٪ من مياه الشرب.

ويقدر أن عدد الأهالي القادرين على الحصول على إمدادات المياه النظيفة، قد هبط من ٩٢٪ عام ١٩٨٩ إلى ٧٩٪ عام ١٩٩٥. كما يقدر أن نصيب الفرد من كمية المياه المضخوخة خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦، قد هبط من متوسط ٣٣٠ إلى ٢١٨ لترا في بغداد، ومن ٢٧٠ إلى ١٧٠ لترا في مدن أخرى، ومن ١٨٠ إلى ٩١ لتراً في المناطق الريفية في وسط وجنوب العراق. ولقد أدت الانقطاعات المستمرة في الطاقة الكهربائية، وتراجع القدرة التقنية للفنيين المسئولين عن شبكات المياه، والضغط المستمر على شبكة أنابيب المياه، إلى البطء في تحقيق أي تحسن في نوعية المياه في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. ولكن على الرغم من تلك المعوقات التي واجهها البرنامج، تضاعف استهلاك المياه. بالنسبة لكل فرد. كما أن النسبة المئوية لعينات المياه التي اتضح من تحليلها صلاحيتها للشرب، ارتفعت من ٦٣٪ إلى ٧٢٪ في الشمال ومن ٨٨٪ إلى ٩٥٪ في الجنوب، خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨.

وفي عام ١٩٩١ تمكن العراق من إنتاج ٩٢٩٥ ميجاوات من الكهرباء يوميا. وكان مقدار هذا الإنتاج يتخطى حجم الطلب على الكهرباء بما يتراوح من ٥٪ إلى ١٠٪. وبعد حرب الخليج ١٩٩١ استطاع العراق من خلال الإصلاحات الضرورية الملحة، من إعادة بناء التجهيزات اللازمة لإنتاج ٢٣٠٠ ميجاوات يوميا عام ١٩٩١، ارتفعت إلى ٤٠٠٠ ميجاوات يوميا عام ١٩٩٦. وعندما نصل إلى عام ١٩٩٨ سنجد أن الإنتاج قد ارتفع إلى ٤٤٠٠ ميجاوات، بعد أن توفرت للعراق القدرة على إحلال تجهيزات جديدة محل المولدات الكهربائية ومعدات التحويل القديمة المتهالكة. إلا أن الطلب على الكهرباء كان يتزايد بوتيرة أسرع من وتيرة استعادة القدرة على الإنتاج. هكذا نجد أن مقدار النقص في إنتاج الكهرباء عن حجم الطلب عليها، قد ارتفع من ٨٠٠ ميجاوات يوميا عام ١٩٩٦ إلى ١٥٠٠ ميجاوات عام ١٩٩٩. وكانت النتيجة المنطقية لهذا التفاوت الحاد، هي تصاعد الضغط على شبكة الكهرباء الموجودة، وهذا بدوره أسفر عن مزيد من الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي.

برنامج النفط مقابل الغذاء: تأثير محدود

فيما بين ١٩٩٦ و١٩٩٩ وصلت قيمة السلع الغذائية والصحية، التي وفرها للعراق برنامج النفط مقابل الغذاء، إلى أكثر من ١٤ بليون دولار. ويضع هذا الرقم برنامج النفط مقابل الغذاء، في موقع شديد التقدم بالمقارنة بأي جهود إنسانية شهدها العالم من قبل، لتوفير السلع للشعوب التي في حاجة إليها. وليس هذا هو وجه الاختلاف الوحيد، فالبرنامج يتسم أيضا من جانب آخر بتمويله إكراهيا من جانب البلد المتأثر بالعقوبات.

وبعد عام واحد فقط من بداية تطبيق البرنامج انخفض معدل سوء التغذية الحاد في الشمال (٧, ١٪)، ولكنه ظل مرتفعا في الوسط والجنوب (١, ٩٪). وفي منتصف عام ١٩٩٩ ارتفع معدل سوء التغذية الحاد في الشمال تحت تأثير الجفاف (٤, ٣٪)، بينما شهد الوسط والجنوب انخفاضا محدودا في معدل سوء التغذية المزمن (٤, ٢٠٪). (٧)

وقبل أن تصل إمدادات البرنامج الطبية الأولى إلى العراق في مايو ١٩٩٧، كانت المؤشرات الدالة على الأوضاع الصحية في حالة تدهور شديد؛ فزيارات المرضى إلى المراكز الطبية والمستشفيات، واستخدام الأجهزة الشعاعية والتحاليل المخبرية والعمليات الجراحية والوصفات الطبية، التي يوفرها النظام العام للرعاية الصحية، قد هبط كل منها إلى حوالي نصف ما كان عليه تقريبا. وفي ظل هذا التدهور العام في الخدمات الصحية، نجد أن ثلث النساء فقط كان في إمكانه الحصول على رعاية طبية في فترة الحمل. ولقد أدى تطبيق البرنامج إلى تحسن واضح في المؤشرات الدالة على الحالة الصحية، وجاء ذلك أساسا كنتيجة للتطور في إمكانيات الحصول على العلاج. هكذا نجد أنه خلال العام الأول من تطبيق البرنامج، ارتفع عدد التحاليل المخبرية بنسبة ٩٪، وتضاعف عدد إجراء استخدام الأجهزة الشعاعية للتشخيص أربع مرات، وارتفعت نسبة زيارات المرضى الذين لا يحتاجون لملازمة الفراش Ambulatory Visits إلى المستشفيات العامة بنسبة ٤٦٪.(٨) كذلك انخفض متوسط عدد أيام الشهر الذي لا تتوفر فيها الأدوية الأساسية، داخل العيادات الطبية في مناطق الوسط والجنوب، من ٢٤ يوما في الشهر في أغسطس ١٩٩٨ إلى ثمانية أيام فقط في ديسمبر١٩٩٨.(٩)

ولكن يبدو أن التطورات الإيجابية التي شهدها العراق فيما يتعلق بتوفير الأدوية والغذاء، لم تمارس سوى تأثير اً محدود اً على أوضاع المعيشة. فلقد انخفض سوء التغذية، ولكن معدلاته لا تزال عالية بشكل مثير للقلق. ومن الممكن أن تكون محدودية التأثير مرتبطة باعتماد النظام الطبي على المعدات والسلع المستوردة، وتوجه هذا النظام صوب نوع من الرعاية العلاجية المتطورة. ومن المعروف أن الكثير من أطباء البلاد تلقوا تعليمهم في الخارج، وفي إطار تخصصات إكلينيكية متقدمة، ولكن القليل منهم تخصص أو تلقى تدريبه في مجال الصحة العامة أو رعاية العائلة .

ولن نجد في العراق حاليا سوى

تأثير العقوبات الاقتصادية على الصحة العامة

قلة من المتخصصين، الذي لديهم المهارة اللازمة من أجل إعادة تنظيم الخدمات الصحية لتوجيهها نحو الرعاية الصحية الأولية، أو القادرين على اتخاذ قرارات صعبة فيما يتعلق بإعادة تخصيص الموارد في إطار النظام الصحي الراهن. ومن الملاحظ أن كبار مسئولي الدولة لم يظهروا سوى القليل من الاهتمام بنشر وتدعيم ثقافة التكيف، كما أن نظام الحكم العراقي بمركزيته المفرطة ليس موجها لحل المشاكل بمنهج متكامل وينطلق أساسا من العوامل المحلية الخاصة.

يعاني العراق في ظل نظام العقوبات الراهن من عزلة شديدة، عن المصادر الدولية التي يمكنها أن تقدم له العون، في مجال إعادة تشكيل نظامه الصحي. ولقد لوحظ أن التغيرات الأساسية التي كانت مطلوبة، من أجل تشجيع الرضاعة الطبيعية، ونشر الوقاية ضد الحصبة، وإدخال أغذية الفطام الملائمة، والتمييز بين الأطفال من أجل منح حصص إضافية لمن يحتاجها منهم، وغلي المياه من أجل الشرب وتوفير تدخلات صحية مبكرة ضد أمراض الإسهال والجهاز التنفسي، لم يشرع في العمل بها إلا في عام ١٩٩٥. كما حافظت الحكومة في ظل برنامج النفط مقابل الغذاء، على انحيازها لاستخدام التقنيات الطبية المتقدمة، انحيازا مسبقاً وغير نابع من مقتضيات العملية العلاجية ذاتها. وهكذا نراها تخصص المزيد من الاعتمادات، من أجل الحصول على أحدث أجهزة العلاج التشخيصي، بدلا من أن تعمل على تحسين أوضاع المرافق الصحية الأساسية، التي لا تزال تعاني من أزمات حتى داخل المستشفيات ذاتها.

نتائج مغايرة: كوبا في ظل العقوبات

فيما بين ١٩٨٩-١٩٩٢ خسر الاقتصاد الكوبي ثلث قوته تقريبا، تبعا لفقدانه لتجارته السابقة مع الكتلة السوفيتية وتوقف المساعدات الواردة منها. ترجع بداية تطبيق الحظر الأمريكي على كوبا إلى عام ١٩٦٠، ثم ازداد الحظر شدة وتطبيقا من منذ عام ١٩٩٢، الأمر الذي أدى بالأوضاع في كوبا إلى المزيد من التدهور. مثلها مثل العراق، قامت كوبا ببناء نظام اقتصادي مركزي ويعتمد أساسا على التجارة الدولية. وعلى مدى عدة عقود من الزمان وجهت كوبا استثمارات مستمرة، إلى مجالات الرعاية الصحية والتعليم اللذين شكلا جزءا من قطاعها العام الضخم.

وعلى الرغم من تلك التماثلات المتواجدة بين العراق وكوبا، اختلف رد فعل كل منهما تجاه نظام العقوبات المفروض عليه، بشكل واضح ومثير للانتباه. كما حدث في العراق، شهدت كوبا ارتفاعا في نسبة المواليد ذوي الوزن المنخفض وصل إلى ١٩٪، مخلفا وراءه عشر سنوات متصلة من التقدم. كما أن عدد النساء ذوات الوزن غير الملائم أو المصابات بفقر الدم خلال فترة الحمل قد شهد ارتفاعا سريعا. وعلاوة على ما سبق ارتفعت أسعار السلع الأساسية ارتفاعا متواصلا، بينما كانت القوة الشرائية للمرتبات تتآكل والبطالة آخذة في التزايد. ولقد نتج عن الحظر الاقتصادي الأمريكي ضريبة فعلية، تقدر قيمتها بـ٣٠٪ من قيمة كل الواردات التي وجدت كوبا نفسها مجبرة على استيرادها، من أسواق أصغر حجما وأبعد موقعا. وارتفع إجمالي الوفيات لكل ألف مواطن إلى ٧,٢٪ في عام ١٩٩٤. ويرجع هذا أساسا إلى حدوث ارتفاع بنسبة ١٥٪، في وفيات الذين وصل عمرهم إلى سن الخامسة والستين فما فوق، والذي يعتبر مسئولا عن ٧٥٠٠ حالة وفاة زائدة عن معدل الوفيات المعتاد.

وتعتمد كوبا مثلها في ذلك مثل العراق اعتمادا كثيفا على استيراد الغذاء، ومثلها أيضا شهدت تدهورا في تغذية أطفالها. ففي خلال عقد الثمانينات كانت كوبا تستورد نصف ما يستهلكه سكانها من كل الأغذية البروتينية والسعرات الحرارية. وفيما بين ١٩٨٩و ١٩٩٣ انخفضت كمية المواد الغذائية التي قامت كوبا باستيرادها بمقدار النصف تقريبا. وشكل هذا التراجع الحاد في الواردات الغذائية، والتحول الذي رافقه صوب استخدام منتجات بروتينية أقل في قيمتها الغذائية، تهديدا خطيرا للصحة العامة. وفي سياق التراجع العام انخفض إنتاج اللبن فيما بين ١٩٨٩و ١٩٩٢ بنسبة ٥٢٪، تحت تأثير التراجع في استيراد العلف والوقود. وترتب على هذا الانخفاض عجز النظام عن الاستمرار في سياسته الغذائية تجاه أطفا ل كوبا. فقبل ذلك كانت الحكومة تقدم كوبا من اللبن يوميا لكل الأطفال تحت سن الثالثة عشرة، سواء كانوا أطفال المدارس أو الأطفال المترددين على مراكز الرعاية الصحية. ثم جاء الانخفاض الذي حدث في إنتاج الألبان، ليجبرها على قصر توزيع كوب اللبن اليومي على الأطفال دون سن السادسة. وفي سياق هذا التراجع العام أيضا، انخفض المتاح للفرد الواحد من البروتين والسعرات الحرارية، بنسبة ٢٥٪ عام ١٩٨٩ و١٨٪ عام ١٩٩٢.

ولكن على الرغم من تلك التهديدات الموجهة للصحة العامة في كوبا، استمرت وفيات الأطفال الرضع وتحت سن الخامسة في الانخفاض، بعد تشديد الحظر الأمريكي منذ عام ١٩٩٢. علما أنها كانت قد وصلت قبل ذلك إلى معدلات شديدة الانخفاض. كيف حدث ذلك؟. قامت كوبا بتعزيز الرضاعة الطبيعية، وزودت النساء والأطفال في المراكز الاجتماعية والمدارس بكمية غذاء أكبر من الحصص المعتادة، وكانت حريصة على تخزين كمية صغيرة من

أدوية الطوارئ من أجل حماية أغلب النساء والأطفال من المخاطر ال قصيرة المدى التي يمكن أن يتعرضوا لها بسبب الحظر الاقتصادي. ثم جاء دور التثقيف الصحي من أجل تكييف ردود فعل الأهالي تجاه تهديدات الحظر. فمن خلال أعداد أنشطة تعليمية عبر وسائل الإعلام الجماهيري، وتوجيه المدرسين والأطباء المباشر للأهالي، شجعت العائلات على غلي المياه قبل الشرب ومنح المزيد من الاهتمام بوقاية أطفالهم من الأمراض وتغذيتهم وإرضاعهم طبيعيا.

والواقع أن الحكومة الكوبية كانت قد تمكنت قبل تشديد الحظر من تحقيق درجة من البراعة، في توزيع حصص السلع الأساسية والتعامل مع حالات نقص السلع الناتجة عن الأزمات. ولقد ترتب على الحظر الاقتصادي في العراق وكوبا تدهورٌ اقتصاديٌ ودمارٌ في البني التحتية، إلا أن ما حاق بالعراق تخطى في مداه ودرجته ما حدث في كوبا. وعلى الرغم من كونهم الأقل معاناة من مخاطر الحظر، كان الكوبيون هم الأكثر قدرة على مواجهته مواجهة صحيحة. فلقد ركز الكوبيون على تعبئة جهودهم لتعبئة الموارد الكامنة في مجالي التعليم والصحة، وتعبئة المشاركة العامة من أجل تعويض النقص في الحصول على السلع الرأسمالية، واستخدام النظم العامة من أجل الحث على التغييرات السلوكية. هذا مع وضع احتياجات النساء والأطفال في بؤرة الاهتمام. وتلك أمثلة هامة لما يمكن أن يطبق ويجب أن يطبق في العراق.

ومن المرجح أن تلك التعبئة للموارد الأساسية من أجل حماية ما ندعوه بالبيئة الصغرى Microenvironment للطفل، هى المسئولة عن استمرار انخفاض معدل وفيات الرضع في كوبا. وقبل الأزمة الناجمة عن تشديد الحظر الاقتصادي على كوبا منذ ١٩٩٢، كانت معدلات وفيات الأطفال تحت سن الخامسة منخفضة بالفعل. لكنها لم تأخذ في الارتفاع مع بداية الأزمة، بل واصلت مسيرة انخفاضها. هك ذا هبط المعدل إلى ٧,٦ لكل ألف في عام ١٩٩٨، بعد أن كان ١٣ لكل ألف طفل في عام ١٩٨٩. وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي في كوبا كان حوالي عشر نصيبه في الولايات المتحدة، ثم انخفض بعد ذلك إلى ما يقرب من الثلث، فإن وفيات الأطفال الرضع في كوبا تصل تقريبا إلى ذات درجة انخفاضها في الولايات المتحدة. وهو ما يعنى أن لكوبا سجلها المرموق في مجال حماية الصحة والرفاهية الاجتماعية، على الرغم من النقص الحادث في مواردها والتدهور الذي حل ببنيتها التحتية.

عجز العراق

تفاقمت آثار نقص الموارد الذي عان ى منه العراق بفعل سياسة الحظر، تحت تأثير وقائع أخرى. قبل الحظر كانت هناك الحرب العراقية- الإيرانية في الثمانينات، التي أدت إلى تدمير المرافق الصحية والاجتماعية قبل ١٩٩٠، في مدن City وبلدات Town الجنوب الكثيفة السكان. وخلال حرب الخليج شنت قوات التحالف الدولي هجمات جوية واسعة النطاق، في إطار حملة القصف التي استمرت ستة أسابيع. وكان لتلك الهجمات تأثيرها على النقل والطاقة الكهر بائية والاتصالات عبر العراق كله[١١] . وفي أعقاب الحرب شهدت المناطق الجنوبية والشمالية الكردية انتفاضات شعبية، نتج عنها مزيد من التدمير للبنية الصحية، كان له تأثيره على الصحة العامة. وبعد الحر ب تمكن العراق من إنجاز إصلاحات سريعة، لبعض المرافق الأساسية مثل الطرق والكباري. ولكن البنية التحتية الاجتماعية للبلاد، مثل المرافق الصحية والمدارس والكهرباء ومضخات وأنابيب المياه، لم تحظ بذات القدر من الاهتمام.

ومن المؤكد أن العجز الذي تعاني منه هذه الأصول البنيوية التحتية، فاقم إلى حد كبير من تأثير نقص الموارد الناجمة عن الحظر. وحتى لو كانت هناك صعوبة في تقدير حجم التعبئة المطلوب للموارد، فإن مدى اتساع عملية تعبئة الموارد بما في ذلك المبادرة الشعبية، يمثل عاملا حاسما في نجاح أي جهد يستهدف تخطي الوضع الراهن. ونعتقد أن مسيرة إعادة بناء العراق سوف تنطلق بسرعة أكبر وبشكل أكثر فعالية إذا توفرت لها العناصر التالية : مراقبة أقوى وأكفأ للأوضاع الاجتماعية، ونظام أفضل للمعلومات ضمانا لترشيد الاستثمارات، وتوسع في استخدام الموارد المتواجدة في التعليم والصحة، وتركيز الجهد على أهم الجماعات الأكثر عرضة للتأثُر.

وكما أوضحنا في هذه المقالة، تمنحنا حالتا كوبا والعراق نموذجين مختلفين، فيا يتعلق بتأثير العقوبات على الصحة العامة. ويقودنا تحليل أبعاد الاختلاف بينهما، إلى التشديد على أهمية تقوية نظم المراقبة على الصحة العامة، وإعادة توجيه السياسة الصحية في اتجاه التركيز على التوفير الأفضل للموارد النادرة والتشديد على العلاج الوقائي أكثر من العلاج الدوائي .

هوامش المقال

1- Iraqi Economists Association, Human Development: Report1995 (Baghdad:United Nations Development Program. 1995).
2- Richard Garfield. S. Zaidi. And J. Lennock, "Medical Care in Iraq after Six Years of Sanctions", British Medical Journal 315 (1997).
3- UNICEF/ Iraqi Ministry of Health, Child and Maternal Mortality Survey 1999, Preliminary Report, July 1999.
4- UN Special Topics on Social Conditions in Iraq, 1999.
5- Impact Assessment of SCR 986, Education Sector, MDOU, 1999.
6- Food and Agricultural Organization, Evaluation of the Food and Nutrition Situation: Iraq (Rome. 1998). ES: TCP/ IRQ/ 6713.
7- Richard Garfield, "Studies on Young Child Malnutrition in Iraq, 1990- 1999", Nutrition Reviews (forthcoming).
8- Report of the Secretary General Pursuant to Paragraphs 29 and 30 of Resolution 1284 (1999). S/2000 and Paragraph 5 of Resolution1281 (1999), S/ 2000/208 United Nations, New York, 10 March 2000.
9- UN Secretary General's 180- Day Report, June 5, 1998. S/1998/477, and Report of the Secretary General Pursuant to Paragraph 6 of Security Council Resolution1210 (1998). S/1999/197 United Nations, New York, 1999.
10- R. Garfield and S. Santana, "The Impact of the Economic Crisis and US Embargo on Health in Cuba", American Journal of Public Health 87/1 (1997).
11- A. Ascherio, R. Chase, T. Cote, et al, "Effect of the Gulf War on Infant and Child Mortality in Iraq", New England Journal of Medicine 327/ 13 (1992).

كردستان كما يخبرنا واقعها*

تصدعات داخلية ومستقبل غامض

ديفيد أكويلا لورانس**

تعيش كردستان العراقية وضعا غريبا. فهي محاطة بأربع دول لا ترغب الخير لها، ومحاصرة اقتصاديا، ولا تزال منقسمة بفعل صراعاتها الداخلية. ورغم ذلك لم يحدث أن عاشت مثل هذا الوضع الطيب الذي عاشته خلال الأعوام الأخيرة. وأوجد هذا الوضع مفارقة واضحة؛ فها هم أكراد شمال العراق يأملون أن يظل كل شيء كما هو عليه الآن.

* "A Shaky de Facto Kurdistan", Middle East Report: No. 215, Summer 2000.

** David Aquila Lawrence: صحفي مستقل يقيم في الماين Maine ، وقام في عمله الصحفي بتغطية أحداث أمريكا اللاتنية والشرق الأوسط لحساب:
Christian Science Monitor, National Public Radio, Los Anglos Times.

كردستان كما يخبرنا واقعها

وتلك ليست أراء تقديرية، بل أراء ترتكز على مشاهدات واقعية، وهاهو أحد النماذج : يبلغ جاسم عبد الله عز ي من العمر ٣٥ عاما، وهو فلاح من أكراد الشمال، يمتلك بجوار أرضه قطيعا من الأغنام. لا يبدو عزي متحمسا لعودة السلطة الحكومية إلى الشمال، مبررا ذلك بقوله "إذا حدث وعادت الحكومة فسوف نفقد كل شيء". كان وقتها يتحدث جالسا بعد أن خلع نعليه، يشرب الشاي داخل كوخه. وفي إحدى جوانب الكوخ، لمحت بندقيته الكلاشينكوف التي يستخدمها في حماية أغنامه، مائلة بمقبضها الخشبي صوب الحائط. ثم أضاف "إن أطفالي صغار في السن، وهكذا تراهم لا يدركون ما أعني".

لا يعرف أطفال عز ي أن قرية دال داغان التي يعيشون فيها، لا تزال من الناحية الرسمية خاضعة لنظام صدام حسين ، مثلها في ذلك مثل بقية قرى الشمال الكردي. داخل بيوت تلك القرية المبنية بالطوب الطيني تعيش ٤٨ عائلة، تخدمهم مدرسة ابتدائية يبدأ تلاميذها يومهم الدراسي كل صباح بإنشاد النشيد القومي للحزب الديمقراطي الكردستاني، ويدرسون كتباً دراسية باللغة الكردية مطبوعة في إربيل. هؤلاء الأطفال صغار جداً في السن ، وهكذا تراهم لا يتذكرون تلك الفترة التي يتحدث عنها أباؤهم، حينما كانوا جنودا في المقاومة الكردية.

خلال حملة الانفال التي شنها النظام العراقي على كردستان، أسفر عنف الحملة عن إخلاء أربعة آلاف قرية مثل قرية عزي من سكانها، دمرت الق وات الحكومية منازلها حرقا. وفي بعض الحالات قام الجنود بإحراق الأشجار حتى الجذور، وإعادة توطين السكان داخل معسكرات تقع بعيدا عن الحدود التركية والإيرانية. وحتى الآن إذا حدث وركبت عربة تمضي بك عبر الطريق العام، يمكنك أن ترى من نافذتها أطلال القرى الكردية، تتالى عليك واحدة بعد أخرى.

ولقد واجهت قرية دال داغان نفس المصير، فدمرتها القوات العراقية عام ١٩٨٧. ولكن القدر ابتسم لها فأعيد بناؤها، كجزء من دولة الرفاهية Welfare State الفعلية، الناتجة عن نشاط الأمم المتحدة في شمال العراق. وعلى مدى الأعوام القليلة الماضية ق ام برنامج الأمم المتحدة للمسكن UN Habitat Programm بجمع معلومات عن القرويين الراغبين في العودة إلى قراهم. وفي القرية التي نتحدث عنها الآن، أنفق البرنامج المذكور ٢٤,٠٠٠ دولار لتزويد القرية، بالمواد اللازمة لبناء المنازل والمدارس والطرق ومرافق المياه. ورغم أن الجفاف الأخير يبدو أنه قد تراجع، فإن عزى يعترف "دونما حصص الغذاء كنا سوف نموت جوعا".

حول دور الأمم المتحدة

يشكل قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦، المفترى عليه إلى حد بعيد والمعروف باسم "النفط مقابل الغذاء"، العامل الأكثر أهمية في صنع الازدهار الكردي الراهن في الشمال. وعندما نطالع الدراسات التي تظهر لنا حالة الدمار في المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة العراقية، نجدها تظهر أيضا أن مؤشرات الرفاهية الإنسانية في المنطقة الشمالية تتحسن تحسنا بسيطا. وتدعي الخارجية الأمريكية والحزبان الكرديان الأساسيان، أن هذا الازدهار الذي يشهده الشمال الكردي يبرهن على ملائمة القرار ٩٨٦ عندما تقوم الأمم المتحدة بإدارته وتطبيقه بنفسها، بالمقارنة بالوضع في المناطق التي تضطلع الحكومة فيها بأداء تلك المهمة. وفي هذا السياق يضيف هؤلاء أن المشاكل الصحية التي تعاني منها المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة العراقية، تثبت أن صدام حسين يقوم بحجز وصول الدواء والغذاء عن شعبه، كوسيلة للتلاعب بالرأي العام العالمي.

إلا أن مسئولي الأمم المتحدة يطرحون رأيا آخر يختلف عن الرأي السابق، وها هو جورج سومرويل G. Somerwill المتحدث باسم مكتب المنسق الإنساني للأمم المتحدة في العراق، يقوم بتحليل الأرقام لكي يشرح لنا أسباب التفاوت بين مناطق الشمال ومناطق السلطة المركزية. يتكون الشمال الكردي من ثلاث محافظات، يعيش فيها ١٣٪ من سكان العراق يتسلمون ١٣٪ من الاعتمادات التي تدخل برنامج النفط مقابل الغذاء. وتأتيهم هذه النسبة مباشرة من قمة إدارة البرنامج. وبما أن المناطق الخاضعة للسلطة العراقية، يعيش فيها بقية سكان العراق أي ٨٧٪، فإنهم يحصلون على ٨٧٪ من اعتمادات البرنامج. إلا أن تلك النسبة تصل إليهم، بعد خصم تعويضات الحرب بنسبة ٣٠٪ من إجمالي اعتمادات البرنامج، و ٣٪ قيمة تكاليف عمليات الأمم المتحدة في العراق. بينما لا يتعرض نصيب الشمال لأي خصم، سواء لصالح التعويضات أو لصالح الأمم المتحدة. ويعني ذلك أن الـ٨٧٪ من سكان العراق، لا يحصلون إلا على ٥٤٪ من إجمالي اعتمادات البرنامج. ويذكر سومرويل أن الحكومة العراقية لم تقم بإعاقة وصول الغذاء، وإن كا ن من المؤكد أن صدام حسين يقوم بتوجيه كل النقود الناجمة عن أنشطة السوق السوداء لحماية أمنه الشخصي. وهذا أمر لا يحق لنا أن نندهش منه، أو على حد تعبير أحد العاملين في برامج الأمم المتحدة "بحق الجحيم ماذا تتوقعون منه أن يفعل؟".

ومنذ عام ١٩٩١ أخذت المنظمات الدولية غير الحكومية في المساهمة في رفاهية الأكراد ، دونما إذن من الحكومة العراقية، وتتردد تلك المنظمات في السماح لنا بتحديد أسمائها، بعد أن تمكنت ذات مرة في عام ١٩٩٦ من تلافي هجوم الحكومة العراقية عليها. وتسعى تلك المنظمات عبر مساهماتها إلى تكملة عمل برنامج النفط مقابل الغذاء، ويحدد أحد العاملين في مجال المساعدة مقدار تلك المساهمة بحوالي عشرين مليون دولار سنويا. وفي إطار هذا الهدف العام، سعت المنظمات الدولية غير الحكومية للعمل في مجالات خاصة مثل محو الأمية وبناء تنظيمات الجماعات المحلية ، وهي المجالات التي لم يتناولها القرار ٩٨٦. ومؤخرا قامت مجموعة من المنظمات غير

الحكومية الكبيرة بالتوقيع على خطاب، تحتج فيه على العقوبات وأيضا على ثقافة التبعية التي يجيئ بها برنامج الأمم المتحدة .

نصيب السوق السوداء

إن البترول الذي تجري مقايضته مقابل الغذاء، ليس هو البترول الوحيد الذي يخرج من العراق. على الحدود العراقية التركية في الشمال يوجد معبر يسمى معبر إبراهيم الخليل. وبفضل سياسة الحظر الاقتصادي تحول هذا المعبر، إلى أكبر طرق التهريب في المنطقة إدرارا للربح. فالطريق يوفر خطا مباشرا إلى الاقتصاد التركي الضخم، كما أنه يحظى بمباركة ضمنية من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وكل منهما لا يورد أي إشارة إلى هذا المعبر في جلسات اطلاعه المنتظمة حول ترويض النظام العراقي بواسطة العقوبات. والواقع أن الولايات المتحدة تدرك أن تجارة السوق السوداء تقدم نوعا من الترضية لتركيا، التي فقدت العراق كشريك تجاري عندما قررت الاشتراك في تحالف حرب الخليج. وحرص واشنطن على ترضية تركيا أسبابه واضحة. فهي في حاجة إلى قاعدة انكيرليك Incirlik الجوية، من أجل استمرار نظام الحراسة الجوية الدورية لمناطق الحظر الجوي في العراق.

ومن الصعب تقدير عوائد السوق السوداء ، كما أنه ليس من الواضح إذا كان قدرٌ من الأرباح الناجمة عنها يتسرب إلى أغلب الأكراد، أم لا. في دهوك ظهرت فجأة فيلات جديدة، بل وظهر أيضا سوبر ماركت ضخم. حدث هذا بينما لا يزال عشرات الألوف يعيشون في المعسكرات وبلدات الأكواخ. وتشكل عوائد البترول بؤرة الخلافات الرئيسية الراهنة بين الحزبين السياسيين الكرديين الرئيسيين.

وكل شخص هنا في كردستان يوافق على أن الحزب الديموقراطي الكردستاني الذي يقوده مسعود البارزاني، قد حقق لنفسه مكاسب هائلة من التجارة المارة بمعبر إبراهيم الخليل. وأصبح هذا الدخل أحد الأسباب الدائمة للعداوة المشتعلة بين الحزب، ومنافسه الرئيسي حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني. ويدعي الطالباني حاليا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني يجني عوائد تزيد عن مليون دولار يوميا، من الرسوم المفروضة على البترول الذاهب إلى تركيا والسلع الاستهلاكية القادمة منها ، وكلا الحزبين له اتصالاته مع الدول المجاورة، كما تقوم واشنطن بتغيير تحالفاتها بينهما مستبدلة أحدهما بالآخر، عندما ترى ذلك في صالحها. و هذا ما تفعله بغداد.

بدأت الجولة الأخيرة من الاشتباكات العسكرية بين الحزبين، كنزاعات صغيرة مادتها الخلافات السياسية والصراع حول الأر ض، لكنها تصاعدت بشكل سريع. ويدعي كل جانب من الجانبين أن الطرف الآخر قد لجأ إلى العمل العسكري، لكي يتفادى الهزيمة البرلمانية. أسفرت تلك الحرب عن آلاف الإصابات، وقامت خلالها إيران بتقديم دعم مكثف وقوى لقوات الطالباني، حتى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني ادعى أن قوات الطالباني كانت تتحرك عبر إيران لكي تهاجم من خلف خطوطها. وعندما وجد البارزاني نفسه محاصرا، ذهب عام ١٩٩٦ يطرق أبواب بغداد مادا يده للمساعدة . وفي معرض تفسير هذا الانقلاب سمعت نيشروان بارزاني، الوريث الذي لا ينازعه أحد في رئاسة الحزب، يقول: "لسوء الحظ كانت هناك وقتها وحدة مبنية على التناقض مع العراقيين ".

استمرت الاشتباكات العسكرية بين الحزبين حتى عام ١٩٩٨، عندما انتهيا في واشنطن إلى اتفاق ألزمهما بتطبيع العلاقات بينهما والبدء في الاستعداد للانتخابات. ومن أجل إدخال قدرا من السعادة إلى قلب تركيا، اتفق الحزبان على عدم تقديم ملجأ آمن إلى حزب العمال الكردستاني. كما اتفقا أيضا على عدم قيام أي منهما، بالانضمام إلى الجيش العراقي أو دعوته إلى المنطقة الشمالية. وذات يوم سمعت جلال الطالباني يتحدث عن اتفاق واشنطن، فإذا به يسخر قائلا: "أظن أن الدعوة كانت موجهة إلى الحزب الديمقراطي، أما التعهدات فكانت من نصيبنا".

ولا تقتصر التهدئة التي ترتبت على اتفاقية واشنطن على وقف إطلاق النار، فهناك علامات على ذوبان الثلوج فيما بين المتقاتلين السابقين. في أبريل تبادل الحزبان السجناء، ولوحظ التراجع في هجوم كل منهما على الآخر على صفحات الصحف، وأصبح من الصعب دفع أي من زعيمي الحزبين للطعن في الآخر. هكذا وجدت جلال الطالباني يرفض الحديث عن الماضي: "لا أرغب في ذلك، لأننا الآن نتقارب من بعضنا أكثر، وحاليا لدينا اجتماعات على مستوى عال: مرة أو مرتين في الأسبوع الواحد".

ولكن لا يزال هناك حواجز ضخمة تفصل بين

كردستان كما يخبرنا واقعها

الحزبين، فالمشاركة في الدخل لا تزال مصدرا للشعور بالمرارة، وهكذا نجد مسئولي الاتحاد الوطني الكردستاني مستمرين في الشكوى من خداع الحزب الديمقراطي وغشه. ولكن البارزاني لن يقف صامتاً، وسيرد على الشكوى بشكوى من نوعها. فيخبرنا أن هناك مبالغ ضخمة تم تسليمها إلى الاتحاد الوطني في الخريف الماضي، وبعدها مباشرة نصّبَ الطالباني نفسه رئيسا لكردستان في لقاء مع مجموعة من الصحفيين الأجانب، ثم بدأ في إقامة نظام قانوني منفصل داخل المناطق الخاضعة لسيطرة حزبه. ويختم البارزاني رده قائلا: "ليست هناك كلمات أخرى صالحة لوصف حقيقة ما فعله الطالباني، سوى أنه قد أعلن نتيجة الانتخابات سلفا وقبل أن تبدأ".

حدائق مائية ومعسكرات لاجئين

عندما نذهب إلى السليمانية الخاضعة لسيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني سنجد هناك حالة نفسية تشوبها البهجة. هاهم طلاب الجامعة يجوبون ضاحكين حول مبنى الجامعة، يستذكرون دروسهم استعدادا للامتحانات. وها هى الشوارع الرئيسية زاخرة بالمتسوقين. وهنا حديقة مائية كاملة المكونات، بها قوارب صغيرة بمحركات لنزهة ولهو الرواد، ومنصات لبيع المرطبات، وحديقة حيوان في حالة طيبة. وها هم الرواد يملئون المكان ويتحركون في أرجائه.

وليس هذا فقط كل ما سنجده في السليمانية؛ فهنا سنجد أيضا علامات على التعددية، التي يرى الأكراد أنهم يمثلونها. فهنا تتواجد قوى سياسية تمارس نشاطا جادا، مثل الحزب الشيوعي والحزب الإسلامي الذي يسيطر حاليا على بلده الحلبية، وتنتقد علنا الاتحاد الوطني الكردستاني. وفي المناطق الخاضعة لسلطة الحزب الديمقراطي، تم نزع كل صور صدام حسين من الأماكن العامة، ولكن فقط لكي تحل محلها صور أخرى لمسعود البارزاني. أما هنا في السليمانية فلا يوجد غالبا سوى القليل من الصور. ولقد تأثر مراقبو المنظمات غير الحكومية بعدد الأهالي الذين شاركوا في الانتخابات البلدية التي أجريت في فبراير، وبالشفافية التي أجريت بها الانتخابات، رغم أن الاتحاد الوطني الكردستاني اكتسح الانتخابات كما كان متوقعا. ويدرك الطالباني مدى المصداقية التي منحتها له هذه الانتخابات، تماما كما يعرف أن تحالف البارزاني القصير الأمد مع صدام قد كلفة ثمنا سياسيا باهظا.

وعلى بعد بضعة أميال مباشرة من السليمانية، يعيش آلاف الأفراد الذين يشكلون عقبة ضخمة تعترض طريق تطبيع العلاقات بين الحزبين الكبيرين؛ فهناك في هذا الموقع يقيم آلاف النازحين داخل خيام مؤقتة، ومن حولهم حفرات مفتوحة يقذفون فيها بالنفايات، ويعيشون على الحصص الغذائية التي تمنحها لهم الأمم المتحدة. ويحمل اسم معسكر اللاجئين هذا اسم كركوك الجديدة، لأن النازحين الذين يدفعهم الجيش العراقي خارج مدينة كركوك، يصلون إلى هذا الموقع كل يوم تقريبا بالعشرات. وهناك التقيت بصبرية محمود، التي تبلغ من العمر ٣٨ عاما، وقضت في سجون الحكومة العراقية شهرا، قبل أن تقوم بترحيلها من كركوك. ورغم كل ما يحيط بها لا تبدو صبرية راغبة في العودة إلى كركوك القديمة، وتقولها صراحة "بالنسبة لي الأفضل أن أعيش هنا في هذا المكان". لماذا يا صبرية؟. تجيبنا: "الحرية .. هنا توجد حرية". ثم تستطرد "ولكن سيأتي يوما ما وأشعر أني أرغب في العودة".

هناك حوالي ٩٠٠,٠٠٠ لاجئ داخلي، وهو ما يبلغ ثلث سكان المنطقة، يعيشون متناثرين عبر كردستان العراقية. وبعض هؤلاء النازحين الآن، سبق أن نزح عن موطنه عدة مرات على مدى العشرين عاما الماضية، كنتيجة للعنف الذي حدث بين الأكراد العراقيين هنا وفي تركيا. كما أن بعضهم عاجز عن العودة إلى موطنه، لأن أراضيهم هناك لا تزال منثورة بالألغام. ووفقا لبيانات نازعي الألغام العاملين في إطار الأمم المتحدة، هناك حوالي ٢٠٠ من الأهالي شهريا يقتلون في انفجار الألغام أو تُبتر أعضاؤهم، وتحول بعض أفراد عائلات النازحين إلى جنود يقاتلون في صفوف هذا الجانب أو ذاك، ويتواجدون على الجانب الخاطئ لخط وقف إطلاق النار.

هؤلاء اللاجئون المتقاطرون من كركوك أشبه ما يكونوا برسالة مثيرة للفزع، تذكر من يلقي نظرة عليها بأن الجيش العراقي لا يزال هناك يؤدي مهمته. على الرغم مما حل به وبجنوده، الذين طحنهم الفقر إلى درجة أن بعضهم يضطر أحيانا لبيع بنادقه لحرس الحدود الأكراد. وبينما كان البعض يتوقع تراجع إنتاج حقل كركوك، لا يزال الحقل ينتج حوالي ٤٠٪ من بترول العراق المصدر في إطار القرار ٩٨٦. وكما تخبرنا الوقائع لا تزال الحكومة العراقية مستمرة، في جهودها الرامية إلى تعريب كركوك، أي تحويلها إلي مدينة عربية.

أساس متصدع

على بعد بضعة أميال في الاتجاه الآخر، ينهض معمل تكرير البترول الوحيد في كردستان. ولعل هذا المعمل الوحيد يشكل الآن، أكبر رمز من الرموز الدالة على استقلال المنطقة الذاتي. فلننظر إلى الرموز الأخرى. تملك كردستان الآن عملتها الخاصة، ونظامها الخاص بالاتصالات السلكية واللاسلكية. بل أنها انتقلت إلى استخدام توقيتها الصيفي الخاص، الذي يجعلها متقدمة بساعة على التوقيت المستخدم في بغداد. وإذا حدث ومررت بأحد مواقع السيطرة على الحدود، ستجد هناك جنود القوات الكردية يرتدون ملابس عسكرية جديدة تماما. ويكثر الأكراد من إظهار تلك العلامات الدالة على الاستقلال، إلى درجة أن الأتراك اضطروا أثناء زيارة نيشروان البارزاني الدبلوماسية الأخيرة إلى تركيا، إلى لفت نظره بضرورة التوقف عن

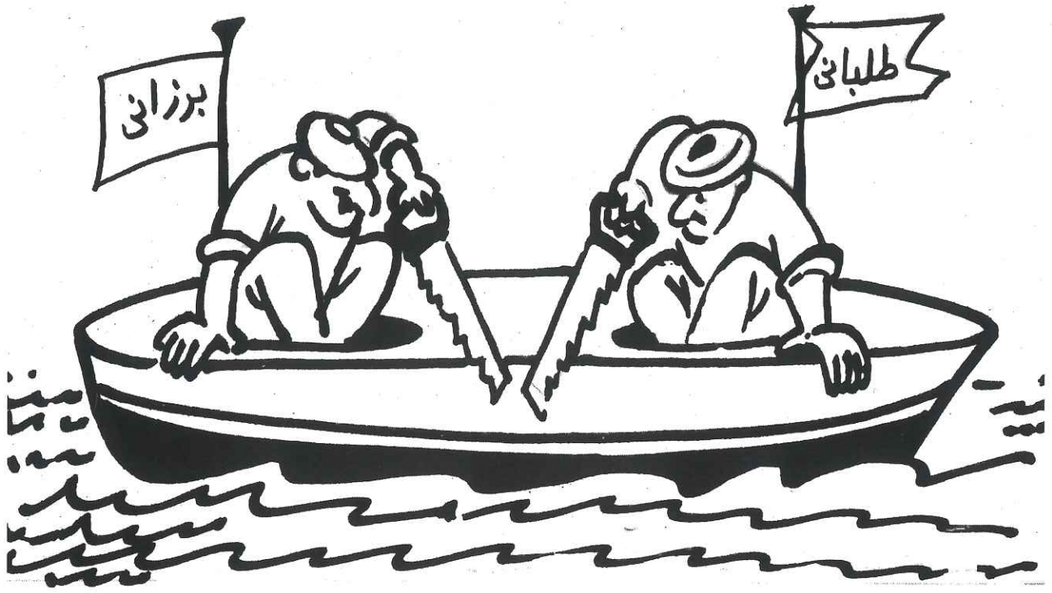

التصرف كما لو كان رئيس دولة.

وعندما يستعيد البارزاني الواقعة، يحرص على إظهار تفهمه للسلوك التركي. وفي حوار معه سمعته يقول "إننا نفهم مخاوفهم"، ثم يضيف "لقد أكدنا مرة بعد مرة أننا لا نرغب في تأسيس دولة كردية". إلا أن الواقعة تبرز أمامنا بوضوح حساسيات المنطقة. فتركيا ومعها إيران، تخشيان من قيام دولة كردية مستقلة في العراق، سيؤدي وجودها إلى استثارة جماعات الأكراد المقيمة داخلها. جماعات في الأصل ساخطة وناقمة على أوضاعها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعي الأكراد العراقيون أنهم إذا غامروا بقلب جيرانهم عليهم، سوف يخاطرون أيضا بخسارة موقف الغرب الطيب تجاههم الذي يوفر لهم الآن الحماية. هكذا سنجد الحزبان معا يرددان مرة تلو الأخرى، وكما لو كانا يؤديان ترتيلة طقس ديني العبارة التالية: "نحن نريد الاستقلال الذاتي في إطار دولة عراقية ديمقراطية".

أثناء زيارتي لكردستان التقيت بكسرت رسول رئيس وزراء حكومة الاتحاد الوطني الكردستاني، وسمعته يتحدث في ذات الاتجاه السابق: "الديمقراطية التي نحياها وننعم بها الآن، جاءت عبر دعم الولايات المتحدة. ودونما هذا الدعم سوف يعود صدام حسين إلى هنا".

ولكن الصورة الأمريكية هنا ليست إيجابية تماما. فالأكراد لهم تجربة سابقة مريرة في الاعتماد على الولايات المتحدة، تجعلهم يخافون تقلبات المستقبل. كان جلال الدين الطالباني يعبر عن تلك المخاوف حينما سمعته يطرح السؤال التالي: "ماذا سوف يحدث إذا قام شخص ما غدا، وأفرغ رصاصة في رأس صدام حسين؟. وماذا لو عثرت الولايات المتحدة على سياسي عراقي سني قوي وعملت على تدعيمه، بالضبط كما سبق لهم أن فعلوا مع صدام نفسه؟".

لكنهم يحاولون أيضا اكتشاف ما يتصورونه جديدا، في تجربتهم الراهنة مع الولايات المتحدة. ذات مرة خاطبني الطالباني بتلك الكلمات: "لا يمكن أن تمضي الأمور كما كانت تمضي في ظل الحرب الباردة، حيث كانت الولايات المتحدة تقوم بتدعيم النظم الديكتاتورية. لا يمكنك الحصول على الأسواق الحرة التي تريدها دون الديمقراطية". وليس الطالباني فقط فها هو نيشروان البارزاني يتحدث عبر الرؤية ذاتها: "في هذا العصر الذي نعيشه، عصر العولمة، ليست هناك قضية يمكن النظر إليها كقضية داخلية فقط، فكل القضايا أضحت الآن قضايا دولية". هنا سنجد الحزبين الكرديين الكبيرين يتحدثان بطريقة يتداخل فيها التفكير بالتمني، تدفعهما لتصور الغرب في صورة من لا يستطيع أن يتجاهلهم عندما يحدث ويسيطر على بغداد نظام سياسي جديد، أو ببساطة جنرال عربي سني جديد. ولكن كلا الحزبين يعرف في قرارة نفسه أن المآل سينتهي بالولايات المتحدة إلى أن تفعل هذا دون سواه. والواقع أن مثل هذا التقييم الواقعي،

كردستان كما يخبرنا واقعها

والمخالف للتقييم الآخر الممزوج بالتمني، يسفر في النهاية عن ترك الأكراد فريسة لموقف غير ملائم للتعامل مع مشاكلهم، ونعني بذلك موقف تمني استمرار الوضع الراهن على ما هو عليه، بما في ذلك استمرار الحظر الاقتصادي ومناطق الحظر الجوي، وصدام حسين نفسه.

ولكن ماذا لو صدق التقييم الواقعي، وفعلتها الولايات المتحدة وانسحبت من المشكلة، تاركة الأكراد لمصيرهم؟ يجيبنا جلال الطالباني: "سأقولها لك: نحن لم نتسلم دولارا واحدا من الولايات المتحدة، ولا حتى رصاصة واحدة. ويخطئ تماما من يعتقد أننا بدون الولايات المتحدة سوف ننتهي". وتوقف لحظة وأشار بيده صوب قمم الجبال المكللة بالثلوج على طول الحدود الإيرانية، ثم أضاف: "لقد كنا دائما هنا، وسوف نظل دائما هنا. قد لا يمكننا الاستمرار في هذا المكان بالتحديد، لكننا سوف نستمر هناك أعلى هذا الجبل".

وأما كل ما يُحكى عن النظام العالمي الجديد، فتقدم لنا الحالة الكردية بخصوصه وضعا مثيرا للهلع. "انظر ما حدث في الشيشان!!" قالها أحد مسؤولي الحزب الديمقراطي الكردستاني وهو يهز رأسه متزمرا.

مشايخ وأيديولوجيون

القبيلة والحزب والدولة في العراق*

تفكيك القبائلية وإعادة تكوينها فيما بين ١٩٦٨ و١٩٩٨

فالح عبد الجبار**

تشكل عمليات إعادة تكوين القبائل• Tribes والقبائلية Tri-balism• وتلاعب الدولة بهما، سمة من السمات البارزة في الحياة السياسية المعاصرة في الشرق الأوسط، وعلى الأخص في العراق والأردن. شهد العراق في ظل النظام الشمولي لحزب البعث تطور نمطين أساسيين من القب ائ لية. يمكننا دعوة النمط الأول بالقبائلية الدولنية Etatist Tribalism ، أما النمط الثاني فندعوه بالقبائلية الاجتماعية. Social Tribalism نقصد بالقبلية الدولنية•• تلك العملية التي من خلالها تقوم نخبة حاكمة هشة التكوين بدمج الجماعات القرابية Lineages••• القبلية والثقافة القبلية الرمزية في إطار الدولة، من أجل توظيفها في دعم وترسيخ سلطتها. اتسمت تلك العملية باقتصارها على جماعات قرابية معينة، إذ اقتصرت على تصعيد عشائر Clans عربية سنية معينة وأقارب النخبة الحاكمة. وبدأت القبائلية الدولنية مسيرتها في عقد السبعينات، لتستمر حتى أوائل عقد التسعينات. ماذا عن القبائلية الاجتماعية؟ يشير وجود القبائلية الاجتماعية إلى فقدان النظام الحاكم لقوته ونفوذه، داخل مجتمع حضري جماهيري ينتشر

* "Shykhs and Ideologues: Detribalization and Retribalization in Iraq, 1968-1998", Middle East Report: No. 215, Summer 2000.

** Faleh A. Jabar : له مؤلفات عديدة، أحدثها: Post -Marxism in the Middle East (London, AL Saqi Books, 1997)

القبيلة والحزب والدولة في العراق

فيه التذمر. فبعد حرب الخليج وفرض العقوبات الاقتصادية شعرت السلطة بضعف وضعها، فلجأت إلى نقل بعض وظائفها مثل السلطات القضائية وجمع الضرائب وفرض القانون، إلى الشبكات القبلية أو شبكات القرابة المحلية المرنة التي اكتشفتها. وعندما يتم إعادة بناء الجماعات القبلية والتعامل معها على هذا النحو، فإن تلك الجماعات ستتحول إلى امتداد للدولة وتعمل كامتداد لها. وعلى عكس النمط الأول لم يقتصر النمط الثاني على جماعات قرابية معينة، بل انتشر عبر العراق بمختلف انقساماتها الجماعية Communal والإثنية. Ethnic ولقد أتاحت تلك المعالجة للدولة إمكانية حشد الجماعات القبلية الشيعية والكردية ضد الجنود الإيرانيين فيما بين ٨٠-١٩٨٨، وذلك في مواجهة احتمال تضامن الشيعة مع اخوانهم في المذهب الشيعي في إيران. ونجد جذور هذين النمطين القبليين في استمرارية الثقافة القبلية داخل الفضاءات الحضرية. ففي المدن العراق ية تعيش أقسام من المهاجرين، الذين وفدوا إليها تاركين قبائلهم وعشائرهم الآخذة في التفكك.

أصول تاريخية مرنة

لعل القبيلة في بلدان منطقة الشرق الأوسط هي أكثر الكيانات الاجتماعية قدرة على البقاء وكذلك إثارة الجدال . ومنذ ظهور الحكومات المركزية المدعمة بتقنية القراءة والكتابة في العصر الزراعي وحتى عصر الصناعة والدولة القومية، كانت القبائل في المنطقة مصدرا مغذيا لتغيرات مستمرة. ولكن ماهو المعنى الدقيق للقبيلة والقبائلية؟. طرح عالم الاجتماع العربي الشهير عبد الرحمن بن خلدون، الذي عاش وكتب في القرن الثالث عشر، نظرية حول القبائل والقبائلية ذات قيمة فكرية كبيرة ، وتبعا لما يعرف الآن باسم "الدورة الخلدونية"، تقوم القبائل الأقوى عسكريا والمتحدة بفعل قوة روابط التضامن الداخلي أو العصبية حسب مصطلحات بن خلدون، بغزو دوري للمناطق الحضرية وتسيطر على السلطة فيها، لتدخل بعد ذلك في مرحلة الاستقرار والتحضر. وكان ابن خلدون يرى العلاقة بين الترحال Nomadism والزراعة، كعلاقة تعارض تقوم في إطار توازن ديناميكي. وهو ما يعني أن القبائل في رؤية ابن خلدون، لا تكتسب المعنى المنسوب إليها إلا في إطار تناقضها مع دولة المدينة.(١)

فلننظر الآن إلى وضع القبائل العراقية. على مدى أعوام طويلة من تاريخ العراق شكلت قبائله دولا صغيرة متنقلة، تسيطر على قوة عسكرية ومراع واسعة، ولديها القدرة على فرض خراج Tribute على المناطق المستقرة وجبايته منها. وداخل مناطق القبائل تطور نظام تر اتبي يقوم على التمايز في نمط العيش Mode of Sub-sistence . وإذا فحصنا هذا النظام التراتبي سنجد في قمته القبائل المربية للجمال، و تحت هم مباشرة توجد القبائل المربية للأغنام، وتحت هؤلاء سنجد الفلاحين، وفي قاع النسق يتواجد قاطنو مناطق المستنقعات. أما داخل المناطق التي تسود فيها الزراعة المستقرة، فقد تطور فيها نظام تراتبي آخر. يشغل قمة هذا النظام مزارعو الأرز، يليهم مزارعو الخضراوات والحرفيون اليدويون. ولم يكن مسموحا بالتزاوج المتبادل بين تلك الجماعات، أو كان ممكنا حدوثه ولكنه كان ممقوتا مقتا شديدا.

عندما نجح العثمانيون في السيطرة على العراق، أدى استقرار حكمهم ، مقرونا بتأثير قوة أسلحتهم النارية، إلى ترجيح كفة المناطق المستقرة في إطار علاقات القوة المتواجدة. ولما كانت حركة الدورة الخلدونية تقوم على رجحان كفة القبائل غير المستقرة، فلقد أدى استقرار الحكم العثماني بنتائجه إلى توقف حركتها. وفي سياق هذا التحول في علاقات القوة قام العثمانيون بتحويل مشايخ قبائل رعاة الجمال إلى ملتزمين Tax Farmers ، يعترفون بسلطة الحكومة المركزية ويقومون بجمع الخراج السابق كضريبة يسددونها للدولة. وخلال تلك الفترة الممتدة من بدء السيطرة العثمانية وحتى بداية القرن العشرين، أدت تلك التغيرات عبر تداخلها مع تأثير إدخال الملكية الفردية للأرض المشاعية، إلى تطوير الانقسامات القبلية إلى انقسام بين الذين يملكون الأرض والذين لا يملكونها. وفي إطار هذا الانقسام الجديد في بنية القبيلة، قام ملاك الأرض القبليون بتكوين قوات عسكرية خاصة بهم ومستقلة عن القبيلة، من أجل استخدامها كأداة لفرض إرادتهم على أعضاء القبلية. وحتى عام ١٩٥٨، كان القانون الاستعماري البريطاني يستثني المناطق الريفية، من ولاية النظام القضائي القومي. وفي نفس الوقت قامت الدولة الاستعمارية بالاستيلاء التدريجي على الوظائف القبلية السابقة، مثل تسجيل الأرض وتوزيع المياه وفرض القانون واحتكار وسائل العنف.

اختفت القبيلة على المستوى الاجتماعي، لتحل محلها الجماعات القروية المرتكزة على العائلات الممتدة والعشائر الفرعية. هذه الجماعات القروية نجدها غالبا محتفظة بأسمائها القبلية القديمة، لكنها في وضعها الجديد هذا أصبحت مرتبطة بالسوق الزراعي بدلا من ارتباطها السابق بالاقتصاد الاكتفائي. ومع تصاعد الهجرة من الريف إلى الحضر زحفت مع المهاجرين العصبيات القبلية، لتستقر معهم أينما استقروا في البلدات المجاورة والمدن الأوسع. وهناك في مواقعهم الجديدة هذه استمرت عملية التفكك القبلي ولكن ببطء شديد. في الخمسينات هاجر فلاحون من العمارة والكوت ليستقروا في ضواحي بغداد الشرقية. كانت الضاحية التي أقاموا فيها تحمل اسم مدينة الثورة، ومقسمة إلى جادات (شوارع عريضة) متوازية، تتفرع منها شوارع أقل اتساعا وأزقة. وكل جادة Avenue أو شارع كان يحمل رقما، كما هو النظام المتبع في شوارع نيويورك. وعلى مدى عام واحد فقط قام السكان بتغيير أسماء الشوارع، فأحلوا الأسماء القبلية محل الأرقام،

وأصبح لزاما على سائقي التاكسي وأيضا موظفي الخدمة المدنية أن يعرفوا أسماء الشوارع الجديدة. ولم تكن القوى الدافعة لاستمرار عناصر الثقافة القبلية، محصورة في نطاق الاستمرارية الطبيعية للبنى الثقافية التي حملها المهاجرون معهم؛ فالحياة الحضرية نفسها احتوت على عناصر دعمت تلك الاستمرارية ، مثل نمط تقسيم العمل داخلها وما يتسم به من تشظٍ وتجزؤ، وتتجير الحياة الاقتصادية، وأنماط الحياة الغربية، والبيئة المعادية. كل ذلك ساهم في تدعيم القبلية الثقافية. هذه القبلية الثقافية تتسم بالمرونة. وهكذا نجدها داخل تلك المراكز الحضرية التي استقر فيها المهاجرون، تعيش في تعاضد مع أكثر الأيديولوجيات والحركات الاجتماعية معاصرة. فتندمج على سبيل المثال داخل النقابات العمالية التي يقودها الشيوعيون، أو المساجد التي ينشط فيها الإسلاميون.

القبيلة داخل الحزب

إذا ألقينا نظرة فاحصة على طبيعة الدولة العراقية، سنلاحظ داخلها سمة أساسية تميزها منذ العهد الاستعماري، وهي افتقارها لوجود قاعدة اجتماعية واسعة ترتكز إليها. فلقد تمكن القابضون على سلطة الدولة، من خلال القوة العسكرية البريطانية أولا ثم الثروة الهائلة التي وفرها لهم النفط بعد ذلك، من تدمير الطبقات المالكة أو تقليص حجمها والسيطرة على الجزء الأعظم من الثروة الاجتماعية وإطلاق العنان لاتجاهات تسلطية تستبعد تماما توزيع السلطة داخل مجتمع يتسم بالتعددية الإثنية والدينية. في العهد الملكي كانت الدولة العراقية تبحث عن أمتها، ومن هنا بادرت الملكية بتأسيس بعض آليات المشاركة من خلال جماعات المكانة Status groups التقليدية، لكنها في المقابل استبعدت مشاركة الطبقتين الصاعدتين الوسطى والعاملة . وعندما نجح النظام الراديكالي في إسقاط النظام الملكي في عام ١٩٥٨، اتجه الراديكاليون إلى تحسين تمثيل الطبقة الوسطى داخل مؤسسات الدولة، لكنهم في المقابل فشلوا في دمج الجماعات الإثنية والدينية، الأمر الذي ترتب عليه حالة عدم استقرار. إلا أن الأمر الأكثر سوءا كان قيام الراديكاليين بتفكيك البنى المؤسسية لعملية بناء الأمة مثل البرلمان ومجلس الشيوخ(٢).

كان الجيش هو المالك لوسائل العنف، وبالتالي استحوذ على الفرصة الوحيدة للحصول على السلطة داخل النظم الجديدة. إلا أن هيئة الضباط المسيطرة عليه كانت ممزقة داخليا بفعل اختلافاتها الطبقية والأيديولوجية. ولقد أخفقت سلسلة الانقلابات والحكومات العسكرية التي شهدها العراق في الستينيات، في إيجاد القاعدة الاجتماعية القادرة على تمكين الجيش من مقاومة الانشقاق الداخلي. وعندما وقع الاستيلاء البعثي الثاني على السلطة في يوليو ١٩٦٨، اتجه مهندسو الانقلاب إلى معالجة هذا النقص. فكيف حدث هذا؟ امتلكت النخبة البعثية الجديدة أربع سمات أساسية ، أولها أن أصولها تمتد إلى بلدات إقليمية صغيرة، تزداد فيها قوة حضور العصبيات القبلية. وثانيها شدة الوعي بالقوة التي يمتلكها الجيش. وثالثها امتلاك أفرادها لخبرات في العمل السياسي الجماهيري. والسمة الرابعة والأخيرة وعيها لجوانب ضعفها(٣). وبعد نجاحها في الاستيلاء على السلطة عاشت النخبة الجديدة في خوف دائم من فقدان السلطة. وكما قالها صدام حسين بنفسه: "لا يمكننا أن نسمح لبضعة ضباط، ثلاثة أو أربعة، أن يمتطوا دباباتهم ويقودونها ليستولوا على السلطة مرة أخرى"(٤).

ومن قلب هذا الشعور بالخوف ولد التحدي. وكيف واجه الحزب هذا التحدي؟ واجه بسياسة التوسع الضخم في كوادر الحزب حتى وصل عددهم إلى ١,٨٠٠,٠٠٠، خلال فترة زمنية ضئيلة لا تزيد عن ثماني سنوات. ثم واجهه بسياسة إشغال الوظائف العسكرية والأمنية بعناصر تجمعهم شبكات القرابة العائلية والعشائرية. وكان يجري تجنيد العناصر عبر الهيئات الثلاث التالية: المكتب العسكري للحزب الذي تتولى رئاسته باستمرار، عناصر تنتمي إلى مجموعة البيجات القرابية ومعهم حلفاؤهم الأقربون. ثم مكتب العلاقات العامة المسئول عن كل ما يتعلق بالأعمال الأمنية، والذي يترأسه صدام حسين نفسه. وفي النهاية هيئة تسمى بلجنة العشائر، مختصة بأمن الحدود العراقية السورية. ومن خلال سيطرته الشخصية على تلك الهيئات الثلاث، تمكن صدام حسين بالمعنى الدقيق للكلمة، من شراء عناصر تنتمي إلى العديد من العائلات الممتدة والعشائر الفقيرة المقيمة في مناطق العراق السنية. وفي هذا الإطار منحت العناصر المنتمية إلى مجموعة البيجات القرابية، الأفضلية في شغل مناصب الأجهزة الأمنية الحساسة، مثل الحرس الجمهوري وحامية بغداد والقوات الجوية.(٥) وهكذا قامت شبكات القرابة الأولية بإحلال الولاء والثقة، محل المناخ التآمري الذي أفرزته الانقلابات العسكرية المتعددة.

وعبر تلك القبائلية الدولنية قامت الدولة بفصل العناصر القبلية عن بيئتها الاجتماعية الأصلية لتدمجهم داخل مؤسساتها. هكذا اندمجت شبكات القرابة الأولية في بيروقراطية الدولة والحزب والجيش. داخل هذا السياق التلاحمي بين نظام الدولة ونظام القرابة، يشغل رئيس الدولة وزعيم الحزب موقع الأب الأعظم Great Patriarch ، إلا أن القبائلية الدولنية لا تقوم بتدمير العصبيات القبلية تدميرا تاما. والصحيح أن أعضاء القبيلة

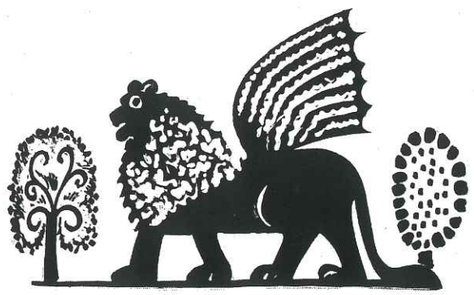

القبيلة والحزب والدولة في العراق

عندما يزدادون ثراءا بفضل انتمائهم الجديد للدولة، وعندما يصبحون أقوى سلطة ونفوذا داخل مؤسساتها، تتوطد وتعلو مواقعهم ومكانتهم داخل عشائرهم التي تستخدمهم في المقابل كقنوات توصلهم إلى السلطة الاقتصادية والسياسية. هكذا تنجح المجموعات العشائرية المقربة من السلطة في الحصول على عقود حكومية ضخمة وسخية، تنتقل من خلالها إلى مواقع الأثرياء الجدد. ويشير بحث أولي أجرته كيتن شادهوري إلى أن البيجات وحلفاءهم، قد انضموا إلى طبقة المقاولين من أصحاب الملايين التي وصل عددها عند نهاية الحرب العراقية- الإيرانية إلى حوالي ثلاثة آلاف. وإذا كانت الأسر المعيشية Households قد تمكنت في إطار العملية السابقة، من تجميع ومراكمة سلطة اقتصادية واجتماعية من خلال توظيفها لاتصالاتها وروابطها القبلية، فإن تلك السلطة سوف تمكنها من إعادة تأكيد وضعها الاجتماعي عندما تأتي لحظة ضعف الدولة ومعها إنزواء سلطة أبنائها النافذين فيها.

القبيلة في مواجهة الدولة

تحتوي القبائلية الدولنية على منطقين متلازمين، يمكنهما أن يتواجدا معا في إطار علاقة سلمية، وهما: منطق البيروقراطية الحديثة ومنطق الولاء القبلي. ولكن في ظل حكم البعث كان من المحتم أن يتصادما رأسا برأس. خلال السنوات الأربع الأولى من الحكم البعثي، لم تظهر دلائل على وجود معارضة حزبية للتوسع في منح المناصب للأقارب من جماعات القرابة القبلية داخل المؤسسات البيروقراطية. وفي الواقع كان الحزب يرحب بأي وسائل تمكنه من تقوية صفوفه. ولكن حدثت واقعتان أظهرتا فور وقوعهما عدم رضا الحزب عما يجري في صفوفه. أولهما انقلاب يوليو ١٩٧٣ العسكري الفاشل، الذي قام بتنظيمه اللواء ناظم الجزار المدير السابق للجهاز الأمني. وثانيهما ما يدعى بـ "مؤامرة" يونيو ١٩٧٩ ضد صدام حسين، والتي قادها محمد عايش وعدنان حسين عضوا مجلس قيادة الثورة. وإذا بحثنا عن العوامل المحفزة على تلك التمردات التي قامت بها عناصر حزبية مسئولة تنتمي إلى الطبقة الوسطى، سنجد من ضمنها عامل السخط على السلطة التي حققتها جماعات البيجات. ومن ضمنهم صدام حسين وإخوانه التكريتيون، ولقد سعت العناصر الساخطة داخل الحزب إلى تحقيق مشاركة عملية في السلطة، أي التعايش مع جماعات قبلية قوية مرهوبة الجانب، بدلا من العمل على إسقاطها. وفي محاولة يونيو ١٩٧٩ حاولت المعارضة استخدام أحد البيجات، وهو الرئيس أحمد حسن البكر، ضد صدام حسين وإخوته غير الأشقاء. والواقع أن نجاح البيجات وحلفائهم القبليين، يثبت لنا حكمة ابن خلدون عندما كتب في مقدمته إن "الرئاسة في أهل العصبية".

مثلها مثل أشكال الترابط الاجتماعي الأخرى، تتعرض العصبية للتصدعات وصراعات القوة الشرسة. وحتى البيجات عشيرة صدام حسين، نجدها منقسمة إلى وحدات داخلية، تشكل العشائر الفرعية والعائلات الممتدة وحداتها الأقوى تأثيرا وفعالية. والواقع أن مصطلح "عصابة التكريتيين"، الذي يشيع استخدامه في تقارير وسائل الإعلام، ليس سوى مصطلح مضلل. ذلك أن عشائر تكريت منقسمة إلى ثلاثة أقسام متميزة. منهم البوناصر الذين يسمون بـ: "أهل تكريت الأصليين"، والذين يزعمون انحدارهم من بلدة الحامية الرومانية وسلالة الدليم. ويعتبر البوناصر الآن العشيرة الخيالية، المفترض أن تمثل عشيرة البيجات قسمها القائد. وتتكون عشيرة البيجات من عشر عائلات رئيسية. وعندما اضطلع أحمد حسن البكر برئاسة الجمهورية عام ١٩٦٨، أضحى قسم البكر قائدا للعشيرة. وعندما انقلب الوضع وتم عزل البكر عن الرئاسة، انتقلت السلطة إلى ثلاث عائلات رئيسية منها أسرة البوخطاب، وهي القسم الذي انحدر منه صدام حسين وإخوته غير الأشقاء.

وكما طرح بن خلدون تبدأ العصبية في التصدع، في اللحظة التي تمسك فيها بثروة الدولة. وداخل دولة نفطية ريعية حديثة، لابد لتصدعات العصبية أن تتصاعد وتغير من أشكالها. ظهر الانقسام الأول داخل العصبية مع طرد التكريتيين بالمعنى الدقيق للكلمة، مثل وزير الدفاع السابق حردان عبد الغفار التكريتي الذي اغتيل في الكويت عام ١٩٧١، وصلاح عمر العلي عضو مجلس قيادة الثورة السابق الذي نقل عام ١٩٧٠ إلى منصب دبلوماسي

صغير في الولايات المتحدة. أما الواقعة الثانية الأساسية في عملية التصدع التي حلت بعشيرة البيجات، فكانت الاستقالة الإجبارية لأحمد حسن البكر في يونيو ١٩٧٩. وفي الحالتين معا جرى استخدام كل من الحزب والعشيرة ضد الآخر.

أما الصدع الثالث فقد كان واضحا خلال وقائع مسلسل هروب حسين كامل المجيد وصدام كامل المجيد زوجي ابنتي صدام حسين، بحلقاته المتتالية من الهروب إلى العفو إلى العودة للعراق إلى الاغتيال في ١٧ أغسطس ١٩٩٥. هنا سنجد انفجار العشيرة ضد نفسها في صورة نقية.

ثم اندلعت الخلافات بين عائلة أزواج بنات صدام: المجيديون، وعائلة البوخطاب. وقام أبناء عم صدام حسين بتنحية الخطاطبة من أجهزة الأمن والمخابرات. ثم عمل ولدا صدام حسين الصاعدان قصي وعدي على تخفيض أخوة صدام حسين غير الأشقاء وأبناء عمومته من عائلة المجيد، إلى مواقع دنيا. أو عزلهم تماما عن أجهزة الدولة.

وسنجد بعض أصول تلك العداءات داخل تحالفات المصاهرة، أنجب صدام حسين ثلاث فتيات وولدين. وقد اقتضى زواج بناته الثلاث إعادة توزيع للقوة السياسية، في إطاره سوف تتنافس كل أسرة مع الأخرى من أجل البروز والسيطرة. ولقد فضل صدام حسين فيما يتعلق ببناته نمط القرابة العاصبة (أي: الأبوية) Ag-natic ، فزوج أولهن وثانيتهن لولدي كامل المجيد، الأمر الذي أثار فزع الجماعات الأخرى وعلى الأخص أخوته غير الأشقاء، بعد أن شعروا بالتهديد الموجه لقوتهم. وعندما طلب الشقيق الأصغر لحسين كامل المجيد الزواج من ابنة صدام الثالثة والصغرى، أثار ذلك سخط الجماعات الأخرى بما في ذلك بقية عائلات المجيد على ما اعتبروه تركيزا شاذا للسلطة، ولقد أدت النهاية الدامية لآل كامل إلى خلق تصدعات مريرة في عائلة الرئيس.

ويمكن أن ينال الصدع القادم من عدي وقصي فيفرق بينهما؛ فلو حدث وقضى صدام حسين نحبه لسبب ما، لن يكون في استطاعة قصي وعدي أن يرثاه معا، بل أحدهما فقط.وهو الأمر الذي يفتح الباب أمام احتمال انقسامهما.

القبيلة بدلا من الحزب

مارست الدولة سياسة القبائلية الدولنية بوعي، أي عن تخطيط وتصميم. وبالتوازي مع هذه السياسة نراها تحاول في فترة ما إزالة القوة القبلية خارجها. وخلال نفس الفترة قام نظام الحزب الواحد باستيعاب كافة مؤسسات المجتمع المدني العراقي الوليدة، مثل النقابات العمالية والروابط المهنية والصحافة المستقلة والغرف التجارية والتحالفات الصناعية. وقادت تلك الهيمنة الكلية للدولة على المجال المدني إلى ظهور فراغ، نتج عنه توليد قوة دافعة لإعادة تفعيل شبكات القرابة كدروع للحماية وشبكات للأمان وقواعد لتوفير الموارد. ومع الضعف الذي أصاب الدولة، كنتيجة لحرب الخليج وسياسة العقوبات الاقتصادية، والذي رافقه تدهور سياسة إعانات الدولة الاجتماعية، ازدادت الحاجة إلى شبكات القرابة ووظائفها.

في عقد الثمانينات قام الحزب الحاكم بإضعاف قوة القبائل على المستوى المحلي، من خلال قيام مسئولية بأداء بعض الأدوار التي كان أعيان الجماعات القبلية المحلية يقومون بها. وأدى تغلغل الدولة والحزب داخل البني الاجتماعية المحلية، إلى قلقلة العلاقات القبلية التراتبية داخل مناطق عديدة. وهاكم أحد الأمثلة. في منطقة ما قد نجد أحد الكوادر الحزبية، المنحدر من عشيرة ذات مكانة منخفضة مثل سكان المستنقعات على سبيل المثال، أصبح مسيطرا على أقسام قبلية ذات مكانة أعلى من مكانة عشيرته. إلا أن هذا التغلغل كان ظاهرة مؤقتة، وسنشرح فيما يلي الأسباب.

خلال سنوات الحرب العراقية- الإيرانية اضطر النظام إلى التجنيد الواسع لكوادره الحزبية لخدمة المجهود الحربي، الأمر الذي أضعف بشدة الحضور الحزبي داخل الفضاءات القبلية. ومع تصاعد المصاعب الاقتصادية في البلاد، عادت أنماط القيادة القبلية القديمة إلى الظهور. ولقد ساهمت آلة الدولة والحرب الإعلامية في ظهور هذا الاتجاه، عبر لجوئها إلى إذاعة الأشعار القبلية في أشكالها الأكثر شعبية والتي تتغنى بالحرب والقتال، إذ كانت إدارة الدعاية التابعة لوزارة الدفاع تخاطب جنوداً جاء أغلبهم من أصول قبلية، الأمر الذي دفعها إلى تركيز رسالتها الدعائية على المفاهيم القبلية وعلى الأخص شجاعة الرجال والبسالة العسكرية والانتقام والشرف[٨]. ومع حرب الخليج الثانية وتداعياتها فقدت الدولة العراقية الكثير من قوتها وفعاليتها الاقتصادية والعسكرية. فمع حرمانها من عوائد النفط، اضطرت للانسحاب من مجال الخدمات الاجتماعية. وواجهت الطبقات الوسطى والدنيا، في الريف والمدينة والتي تعيش على دخل شهري، موقفا عسيرا، تحت تأثير عبء التضخم المفرط وثقل وطأة الضرائب الجديدة. وكما ازداد الفقر، تصاعدت أنشطة التجارة السرية البعيدة عن سيطرة الدولة وتنظيمها. أما الدولة بوصفها أداة للسيطرة والحكم، فقد حاقت بها أضرار وخسائر ثقيلة؛ فلقد انخفض حجم الجيش إلى أقل من ثلث قوته في الفترة السابقة على الحرب، وتفكك الحزب الحاكم، وتكبدت الأجهزة الأمنية خسائر ضخمة أثناء انتفاضات مارس ١٩٩١ الشعبية وبعدها. وتحت تأثير هذا الضعف الذي حل بالدولة، أخذ النظام الشمولي في الانسحاب من الحياة الاجتماعية،

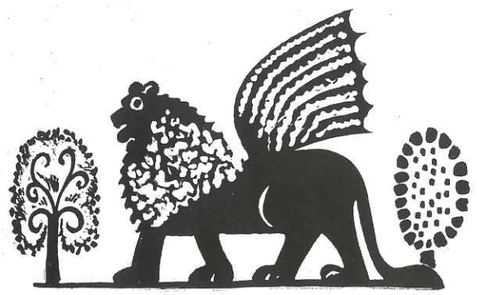

القبيلة والحزب والدولة في العراق

تاركا خلفه فجوات عديدة. ومن خلف هذا الانسحاب تقدمت القبائلية في عنفوانها، على الأخص في مناطق الريف الشيعية حيث كانت سلطة الدولة في أضعف حالاتها، مائلة الفراغ الناجم عنه.

الدولة واكتشاف القبائلية الاجتماعية

لم تخترع الدولة القبائلية الاجتماعية بل اكتشفتها. أثناء الحرب العراقية- الإيرانية وخلال المعارك الشرسة التي دارت حول البصرة والعمارة فيما بين ٨٢-١٩٨٥، بادرت القبائل العربية في ولايات القرنة ومناطق المست نقعات بالمشاركة في مقاومة الإيرانيين. ولم يكن من الممكن لحدث مثل هذا الحدث أن تغيب دلالته عن أعين النظام اليقظة. فتلك النزعة العسكرية القتالية التي أظهرتها القبائل الشيعية العربية في مقاومتها للقوات الإيرانية، كانت عفوية لم تصنعها الدولة العراقية بل الروح القومية. وهي بمواصفاتها الإيجابية تلك، قدمت للنظام خبرة مختلفة عن خبرته مع قبائل الشمال الكردي. فهناك كان في إمكان النظام أن يشتري القبا ئل الكردية لكي يحارب بها القوميين الأكراد.

وتحركت السلطة العراقية في اتجاه القبائل. فقامت بتعيين روكان غفور المجيد، وهو ابن أخت صدام حسين ومعاونه، مسئولا عن تسليح القبائل الشيعية كقوة دفاع وطني في ميادين القتال في البصرة والعمارة والكوت ومناطق المستنقعات. وكان النظام في توجهه هذا يسعى لاستغلال الاختلافات الثقافية المتواجدة بين التشيع العربي والتشيع الفارسي. كان التشيع في إيران جزءا من التكوين العضوي للقومية الفارسية، واختلف عن التشيع العراقي ذي الطبيعة الريفية. كما كانت قبائل المستنقعات العربية، قوية الإحساس بتمايزها الإثني عن الإيرانيين. وعندما نطالع النشرات الحزبية في تلك الفترة سوف نجدها تمتدح تلك القبائل لشجاعتها ولما أظهرته من رجولة وبسالة عسكرية، وتحييها بوصفها نبع العروبة الصافي[٩]. وجاءت حرب الخليج ومن بعدها انتفاضة ١٩٩١ الشعبية، لكي يكشفا بوضوح عن تحلل سلطة الحزب وانبعاث هياكل السلطة المحلية، الأمر الذي دفع الحزب للتحالف مع تلك القوة الصاعدة.

وفي ٢٩ مارس ١٩٩١ وللمرة الأولى في تاريخ العراق الحديث، استقبل القصر الجمهوري في بغداد وفدا كبيرا من مشايخ القبائل ، وجاء ذلك مباشرة في أعقاب هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، ونهاية الانتفاضات التي انفجرت بعدها. ومنذ ذلك التاريخ ستتوالى زيارات الوفود القبلية إلى القصر الجمهور ي، تفد إليه رافعة بيارقها القبلية علامة على الولاء. وفي لقاء من تلك اللقاءات اعتذر الرئيس بنفسه عن الإصلاحات الزراعية السابقة، التي أدت إلى تفتيت ملكيات مشايخ القبائل، وأصدر أمرا بإعادة توزيع الأرض من أجل تعويضهم [١٠]. وعندما نلقي نظرة على صفحات الصحف العراقية، سنجدها تعكس بأساليب مختلفة عملية إعادة الاعتبار الجارية الآن للقبائل . ف بدلا من برقيات التأييد المعتادة المرسلة من الاتحادات الطلابية والنقابات العمالية، نرى الصحف اليوم تقوم بإبراز مشايخ القبائل.

إعادة تكوين القبائلية؟

كانت عملية إعادة البناء الفعلي للقبائل الأصلية، كجماعات ملتفة من حول نواة من الشيوخ المعترف بسلطتهم الاجتماعية، تواجه غالبا صعوبات تحول دون إنجازها. ذلك أن الهجرة والمصالح الاقتصادية والاجتماعية الآخذة في التباعد والتغيرات في أنماط الحياة والنظم القيمية، قد استأصلت تقريبا العلامات الثقافية والمكانية المميزة للعشائر والقبائل. ومع ذلك كانت هناك بعض العائلات القديمة، لا تزال تحافظ شكليا على الأسماء والرموز القبلية القديمة، ثم جاءت الفرص الجديدة التي قدمها النظام لمشايخ القبائل، لكي تشجع بعض الشخصيات القبلية البارزة اسميا على تجميع عناصر قبلية متنافرة، ثم إضفاء الأسماء القبلية القديمة عليها.

وبينما تعامل الأهالي مع رؤساء القبائل الأصلية بتقدير حقيقي، نجدهم يتعاملون بازدراء مع هؤلاء الرؤساء الجدد المصطنعين. وهو أمر ليس في حاجة لتفسير. وهكذا انتشرت داخلهم عبارة "مشايخ شغل تايوان"، وهي عبارة تحقيرية صكتها الأهالي لتهزأ بها من تلك الفئة من المشايخ التي اصطنعتها الحكومة[١١].

وسواء كانت القبائل التي أعيد بناؤها قبائل أصلية أم قبائل مزيفة، فالحقائق تقول إنها لا تملك سوى القليل الذي يصلها ويجمعها بالقبائلية القديمة؛ فهذا الكيان القبلي الجديد يتواجد أساسا داخل المدينة ، كما أنه لم يعد يعتمد على الزراعة، ولا نجد له منطقة جغرافية خاصة به مميزة بوضوح عن غيرها من المناطق. ليس هذا فقط، بل سنجد في أغلب الحالات قادة تلك الكيانات القبلية الجديدة، مهنيين ينتمون إلى الطبقة الوسطى، ورجال خدمة مدنية، و غير ذلك من المهن المشابهة، وبدلا من بيت الضيافة التقليدية القديم، سنجد المشايخ الجدد يستأجرون شققاً حديثة ويجعلونها مراكز للحياة الاجتماعية القبلية. وتقوم القبائل الجديدة بالمحافظة على النظام والقانون وتسوية المنازعات، فيما بين أعضائها وبين أعضائها والعشائر الأخرى. وتتراوح تلك المنازعات بين المنازعات التجارية والاعتداءات الجنائية، كما تشمل تسوية المنازعات المتعلقة بدية القتلى. ومع وجود الفساد داخل هيئات تطبيق القانون والمحاكم، اتجه الأهالي إلى القبائل القوية ذات النفوذ سعيا لتسوية منازعاتها المستعصية أو بحثا عن الحماية. ولم تكن تلك الخدمات مجانية، بل تدر عائدا على من يؤديها. الأمر الذي يعني أن القبائل تقوم الآن بشكل واضح، بمراكمة قاعدة مستقلة للدخل.

وفي مايو ١٩٩٦ سعى النظام لتنظيم علاقات الدولة بالقبائل، بطرحه لمشروع خطة لتنظيم العلاقة بينهما. واقترح المشروع تأسيس مجلس أعلى لرؤساء القبائل يمتلك صلاحيات الاتصال المباشر برئيس الجمهورية، ومنح مشايخ القبائل أسلحة صغيرة وأرض وجوازات سفر دبلوماسية واستثناءات عسكرية، مقابل ولائهم المطلق للسلطة[١٢]. وعلاوة على أداء القبائل لمهام فرض القانون، خولت السلطة قبائل معينة ببعض مهام الأمن القومي، مثلما حدث في نوفمبر-ديسمبر ١٩٩٨ أثناء المواجهة الأمريكية- العراقية، التي كشف فيها كل طرف أوراقه أمام الآخر . ففي تلك الأسابيع رأينا وحدات مسلحة ترتدي ملابس مدنية وعلى رأسها عقالات رجال القبائل، موزعة على المواقع الاستراتيجية في بغداد ومدن أخرى، من أجل مساعدة قوات الأمن الخاصة في تنفيذ خطط الطوارئ. هنا يجب أن نقف لنتذكر أن تلك الأعمال كانت قبل ذلك، من ضمن واجبات الجيش الشعبي (الميليشيا الحزبية).

ومهما كان الرأي حول الطبيعة الدقيقة للترتيبات الجديدة التي انتهجتها الدولة في سياستها تجاه القبائل، فإن الذي حدث على أرض الواقع أن الدولة قامت بنقل سلطاتها إلى الزعماء المحليين، لأن آليات السيطرة السابقة إما قد انتهى وجودها أو أصبحت أضعف من أن تقوم بأداء وظائفها.

ومن الممكن أن تكون التحالفات مع القبائل الجديدة قد أدت إلى تقوية الدولة، ولكن علينا أن ننتبه إلى أن العلاقة مشحونة بالتوترات. تشعر العناصر القبلية التي تفككت روابطها وهياكلها القبلية، بالخوف من احتمال لجوء مشايخ القبائل الجديدة محدثي السلطة إلى تطبيق القانون العرفي داخل المناطق الحضرية التي تعيش فيها حاليا. كما أن قيام بعض الجماعات القبلية بأعمال اللصوصية وقطع الطريق، قد استشرى حتى أصبح ظاهرة مثيرة للقلق. فهناك على سبيل المثال أقسام من قبيلة الدليم تقطع طريق المسافرين عبر طريق بغداد- عمان. ومع تكرار غارتها لم يجد المسافرون حلا لتجنبها، سوى السفر في وضح النهار وفي قوافل كبيرة من العربات والحافلات. وازداد معدل الجرائم العنيفة بوتيرة سريعة جعل تلك الجرائم مصدرا لارتباك هيئات تطبيق القانون والقائمين على أمر القبائل الجديدة. ووسط كل هذا وجدت بعض الأقسام غير القبلية نفسها، مدفوعة نحو اختراع قبائلها الخاصة بها. وكرد فعل لتلك التطورات تلقى الحزب الحاكم احتجاجات عديدة ضد ظاهرة إعادة تكوين القب ائ لية.

وكما كان للقبائل التقليدية القديمة تراتبيتها الخاصة، شكلت التكوينات القبلية المبتدعة الجديدة بدورها تراتبيتها الخاصة، التي نجد داخلها التحالفات في حالة تغير دائم. وداخل تلك التحالفات سنجد توازناً دقيقاً غير مستقر، لكنه هش ومعرض لأكثر الخصومات شراسة وعنفا، وتظهر عمليات التسوية الراهنة للمنازعات بين القبائل ضعف الدولة ؛ فهناك بعض الأقسام القبلية في بغداد على سبيل المثال، تقيم علاقات تعاون فيما بينها ترتكز على نظام من المكافآت والعقوبات المستقل عن الدولة. في إطار عملية تذكرك على غير توقع بأنشطة المجتمع المدني في المجتمعات الأخرى. ومن الممكن أن يؤدي تراث الإدارة الذاتية هذا إلى تعزيز حركة المجتمع العراقي صوب الاستقلال عن الدولة، ولكن فقط إذا ظلت الثروة الاجتماعية منفصلة عن السلطة السياسية.

إن عدم وضوح الحدود الفاصلة بين اختصاصات موظفي الدولة واختصاصات زعماء القبائل، خلق وضعاً أسفر عن ظهور صدامات بين هيئات الدولة والسلطة القبلية. فنجد مثلا مشايخ القبائل يقومون بمقاضاة المسئولين الحكوميين، زاعمين انتهاكهم لقانون القبائل العرفي مثل إلحاقهم إصابات جسدية بأحد رجال القبيلة أثناء ملاحقته لهروبه من الجيش أو لارتكابه عملا إجراميا. هكذا أخذت القبائل في رفع قضايا على الدولة وموظفي الحزب الحاكم، مطالبة بتعويضات قبلية. بل ووصل الأمر إلى المطالبة بالدية[١٤]. ولم تتوقف الصدامات عند تلك الحدود؛ فلقد أصبح ضباط الجيش وأجهزة أمن الدولة يتعرضون لتهديدات متكررة بالعنف، من جانب رجال القبائل الراغبين في الانتقام والساعين وراءه، بل والاغتيال في بعض الحالات. وفي هذا السياق وجد مجلس قيادة الثورة نفسه مضطرا لإصدار القرار رقم ٢٤، الذي يحظر على القبائل اتخاذ أي إجراء ضد موظفي الدولة إذا حدث وتسببوا في إصابة أحدهم أثناء قيامهم بواجباتهم[١٥].

ولقد نتج عن انصهار القبيلة والدولة ظهور صراع قبلي ومؤسسي ذي طبيعة ارتدادية. وكان هذا التداخل نتيجة طبيعية لتفاعل تأثيرات القبائلية الدولنية والقبائلية الاجتماعية. فالجماعات والأفراد الذين جرى فصلهم عن بيئتهم الاجتماعية القبلية في الفترة الأولى من ظهور القبائلية الدولنية، أعيد ربطهم من جديد بتلك الفضاءات القبلية عندما وصلت القبائلية الاجتماعية إلى ذروتها. والنظام الآن مدفوع للشعور بالقلق من تداعيات الصراع داخل أي من الجانبين على الجانب الآخر. فنشوب صراع قبلي يمكن أن يثير صراعاً مؤسسياً، بالضبط كما يمكن أن تثير الصدامات المؤسسية تداعيات قبلية، وتقدم لنا قضية اللواء محرم الديلمي مثالا جيدا لما نقصده. فلقد أدى إعدامه إلى إثارة احتجاجات واسعة في بلده رامادي مسقط رأسه. وتبعا لما ورد في أحد التقارير الإعلامية قام بعض أقاربه بتنظيم تمرد عسكري في قاعدة أبو غريب العسكرية، الأمر الذي أدى بصدام حسين إلى عزل وزير الدفاع علي حسن المجيد[١٦].

والحاصل أن عملية إعادة تكوين القبائلية كانت لها نتائج متناقضة. صدام بين الدولة والقبائل، وصدام بين أقسام المجتمع التي تفككت بنيتها القبلية والأقسام الأخرى التي أضيفت عليها البنية القبلية، وصدامات بين القبائل نفسها وصدامات داخل الدولة.

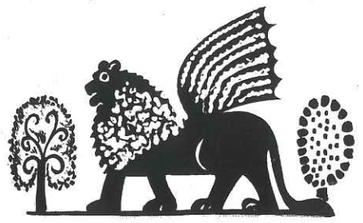

هوامش المقال

● في العراق لا يستخدم العراقيون كلمة قبائل، بل يستخدمون بدلا منها عشائر، كأن يقولوا عشيرة الديلم (المراجع).

●● دولني من دولي مثل شخصاني من شخصي وقوماني من قومي (المراجع) .

●●● في كافة القواميس والمعاجم والموسوعات المؤلفة بالعربية أو المترجمة إلى العربية، يترجم المؤلفون أو المترجمون مصطلح Lineage إلى بدنة. والـ Lineage حسب تعريف شارلوت سيمور- سميث: "جماعة انحدار قرابي تعرف عموما بأنها مجموعة من الأشخاص ترجع انتسابها إلى جد مشترك معروف، وتكون البدنة أبوية إذا كان الانتساب إلى الجد في خط الذكور فقط، وتكون البدنة أمومية إذا كان الانتساب في خط الإناث فقط". وأثناء الترجمة شعرت أن هذا المعنى الخاص والمحدد لا يتسق مع سياق النص، وبمراجعة مقالة كتبها الدكتور فالح عبد الجبار باللغة العربية وتعرض فيها لنفس موضوع المقالة المترجمة، وجدته يعبر عن نفس الظاهرة- التي يصفها هنا بمصطلح Lineage أي بدنة- مستخدما مصطلح جماعة قرابية، وهو مصطلح عام لا يشير إلى خصوصية البدنة كجماعة قرابية. فكان أن فضلت ترجمتها إلى جماعة قرابية، وهي ترجمة وإن كان ينقصها الدقة المصطلحية، أقرب إلى التعبير عن أفكار المؤلف. انظر: محمد عاطف غيث (محرر ومراجع)، قاموس علم الاجتماع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ٢٧٢، أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٣، ص ٢٤٧، شارلوت سيمور- سميث، موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الانثروبيولوجية، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بإشراف محمد الجوهري، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، (١٩٩٨)، ص١٩٦، فالح عبد الجبار، الديمقراطية المستحيلة، الديمقراطية الممكنة: الدولة الكلانية- الجديدة وممكنات التحول الديمقراطية في العراق، في: النهج، صيف- خريف ١٩٩٦، ص ٦٢-٨٩ (المترجم).

١- علي الوردي، منطق ابن خلدون، بغداد، ١٩٦٢، مقدمة ابن خلدون، ص ص١٣٦، ١٤٣- ١٤٤.

٢- تظل أفضل معالجة لتلك الأعوام هي الدراسة التي قدمها الأستاذ حنا بطاطو، انظر:

Hanna Batatu, The Old Social Classes and Revolutionary Movements in Iraq (Princeton, New Jercy: Princeton University Press, 1981).

٣- في عام ١٩٦٨ لم تتعد عضوية حزب البعث ١٥٠، وان قدرها البعض فيما بين ٣٠٠و ٤٠٠. مقابلة مع صلاح عمر علي، أجريت في لندن يومي ٣و١٠ أبريل عام ١٩٩٤ .

٤- انظر:

Samir Khalil, Republic of Fear (Berkely, CA: University of California Press, 1989) PP. 26-27.

5- H. Batatu, The Old Social Classes and Revoltionary Movements in Iraq, P. 1093.

6- Kitten Chaudhry, "On the Way to Market", Middle East Report, No.170.

٧- مقدمة ابن خلدون، ص ص١١٩- ١٢٠.

٨- مقابلة مع الشاعر الشعبي هاشم العقابي، أجريت في لندن في ٢٢ يناير ١٩٩٦.

٩- حول التشيع العراقي انظر:

Yitzhak Nakash, Shi'a of Iraq (New Haven, CT: Yale University Press, 1994).

مقابلات مع بعض كوادر حزب البعث، أجريت في لندن في فبراير ١٩٩٥ وعمان في أبريل ومايو ١٩٩٥.

١٠- صحيفة الحياة، ٣٠ يوليو ١٩٩١.

١١- مقابلات مع وخطابات من بعض أعضاء القبائل المقيمين في أوروبا والأردن والسعودية وكردستان العراقية. وعرفت خلال تلك الاتصالات أن الأثرياء العراقيين يستوردون من اليابان العربات والأجهزة الاليكترونية، بينما تشتري الطبقات الدنيا السلع الأرخص المصنوعة في تايوان.

١٢- صحيفة الشرق الأوسط، ١٤ مايو ١٩٩٦.

13- Amatzia Baram, "New Tribalism in Iraq: Saddam Hussien's Tribal Politics", Intermational Journal of Middle East Studies, No. 29 (1997).

١٤- صحيفة الشرق الأوسط، ٣٠ مارس ١٩٩٧.

١٥- وكالة الأنباء العراقية، ٢٩ مارس ١٩٩٧.

١٦- مجلة الوسط، ٢٦ يونيو ١٩٩٥.

في هذا العدد

"إذا بحثنا عن تقدير متحفظ لوفيات الأطفال الزائدة عن المعدل الطبيعي تحت سن الخامسة، فسوف يصل إلى ٣٠٠٠٠٠ منذ عام ١٩٩١. ومع إن الرقم أقل كثيراً مما تدعيه الحكومة العراقية، يظل صالحا لتأكيد حدوث ارتفاع خطير ومطرد في الوفيات التي يمكن تلافيها تحت سن الخامسة. وعلى الرغم من أن هذا التقدير يمثل التقدير الأكثر اتحفاظا، يظل أعلى بنسبة كبيرة من أكثر التقديرات ارتفاعا لضحايا حرب الخليج ذاتها، والتي تقدرها بـ ٥١٠٠٠ ضحية".

ريتشارد جارفيلد: تأثير العقوبات على الصحة العامة.

"ورغم ايجابيات برنامج النفط مقابل الغذاء كان تأثيره على أزمات البنى التحتية ونقص الموارد المالية محدودا نسبيا. ويتضمن البرنامج داخله رؤية تخطيطية، إلا أنها رؤية تخطيطية مدرجة في آفاق شبه سنوية. الأمر الذي كان من شأنه تشجيع الاستجابات ذات المدى الزمني القصير، أي ذات نمط الأفعال الذي ميز البرامج الإنسانية الدولية في العراق منذ ١٩٩٧."

سارة جراهام - براون: معاقبة العراق.. سياسة فاشلة

"بعد حرب الخليج الثانية وتداعياتها فقدت الدولة العراقية الكثير من قوتها وفعاليتها الاقتصادية والعسكرية، فمع حرمانها من عوائد النفط، اضطرت للانسحاب من مجال الخدمات الاجتماعية. أما الدولة بوصفها أداة للسيطرة والحكم، فقد حاقت بها أضرار وخسائر ثقيلة؛ وتحت تأثير هذا الضعف أخذ النظام الشمولي في الانسحاب من الحياة الاجتماعية، تاركاً خلفة فجوات عديدة. ومن خلف هذا الانسحاب تقدمت القبائلية بكل عنفوانها".

فالح عبد الجبار: القبيلة والحزب والدولة في العراق

"هكذا سنجد الحزبين الكرديين الكبيرين يتحدثان بطريقة يتداخل فيها التفكير بالتمني، تدفعهما لتصور الغرب في صورة من لا يستطيع أن يتجاهلهم عندما يحدث ويسيطر على بغداد نظام سياسي جديد. ولكن كلاهما يعرف في قرارة نفسه أن المآل سينتهي بالولايات المتحدة الى أن تفعل هذا دون سواه. والواقع أن هذا التقييم الواقعي، والمخالف للتقييم الآخر الممزوج بالتمني، يسفر في النهاية عن ترك الأكراد فريسة لموقف غير ملائم للتعامل مع مشاكلهم. أي تمني استمرار الوضع الراهن على ماهو عليه، بما في ذلك استمرار الحظر الاقتصادي ومناطق الحظر الجوي، وصدام حسين نفسه."

ديفيد أكويلا لورانس: كردستان كما يخبرنا واقعها